نسور الشرق

عبد الفتاح السيسى

آمال حسن

مؤسسة دار الفرسان
للنشر والتوزيع
١٥ش ابراهيم خليل المطرية
ت : ٢٢٥١١١١٠ – موبايل : ٠١٢٢٢٩٨٧١٢٣٧

اسم الكتاب :عبد الفتاح السيسي
المؤلـــف : آمال حسن
الناشــــر : مؤسسة دار الفرسان
تصميم الغلاف: فرى برنت- ٠١٠٤٤٧٠٦٤٥
رقم الإيداع : ٩٥٥٧
الطبعة الأولى : ٢٠١٨

فهرسة أثناء النشر

حسن، آمال
عبد الفتاح السيسى/ إعداد آمال حسن ؛ . – القاهرة .-
ط١: مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨
١٦٠ ص ؛ ٢٤ سم
تدمك : ٥-٩٧-٦١٦٩-٩٧٧-٩٧٨
١ –
ب. العنوان ٩٦٢.٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن
قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمًا)

صدق الله العظيم
طه ١١٤

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعتبر مصر أطول تاريخ مستمر لدولة في العالم لما يزيد عن ٧٠٠٠ عام قبل الميلاد، وعلى مدار تاريخها حكمتها حضارات مختلفة بداية من الفراعنة والفرس والبطالمة والروم وعهد الخلفاء الراشدون بعد فتحها من جانب عمرو بن العاص، والخلافة الأموية والعباسية والطولونيون والإخشيديين والفاطميين والأيوبيين والمماليك ثم العهد العثماني، والأسرة العلوية، ومروراً بدولة يوليو ٥٢وانتهاء بثورة ٣٠ يونيو

تربع الرئيس عبد الفتاح السيسي وما فعله لإنقاذ مصر على رأس اهتمام الزعماء والمسؤولين العرب منذ توليه مقاليد الحكم قبل أربع سنوات.

وما بين الحين والآخر يحرص زعماء العرب على إطلاق التصريحات التي تؤكد الدور العظيم للرئيس السيسي في انقاذ مصر والتي جاء آخرها ما قاله الكاتب محمد رشيد، مستشار الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات، على أن الرئيس عبد الفتاح السيسى خاطر بحياته لإنقاذ مصر فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

السيسي قدم حياته قرباناً لإنقاذ مصر

وكتب قاله الكاتب محمد رشيد، مستشار الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات عبر حسابه بموقع التدوينات القصيرة "تويتر": "٣٠ يونيو و٣

يوليو ٢٠١٣ وضع المقاتل السيسي حياته على كفه وقدمها قربانا لإنقاذ مصر، فوضه الشعب مرة بمكافحة الإرهاب المحتمل، ثم فوضه مجددا بقيادة البلاد وتأمين استقرارها واستقلاليتها، نهاية هذا الشهر موعد التفويض الثالث للرئيس السيسي للمضى نحو مستقبل يليق بمصر والمصريين".

هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية،تم انتخابه لمدة ٤ سنوات بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤،شغل سابقاً منصب القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الدفاع الرابع والأربعين منذ ١٢ أغسطس ٢٠١٢ حتى استقالته في ٢٦ مارس ٢٠١٤ للترشح للرئاسة.

من هو عبد الفتاح السيسى

الاسم: عبدالفتاح سعيد حسين خليل السيسى

تاريخ الميلاد: ١٩ نوفمبر ١٩٥٤

محل الميلاد: الجمالية

الحالة الاجتماعية: متزوج

عدد الأولاد ٤

وظائف شغلها:

- رئيس فرع المعلومات والأمن بالأمانة العامة لوزارة الدفاع
- قائد المنطقة الشمالية العسكرية
- مدير المخابرات الحربية والاستطلاع
- القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع
- نائب رئيس مجلس الوزراء

حصل على ستة الشهادات العلمية التى حصل عليها المشير

سبع وثلاثين عاماً هى مدة خدمة المشير بالجيش

عشرة مناصب تقلدها السيسى أثنا خدمته العسكرية

ترتيب المشير عبدالفتاح السيسى بين وزراء دفاع مصر الرابع والأربعون.

عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي 19) نوفمبر(1954 ، هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية،

تخرج في الكلية الحربية عام1977 ، وخدم في سلاح المشاة، وعين قائدًا للمنطقة الشمالية العسكرية، وتولى منصب مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع .ثم شغل بعد ذلك منصب القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الدفاع الرابع والأربعين منذ 12 أغسطس 2012 حتى استقالته في 26 مارس 2014 للترشح للرئاسة.

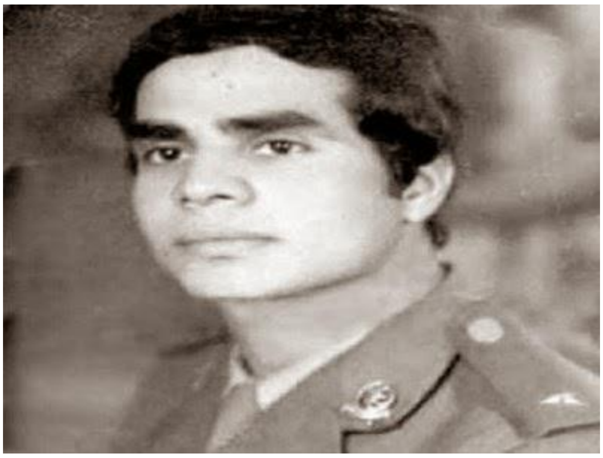
في عام 2016 احتل المركز الرابع في قائمة الزعماء والرؤساء الأكثر تأثيراً حسب وكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية .

نشأة عبد الفتاح السيسى وتعليمه

نشأته

ولد عبد الفتاح في 19 نوفمبر 1954 في حي الجمالية بمدينة القاهرة، لأب يدعى "سعيد حسين خليل السيسي" صاحب محل بازار، وأم تدعى" سعاد إبراهيم"، وترجع أصول عائلته إلي محافظة المنوفية.

التأهيل العسكري



- بدأ حياته العسكرية عام 1970 طالبًا في المدرسة الثانوية الجوية
- تخرج من الكلية الحربية المصرية عام 1977 حاصلا على درجة البكالوريوس.
- حصل على درجة الماجستير من كلية القادة والأركان عام.1987

- حل على درجة الماجستير من كلية القادة والأركان البريطانية عام 1992 بنفس التخصص.
- حصل على زمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام.2003
- حصل على زمالة كلية الحرب العليا الأمريكية عام.2006

حياته المهنية

كان أصغر أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة سنًا قبل اختياره لمنصبه.

خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي

في 12 أغسطس2012 ، أصدر الرئيس آنذاك محمد مرسي قرارا بترقية السيسي من رتبة لواء إلى رتبة فريق أول وتعيينه وزيرا للدفاعوقائدا عاما للقوات المسلحة، خلفا للمشير محمد حسين طنطاوي، وكان وقتها يشغل منصب رئيس المخابرات الحربية والاستطلاع .وقد اعتبره حزب الحرية والعدالة وقتها «وزير دفاع بنكهة الثورة.«

□عبد الفتاح السيسى
وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

لم تكن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ علامة فارقة في تاريخ مصرفقط بل قلبت الموازين والحسابات العالمية التى خططت لتغيير خريطة الشرق الاوسط مرة اخرى على غرار ماحدث قبل مائة عام فى اتفاقية سايكس بيكو.

فجاءت استعادة للدولة المصرية التي تعرضت لمحاولة إعادة تشكيل هويتها وطابعها الفكري والثقافي، خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى التي اتسمت بالتخبط وعدم القدرة على اتخاذ القرار السليم في القضايا الداخلية والخارجية، واتباع سياسة التهميش والإقصاء للقوى المدنية والليبرالية، ونشر خطاب الكراهية والتفرقة بين المجتمع، مما أدى في نهاية المطاف الى خلق حالة من عدم الثقة بين النظام والقوي السياسية والمجتمعية.

عام وثلاثة أيام فقط قضاها في الحكم الرئيس محمد مرسى ، لكنه ارتكب خلالها أخطاء فادحة أنهت العلاقة بينه وبين الشعب في خلال هذه المدة الزمنية الضائعة من عمر مصر والتي كانت البلاد فيها أحوج ما تكون لاستثمار كل يوم للبناء والتقدم والنمو والاستقرار.

ولم ينتظرالشعب اكثر من ذلك فخرج عن بكرة ابيه لينهى حكم جماعة الاخوان التى كشفت عن نواياها فى تحقيق مخطط حلم الخلافة.

وما إن استشعر الشعب المصري بأن هناك خطراً يحيق بالوطن، وأن الرئيس الأسبق وجماعته باتا يشكلا تهديداً خطيراً للسلم والأمن العام فى المجتمع المصرى. أطلق الشعب المصري ثورته في ٣٠ يونيو ، ليصنع تاريخه من جديد، ودوت في جميع ميادين القاهرة والمحافظات هتافات موحدة لملايين المتظاهرين التي أعلنت تمردها، وطالبت بسحب الثقة من الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

الجيش يحمى الارادة الشعبية..

وكما حمى الجيش المصري الإرادة الشعبية ولم يتصادم معها أثناء ثورة ٢٥ يناير، فقد احترم ذات الإرادة في ٣٠ يونيو، ولم يبدأ خطوة نحو خارطة المستقبل إلا عبر ازدياد الغضب الشعبي ضد سياسات الرئيس الأسبق وجماعته، واجتمع مع القوى السياسية والشبابية وممثلي الأزهر والكنيسة، لإعلان خارطة المستقبل في ٣ يوليو، والتي أسست لمرحلة جديدة في الثورة المصرية، وتضمنت عزل الرئيس محمد مرسى، وتولي رئيس المحكمة الدستورية آنذاك المستشارعدلى منصور رئاسة البلاد، وتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

تباين الاراء فى قراءة أحداث ٣٠ يونيو

وفي ضوء ما حملته ثورة ٣٠ يونيو من تطورات غير مسبوقة على الساحة المصرية، فكان من الطبيعي أن تمتد تداعياتها إلى المستويين الإقليمي والدولي، ليس فقط لتعلقها بدولة ذات ثقل سياسي وثقافي وحضاري خاص في المنطقة، وإنما أيضًا لتأثير هذه التطورات على

مفاهيم،ومواقف، ومحاور، وتكتلات، ومصالح خارجية. وسادت حالة من التضارب والتباين في الرؤى بشأن قراءة أحداث ٣٠ يونيو من قبل القوى الدولية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو منفردة، وروسيا والصين، واتسمت مواقف تلك القوى بعد عزل الرئيس محمد مرسى بالالتباس والغموض وعدم الوضوح، فوصف بعضها ما حدث بأنه انقلاب، والبعض الآخر بأنه مرحلة من مراحل التغيير السلمي، في حين جاءت مواقف القوى العربية واضحة ومنحازة لما حدث في مصر.

وفي ظل ماشهدته مصر من عنف وإرهاب ممنهج عقب عزل الرئيس الأسبق، فقد التزمت بالمسار الديمقراطي التى حددته القوى المدنية في ٣ يوليو، وأقرت دستوراً بنسبة تصويت هي الأعلى في تاريخ الدساتير المصرية، وأنهت الاستحقاق الثاني بخارطة المستقبل، وأجرت انتخابات رئاسية شهد العالم بنزاهتها وشفافيتها، ثم جاء الاستحقاق الثالث وهو البرلمان لاستكمال البناء التشريعي بمجلس نيابي منتخب.

اسباب ثورة ٣٠ يونيو

لعل من أبرز الأخطاء التي تسببت في استياء الرأي العام الشعبي:

السياسية الخارجية:

فشلت الزيارات المتعددة التي قام بها الرئيس المعزول شرقاً وغرباً في فتح آفاق التعاون البناء بين مصر ودولاً عديدة في العالم، وبات واضحاً ان علاقات مصر الخارجية تقزمت في دول بعينها تدعم حكم الإخوان في مصر مثل "قطر"، و"تركيا"، فضلاً عن "الولايات المتحدة"، في المقابل، تراجعت علاقات مصر بدول محورية عديدة خاصة في العالم العربي. فشل الحكم في استقدام تكنولوجيا متطورة، أو خبرات لقطاعات الانتاج تعين الدولة علي الخروج من كبوتها وتصحيح مسارها الاقتصادي. بل علي العكس اصطحب مرسي معه في زياراته الخارجية رجال أعمال قاموا بعقد صفقات تجارية استنزفت جزء من الاحتياطي النقدي للبلاد.

مياه النيل

معالجة سلبية للغاية لمباشرة اثيوبيا بناء سد النهضة، كشفت عن الافتقاد لأسس التعاطي مع الأزمات الممتدة منها أو الناشئة. فضلاً عن سوء إدارة الحوار مع القوي السياسية وبثه علي الهواء بما ساهم في توتر العلاقات مع الجانب الاثيوبي وأجهض أسس الحوار السياسي معه.والاستمرار في الخطي السياسية السابقة المتقاعسة عن تفعيل التعاون

البناء في المجالات المختلفة مع دول حوض النيل، بما يدعم من سبل الحوار السياسي معها حول الأزمات المختلفة.

العلاقة بين أبناء الوطن الواحد:

رسخ حكم مرسي علي مدار عام حالة من الاستقطاب الحاد، وقسم المجتمع بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذي اطلقوا عليه مشروع النهضة ويمثله الرئيس وجماعته دون أن يقدموا دليلاً واحداً علي هذا المشروع.، وبين قسم آخر مناهض له . وبدلاً من أن يتفرغ الشعب للعمل والانتاج، اتجه الي التناحر والعراك بين التأييد والرفض.
عمل حكم مرسي وبسرعة كبيرة علي ترسيخ الأخونة ونشر هذا الفكر رغم تنامي الشعور المعادي له من يوم لآخر.
كثيراً ما تحدث حكم مرسي عن أمر وفعل نقيضه في الحال، وابرز مثال علي ذلك الحديث عن حماية الأقباط، واستهداف دور عبادتهم في ذات الوقت.
شهدت مصر خلال عام من حكم مرسي أعمالاً فوضوية وهمجية غير مسبوقة بعضها كان بتحريض من الرئيس وجماعته كحادث قتل الشيعة بالجيزة.

الدفاع والأمن:

افتعال الأزمات الرامية الي تشتيت جهود الأمن والحد من اكتمال البناء الأمني، وكانت أبرز المشاهد احياء ذكري أحداث محمد محمود، وستاد بور

سعيد، واحداث قلاقل أمنية من آن لآخر بالعديد من المحافظات خاصة بور سعيد والسويس.

إصدار العديد من القرارات والإعلانات الدستورية التي تسببت في زيادة الضغط الشعبي علي الجهاز الأمني بالخروج في مظاهرات عارمة الي الاتحادية والتحرير، فشهدت مصر أول حالة سحل لمواطن علي مرأي العالم أجمع.

الإفراج عن سجناء جهاديين من ذوي الفكر المتطرف استوطنوا سيناء وسعوا الي تكوين إمارة إسلامية متطرفة تستمد العون من انفاق التهريب مع قطاع غزة التي حظيت بكل الدعم والحماية من رئيس الدولة ذاته، نفذت هذه الجماعات فعلاً خسيساً بالإجهاز علي ١٦ شهيداً من الأمن وقت الإفطار في رمضان، وبعد أشهر تم اختطاف سبعة جنود قبل أن يفرج عنها بفعل حشود الجيش لتعقب الإرهابيين، وتدخل جماعة الرئيس للإفراج عن الجنود. فضلاً عما تكشف بعد إقصاء هذا الرئيس من كون هذه الجماعات الإرهابية السند لجماعة الإخوان في حربها الإرهابية ضد الدولة. سعي عدد من أعضاء جماعة الرئيس للاحتكاك اللفظي بالمؤسسة العسكرية وقادتها، ومحاولة النيل من هذه المؤسسة التي تحظي بكل الحب والتقدير من الشعب كافة عبر إشاعة الأقاويل حول وحدتها وتماسكها.

الأمن الغذائي والخدمي:

استمرت الأزمات الغذائية، والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات دون تدخل حكومي يسعي لوقف جشع التجار، رغم سعي الحكم

الي تحسين منظومة توزيع الخبز، وعبوات البوتجاز. تكررت وبشكل متواصل أزمات البنزين والسولار، بما أثر علي الحركة الحياتية للمواطن، وأنعكس ذلك علي الانقطاع المتكرر للكهرباء. بدا واضحاً اتجاه الحكم لاستخدام المنظومة التموينية لخدمة أغراضه الانتخابية، ومحاولة كسب شعبية عبر التلاعب بالحصص التموينية.

الثقافة والفنون والآداب:

اتجاه واضح نحو تغيير هوية مصر الثقافية، والعمل علي ارتدادها لحساب توجهات رجعية متخلفة، بدءً من منع عروض الباليه بدار الأوبرا، الي إقصاء قيادات الثقافة والفنون والآداب، مقابل إحلال قيادات تدين بالولاء للجماعة الداعمة للحكم.

الإعلام والصحافة:

ناصب الحكم -الإعلام- العداء لدوره السريع في كشف السلبيات أمام الرأي العام، وبات الإعلام الذي لعب دوراً جوهرياً في تعريف المرشح الرئاسي محمد مرسي، وجماعته للرأي العام المحلي. هدفاً مباشراً لتحجيمه، بل واقصاء رموزه.
السعي بكل قوة لأخونة مؤسسات الدولة الصحفية والإعلامية، في محاولة واضحة لتأسيس الفكر الإخواني من جهة، والحد من تأثير الإعلام المضاد من جهة ثانية.

القضاء والحريات العامة:

افتعال أزمات متتالية مع القضاء، بدءً من إقصاء النائب العام، الي محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل أنصار الرئيس، ثم محاولة تحجيم دورها في دستور ديسمبر ٢٠١٢، فإصدار إعلانات دستورية وقرارات تمس بالسلب القضاء والحريات العامة ومؤسسات الدولة، تسببت في إثارة غضب الرأي العام، الذي عبر عن ضيقه بإحراق مقار لحزب الرئيس، فعاد الرئيس عن بعض إعلاناته وقراراته، ومضي في أخري مما تسبب في زيادة الحنق الشعبي عليه وعلي جماعته.
استمرت الأزمات بين القضاء والرئاسة، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار تنظيم الانتخابات البرلمانية، فكان أن رفعت جماعة الإخوان شعار تطهير القضاء، والعمل علي سن تشريع يقضي بتخفيض سن التقاعد للقضاة ليقصي عدة آلاف منهم ليحل بدلاً منهم انصار الحكم.
وكانت الضربة الأخيرة التي سددها القضاء للرئيس المقصي هي الإشارة اليه بالاسم وعدد كبير من قيادات جماعته بالتعاون مع حماس وحزب الله في واقعة اقتحام سجن وادي النطرون.

النقل والمواصلات:

تعهد مرسي بحل مشكلة المواصلات ضمن خمس مشاكل تعهد بحلها خلال المائة يوم الأولي من حكمه، فاستفحلت مشكلة المواصلات خلال العام الذي شهد كوارث يومية للطرق ابرزها حادث مصرع ٥٠ طفلاً علي مزلقان بأسيوط.
لم يشهد العام من الحكم تشييد أي من الطرق الجديدة، أو اصلاح الطرق القائمة، فضلاً عن تراجع أداء مرفق السكك الحديدية.

الاقتصاد والمال:

الاقتراض من الخارج، سواء من قبل دول سايرت مشروع قدوم الإخوان للحكم كقطر، وتركيا، أو من خلال السعي للسير في ركب التوجهات الغربية عبر إيلاء قرض صندوق النقد الدولي الأهمية باعتباره شهادة حسن أداء للأقتصاد. ومع تراجع الناتج القومي جراء عدم الاستقرار السياسي والأمني، ارتفع حجم العجز بالموازنة، ومن ثم ارتفاع حجم الدين المحلي الذي شكلت خدمة الدين بسببه عنصراً ضاغطاً اضافياً علي الموازنة. فضلاً عن استهلاك رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي، وارتفاع قيمة الدين الخارجي بنسبة ٣٠.%

ارتبك الحكم في مواجهة كافة المشكلات الاقتصادية، فارتفع عدد المصانع المتعثرة، وازداد معدل البطالة بين فئات قطاعات التشغيل كافة، وتراجعت معدلات السياحة الي مستوي متدن، وجاءت المعالجة السلبية لسعر صرف الجنيه لتزيد من الضغوط الحياتية علي المواطنين. وفشل الحكم في تحديد معدل نمو خلال عام الحكم يمكن الاسترشاد به محلياً ودولياً.

اثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بشكل كبير، فضلاً عن تخفيض قيمة الجنيه، علي التعامل داخل البورصة المصرية، فزادت خسائر حائزي الأوراق المالية، وهرب أغلب المستثمرين الأجانب،

الغضب الشعبى

وانحياز القوات المسلحة

أدت هذه العوامل السابقة مجتمعة إلى استفحال الوضع الداخلي ولاحت فى الأفق بوادر انزلاق البلاد إلى حرب أهلية ، مما دفع القوات المسلحة إلى الانحياز للملايين الهادرة من الشعب التى نزلت إلى الشارع فى ٣٠ يونيو.

ولكن مؤسسة الرئاسة لم تعر اهتماما لمطالب الجماهير التى خرجت للميادين مطالبة بالإنتخابات المبكرة ، فما كان من المؤسسة العسكرية إلا أن تتحرك بإعلانها في بيانها يوم ١ يوليو إمهالها جميع الأطراف ٤٨ ساعة للاستجابة لمطالب المتظاهرين في إطار حمايتها للشرعية الشعبية. وهو ما كان يعني ضمنًا تنحي محمد مرسي عن الرئاسة بطريقة أو بأخرى.

وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة. وقدم ٣٠ عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم.

ومع اقتراب مهلة المؤسسة العسكرية من الانتهاء، واستمرار التظاهرات الرافضة لحكم الإخوان، ودفع الجماعة بمؤيديها يوم ٢ يوليو إلى الشارع، جاءت كلمة محمد مرسي ليؤكد فيها تمسكه بالشرعية

الانتخابية، ورفضه إنذار الجيش، بل وتلويحه بالعنف ضد الرافضين للشرعية،

وهو ما دفع الوضع إلى التأزم مع وجود عنف متبادل، وسقوط قتلى وجرحى. فاستبقت القوات المسلحة انتهاء المهلة باجتماعها بالقوى الوطنية والسياسية والأزهر لتتخذ قرارات ٣ يوليو التي أسست لمرحلة جديدة في الثورة المصرية.

ثورة ٣٠ يونيو .. فى عيون العالم

المواقف الدولية من ٣٠ يونيو..

بعد الثورة ، تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية والعربية إزاء خارطة المستقبل التي تم الإعلان عنها في ٣ يوليو ٢٠١٣، بين مؤيد ومعارض. حيث كان هناك تردد من قبل بعض الدول حول توصيف ما حدث في ٣٠ يونيو، هل هو "ثورة شعبية جديدة" أم "انقلاب عسكري ناعم" على الرئيس المنتخب.

وبعدما تأكد للجميع في الداخل والخارج بأنها انتفاضة وموجة شعبية ثانية لثورة ٢٥ يناير ضد نظام تسلطي جديد، سارعت الكثير من هذه الدول بالاعتراف بما حدث، وأكدت على أهمية سرعة الانتقال الديمقراطي في مصر، وضرورة تسليم السلطة إلى رئيس منتخب.

إلا أن هناك بعض الدول ظل موقفها مساندًا لجماعة الإخوان المسلمين؛ وذلك نتيجة طبيعة لخصوصية العلاقة بالجماعة، مثل تركيا

وقطر،أوأن الجماعة قدمت إليها خدمات سياسية جليلة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

المواقف الإقليمية

من ثورة ٣٠ يونيو

يمكن تقسيم المواقف الإقليمية إلى ثلاثة مواقف: ما بين مؤيد لما حدث في مصر من عزل الرئيس "محمد مرسي" وما بين رافض له، وموقف ثالث، وهو الذي يقف على مسافة متساوية بين الموقفين.

الموقف المؤيد لعزل الرئيس "محمد مرسي"

يمكن رصد المواقف المؤيدة لما حدث؛ من خلال التصريحات، وبرقيات التهنئة، والمساعدات التي أرسلتها العديد من الدول لمصر وكانت معظم الدول الخليجية من مؤيدي عزل الرئيس "محمد مرسي" وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والكويت، فضلاً عن المملكة الأردنية الهاشمية وسوريا ممثلة في نظام بشار الأسد.

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فقد بعث العاهل السعودي، الملك "عبد الله" برسالة تهنئة فورًا للمستشار"عدلي منصور"رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، الذي عين رئيسًا مؤقتًا للدولة. وقد أشاد في رسالته بقيادة القوات المسلحة المصرية؛ "لإخراجها مصر من نفق يعلم الله أبعاده وتداعياته". كما صرح وزير المالية السعودي –إبراهيم العساف– أن المملكة العربية السعودية وافقت على تقديم حزمة مساعدات لمصر قدرها خمسة مليارات دولار، تشمل ملياري دولار وديعة نقدية بالبنك المركزي، وملياري دولار أخرى منتجات نفطية وغاز، ومليار دولار نقدًا.

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد سارع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات، بإرسال برقية تهنئة إلى المستشار عدلي منصور وذكر فيها: لقد تابعنا بكل تقدير وارتياح الإجماع الوطني الذي تشهده بلادكم الشقيقة، والذي كان له الأثر البارز في خروج مصر من الأزمة التي واجهتها بصورة سلمية تحفظ مؤسساتها وتجسد حضارة مصر العريقة، وتعزز دورها العربي والدولي.

كما قدمت الإمارات العربية المتحدة حزمة من المساعدات المالية والنفطية تقدر بمليار دولار، وقرضًا بقيمة ٢ مليار دولار وديعة للبنك المركزي.

أما الكويت، فقد أشاد الشيخ صباح الأحمد الصباح –أمير دولة الكويت– بالقوات المسلحة المصرية على الدور الإيجابي والتاريخي الذي قامت به في الحفاظ على الاستقرار. كما عرضت دولة الكويت تقديم مساعدة تقدر بـــ٦ مليار دولار، سواء وديعة في البنك أو مساعدات نفطية.

في حين قابلت فلسطين، والرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، بما قام به الفريق عبد الفتاح السيسي، وسارع بإرسال برقية تهنئة إلى المستشارعدلي منصور بعد أدائه اليمين الدستورية كرئيس انتقالي لمصر، وقد أشاد بدور الجيش المصري وشعب مصر في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، الذي تربطه علاقات وثيقة بحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

و سارعت الدول المؤيدة للثورة بتقديم مساعدات بمليارات الدولارات، سواء أكانت قروضًا أو ودائع أو مساعدات نفطية.

الموقف المعارض لعزل الرئيس محمد مرسي:

على الرغم من أن هناك العديد من الدول الخليجية والدول المجاورة المؤيدة لقرار العزل، فإن هناك عددًا من الدول العربية ودول الجوار العربي الرافضة لهذه الخطوة؛ حيث وصول جماعة الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي للحكم في هذه الدول، والعلاقات الوثيقة التي كانت تربطهم بنظام حكم الرئيس المعزول محمد مرسي؛ ومن ثم فإنهم وصفوا ما حدث في مصر بأنه انقلاب عسكري؛ مما يدعو إلى رفضهم هذه الخطوة التي تعرقل عملية التطور الديمقراطي.

وتتمثل هذه الدول في كلٍ من: تونس وتركيا والاتحاد الإفريقي. فقد رفضت تركيا، هذه الخطوة التي قامت بها قيادة الجيش المصري. ويعتبر هذا الموقف مختلف عن موقف شركاء تركيا المحتملين في الاتحاد الأوروبي، الذي لم يكن واضحًا في وصف ما حدث في مصر هل ثورة شعبية أم انقلاب عسكري، بل وتباينت مواقف الدول الأوروبية في هذا الشأن.

أما الاتحاد الإفريقي ، فقد كان موقفه واضحًا وصريحًا في أنه اعتبر ما حدث في مصر انقلاب عسكري ويستدعي تعليق عضوية مصر بالاتحاد، وبالفعل تم تعليق عضوية مصر بالاتحاد الإفريقي وقتها. وبعد شرح الأوضاع التي شهدتها مصر، وتأكيد أن ما حدث في مصر لم يكن انقلابًا

عسكريًّا؛ ومن ثم لم يكن هذا أمر معارض للتطور الديمقراطي، لتفعيل عضوية مصر بالاتحاد مرة أخرى حفظًا على المصالح المصرية في القارة الإفريقية.

المواقف الحيادية من عزل الرئيس محمد مرسي..

كما كان هناك موقف مؤيد لما حدث في مصر وموقف معارض لعزل الرئيس محمد مرسي، فهناك دول وقفت على مسافة واحدة من جميع الأطراف، كما هو حال الخارجية السودانية، والتي أكدت على أن ما حدث في مصر يُعد شأن داخليًّا يخص شعبها ومؤسساتها القومية وقياداتها السياسية.

وكذلك إيران، فقد جاء موقفها محايدًا على الرغم من تحسن العلاقات بينها وبين نظام الرئيس محمد مرسي، حيث تبادل الزيارات بين البلدين.

وفي هذا الشأن جاء رد الفعل الإيراني إزاء ما حدث في مصر حذرًا. فقد قال عباس عراقجي، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: بالتأكيد ستحمي الأمة المصرية الصامدة استقلالها وعظمتها من الانتهازية الخارجية وانتهازية العدو أثناء الظروف الصعبة التي تعقب ذلك.

مما سبق وعرض لمواقف الدول المؤيدة والمعارضة وتلك التي وقفت في موقف بين هذا وذاك، يمكن تفسير ذلك بأن هذه المواقف جاءت حسب موقف هذه الدول من الاسلام السياسي، وأيًّا كانت هذه المواقف فما يحدث في مصر بالطبع شأن داخلي لا يستوجب تدخل أطراف خارجية سواء كانت إقليمية أو دولية.

الموقف الأمريكي

مثلت مظاهرات ٣٠ يونيو بحشودها غير المسبوقة، وحجم الرفض الشعبي الواسع الذي عبرت عنه الجماهير لجماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي، مفاجأة للعديد من المحللين الغربيين، والأمريكيين تحديدًا، ودوائر صنع القرار هناك.

فلطالما اعتبر الغرب والمراكز البحثية الأمريكية أن الإسلام السياسي هو المعبر عن مزاج وتوجه الجماهير في المنطقة العربية؛ وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية تدعم جماعات الإسلام السياسي المعتدلة -من وجهة نظر الغرب- بعد ثورات الربيع العربي؛ باعتبار أن هذه الجماعات هي مفتاح الاستقرار السياسي والمعبر عن توجه الجماهير، وأكبر قوة قادرة على الحشد والتأثير في الشارع؛ ولذلك كانت صدمة الإدارة الأمريكية كبيرة عندما ظهر حجم الرفض الشعبي لجماعة الإخوان ورئيسها، الذي لم يمض على انتخابه أكثر من عام فقط، وهذه المفاجأة هي ما أربكت الموقف الأمريكي، خصوصًا مع اعتقادهم أن الفصيل الوحيد القادر على الحشد بصورة ضخمة هو الإخوان المسلمين والإسلام السياسي عمومًا.

وجاءت ردود الفعل الأمريكية على ٣٠ يونيو مختلفة، سواء في قبولها لواقع التظاهرات أو في تعاملها معها، فالمؤسسات الأمريكية الرسمية

)البيت الأبيض – الكونجرس – البنتاجون) أبدت تحفظها في اللحظات

الأولى بعد بيان السيسي بمهلة الـ٤٨ ساعة، وأبدت قلقًا عميقًا على عملية التحول الديمقراطي، ولكن في الثالث من يوليو، وعقب بيان السيسي بتعطيل الدستور وتولي عدلي منصور -رئيس المحكمة الدستورية- كرئيس مؤقت للبلاد، أصدر أوباما بيانًا حول الأوضاع في مصر، أكد فيه أن الولايات المتحدة منذ ثورة ٢٥ يناير تدعم مبادئ أساسية في مصر، مبادئ فقط، ولا تدعم أشخاصًا أو أحزابًا، وأبدى قلقه من قرار الجيش بعزل مرسي وتعطيل الدستور، وطالب الجيش المصري بالإسراع في إعادة السلطة لمدنيين منتخبين، وفي الوقت نفسه أعلن أوباما أنه أمر بمراجعة المعونة الأمريكية لمصر في ظل القوانين الأمريكية في ضوء ما استجد من أوضاع.

ولكن جاء موقف الكونجرس الأمريكي مختلفًا عن موقف البيت الأبيض، وأصدرت لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس بيانًا في الخامس من يوليو حول الأوضاع في مصر، وصدر البيان باسم رئيس اللجنة النائب الجمهوري إد رويس، وإليوت إنجل العضو الديمقراطي باللجنة، بما يعني أن البيان يعبر عن وجهة نظر الحزبين، واعتبر البيان أن الإخوان المسلمين فشلوا في فهم الديمقراطية بشكل حقيقي، وطالب الجيش والحكومة الانتقالية بالبرهنة على نيتهم للتحول الديمقراطي، وإشراك قطاع عريض من الشعب في عملية كتابة الدستور، كما دعا البيان جميع الفصائل السياسية في مصر إلى نبذ العنف.

والبيان لم يعتبر ما حدث انقلابًا، واعتبره تطورًا إيجابيًّا باتجاه الديمقراطية، ولم يذكر البيان شيئًا عن وقف المعونة أو مراجعتها، وكانت

هذه هي الإشارة الأولى للتغير في الموقف الأمريكي تجاه عزل الرئيس مرسي.

وخلال الأيام التالية بدأ يتزحزح موقف الإدارة الأمريكية تدريجيًّا، وظهر قبولها للوضع الجديد في مصر.

وفي بيان صادر عن البيت الأبيض حول لقاء الرئيس الأمريكي بمجلس الأمن القومي في السادس من يوليو، أكد البيان أن الولايات المتحدة ترفض الادعاءات بأنها تساند أي حزب أو شخص أو طرف من أطراف الأزمة في مصر، ولكنها تقف فقط مع الشعب المصري وأهدافه التي يحاول تحقيقها منذ ثورة ٢٥ يناير، وطالب البيان القوى السياسية بالجلوس والتفاوض والبدء في عملية سياسية والابتعاد عن العنف، وهو الموقف نفسه الذي أكدت عليه جين بساكي، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، في مؤتمر صحفي عقد في الثامن من يوليو، والتي أعلنت فيه أن تقييم الوضع في مصر حول إذا ما كان انقلابًا أم لا، وتأثير ذلك على المعونة، سوف يأخذ وقتًا من الإدارة الأمريكية.

وفي الخامس عشر من يوليو وصل ويليام بيرنز، نائب وزير الخارجية الأمريكي، إلى مصر في أول زيارة لمسئول أمريكي كبير منذ عزل مرسي، وخلال زيارته أكد أنه لا يحمل حلولاً أمريكية، ولم يأت لنصح أحد، أو ليفرض نموذجًا أمريكيًّا للديمقراطية على مصر، واستبعد أن تسير مصر على درب سوريا نحو حرب أهلية، وطالب بالإفراج عن القادة السياسيين المحتجزين من جماعة الإخوان المسلمين كي تستطيع الأطراف السياسية البدء في حوار حول المستقبل.

وكانت هذه الزيارة وتصريحات بيرنز نقطة تحول في تعامل أطراف العملية السياسية مع الولايات المتحدة، ومثلت لجماعة الإخوان ومؤيدي الرئيس المعزول صدمة في الموقف الأمريكي، الذي كانوا يعولون عليه بشكل كبير؛ باعتبار الولايات المتحدة هي اللاعب الدولي الوحيد الذي ظل مراهنًا على الجماعة حتى النفس الأخير.

وجاء تصريح جون كيري، والذي أصدره الخميس ١٨ يوليو في مؤتمر صحفي خلال زيارته للأردن، ليضع حدًا للجدل الدائر حول توصيف ما حدث في ٣٠ يونيو، واعتباره انقلابًا أم لا، وفي المؤتمر أكد كيري أنه من الصعب وصف ما حدث بالانقلاب؛ حيث إن الجيش المصري جنب البلاد حربًا أهلية.

موقف الاتحاد الأوروبي..

جاء رد فعل الاتحاد الأوروبي على الإطاحة بمرسي مؤيدًا لرحيله؛ حيث قالت كاثرين أشتون، منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، إنها تتابع الأحداث في مصر عن كثب، وأكدت على أنها على علم بالانقسامات العميقة في المجتمع والمطالبات الشعبية من أجل التغيير السياسي. وحثت أشتون جميع الأطراف للعودة سريعًا إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والموافقة على الدستور، على أن يتم ذلك بطريقة شاملة تمامًا، حتى يتسنى للبلاد استكمال عملية التحول الديمقراطي.

وأبدت أشتون تطلعاتها في الإدارة الجديدة آملة أن تكون شاملة للجميع، وأكدت على أهمية ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحريات، وسيادة القانون، وأضافت:سنحمل السلطات مسئولية ذلك كما أدانت أعمال العنف التي حدثت أثناء مظاهرات ٣٠ يونيو، وقدمت تعازيها لأسر الضحايا. وحثت قوات الأمن على بذل ما بوسعهم لاستعادة الأمن، وطالبت جميع الأطراف بضبط النفس. وأكدت على دعم الاتحاد الأوروبي للشعب المصري في تطلعاته إلى الديمقراطية، والحكم الشامل. وفيما يخص المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصر أكد مايكل مان، المتحدث باسم كاثرين أشتون، أنه ليس من المقرر التراجع عن أي مساعدات يتم تقديمها لمصر حتى الآن، مشيرًا إلى أن هذا وارد الحدوث، وقال:حاليًّا سنواصل تقديم المساعدة لإقامة الديمقراطية.

ولوح مان بإمكانية وقف المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأورربي لمصر؛ حيث قال: ندرس بشكل متواصل مساعدتنا لمصر، ويمكن أن نغير موقفنا تمشيًّا مع تطورات الوضع الميداني. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي لا يقدم مساعدات لميزانية الدولة المصرية بسبب عدم تطور الإصلاحات على حد قوله ، لكنه يساعد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وفي تقرير نشرته وكالة رويترز عن مباحثات قامت بها كاثرين أشتون، منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ، مع أعضاء من المعارضة المصرية وممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، تقرر في هذا الاجتماع أن تشارك قوى المعارضة في الانتخابات البرلمانية، والتي كانوا قد قرروا مقاطعتها، في مقابل أن يقوم مرسي بتغيير رئيس الوزراء، هشام قنديل،

وتغيير خمس وزارات أساسية، وعزل النائب العام.
ووفقًا لرويترز دعمت الولايات المتحدة هذه المبادرة التي قام بها الاتحاد الأوروبي، ودعمها الجيش أيضًا.

وحضرت السفيرة الأمريكية الاجتماع، إلا أن مرسي لم ينفذ أيًّا من المطالب التي تم التوصل لها خلال الاجتماع، ولم يقدم أي تنازلات للمعارضة.

وفي نهاية زيارتها لمصر أكدت أشتون على دعم الاتحاد الأوروبي للشعب المصري والعملية الديمقراطية في البلاد.

وزيارة أشتون تبرهن على أن الاتحاد الأوروبي يحاول أن يستكشف طبيعة الوضع السياسي الجديد في مصر بعد ٣٠ يونيو، والتواصل مع جميع الأطراف، وتعتبر زيارة أشتون المفاجئة مؤشرًا على رغبة الاتحاد الأوروبي في التعاون مع الحكومة الجديدة، وتأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي لعملية التحول الديمقراطي في مصر.

بريطانيا

أما بريطانيا، فقد حذرت وزارة الخارجية البريطانية، في ٨ يوليو، مواطنيها من السفر إلى مصر عدا المنتجعات السياحية في جنوب سيناء ومحافظة البحر الأحمر؛ بسبب التوتر السياسي الذي تشهده البلاد. وأشارت الخارجية إلى أنها لا تطالب البريطانيين المتواجدين في مصر الآن بالمغادرة، ولكنها تنصح بعدم التحرك من الأماكن المتواجد فيها البريطانيين، وأن عليهم أن يعيدوا النظر في البقاء بمصر. فيما انتقدت

معظم القنوات والصحافة البريطانية موقف بريطانيا من الأحداث في مصر، مشيرة إلى أن وليام هيج لم يكن شجاعًا كما ينبغي له كوزير خارجية، ولم يُبدِ هو ولا رئيس الوزراء أدنى ميل في تحدي المعايير الأساسية للسياسة الخارجية، كما رسخها رئيس الوزراء الأسبق توني بلير، وأضافت أن بريطانيا لن تفعل أي شيء يغضب أو حتي يضايق الولايات المتحدة.

وحذرت الصحيفة البريطانية من إغلاق القنوات الفضائية واعتقال عدد من المعارضين ، وأشارت إلى أهمية أن تنخرط جماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية وعدم تهميشهم . كما انتقدت أيضًا الدعم الذي كان يحظى به الرئيس المعزول محمد مرسي من واشنطن، بغض النظر عن توجهاته وسياساته، وأوضحت أن دعم الحكومة الأمريكية سيستمر لأي رئيس مصري آخر؛ لأن واشنطن تريد أن تضمن أمن إسرائيل . وأرجعوا فشل الإخوان المسلمين في خلط الدين بالسياسة، وأكدت أن التاريخ أثبت فشل الحكم باسم الدين، وقالت إنه لا يؤدي إلى دولة ديمقراطية على الإطلاق.

روسيا..

أما عن روسيا، فقد قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أنه يجب على مصر أن تسعى إلى انتقال سلمي للسلطة من خلال إجراء انتخابات نزيهة، وأكد لافروف أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يتوقف إلى حد بعيد على تطور الوضع في مصر، وأكد أن موسكو مهتمة بالحفاظ على الأمن والاستقرار في مصر والمنطقة بأكملها،

وأكد أن المصريين يجب أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم على أساس الحوار الداخلي الشامل. وشدد الوزير الروسي على أهمية التعاون مع مصر، مشيرًا إلى أن التعاون الروسي – المصري لا يتوقف على وجود هذه الحكومة أو تلك.

وأوضح أن موسكو تأمل في أن السطات المصرية الجديدة ستعتمد على مصالح مصر الوطنية فيما يتعلق بمشروعات التعاون الطويل المدى مع روسيا؛ لأن تنفيذ هذه المشروعات سيعود بالمنفعة لكلا البلدين والشعبين.

فرنسا.

وفي فرنسا، أبرزت الصحف الفرنسية أن الثورة المصرية الثانية هزت الشرق الأوسط أكثر من سقوط الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك عام ٢٠١١؛ حيث حطم السقوط السريع لمحمد مرسي ولحكومة الإخوان المسلمين نموذجًا كان يستخدم لقراءة وتحليل الموقف الإقليمي برمته، سواء لدى المؤيدين أو المعارضين للربيع العربي . وأكدت على أنه لن يكون هناك سوى الحل السياسي ومواصلة عملية الانتقال الديمقراطي في مصر.

ألمانيا..

وفي ألمانيا، أعرب الرئيس الألماني يواخيم جاوك عن تفهمه لاتخاذ إجراءات استثنائية في موقف يهدد بنشوب حرب أهلية.

وبالنسبة لرعاياها، طالبت ألمانيا رعاياها المتواجدين في مصر بأخذ الحيطة والحذر بسبب الأحداث الدائرة.

وانضم الموقف الألماني لمواقف العديد من الدول الغربية، التي طالبت الأطراف المصرية بضبط النفس عقب هذه الأحداث.

موقف الصحف ووسائل الإعلام العالمية

تصدرت الثورة المصرية الصفحات الأولى للصحف ووسائل الإعلام العالمية، واعتبرت أن المصريين عادوا ليبهروا العالم من جديد، وأن المعارضة أطلقت «الإنذار الأخير» للرئيس محمد مرسي، وأن الأمل يتجدد مع صحوة ميدان التحرير بعد أن أهدر الرئيس الشرعية، ودمر البلاد في عام واحد، بحسب قولهم.

واعتبرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أن «حجم المظاهرات المعارضة للرئيس تؤكد أن السياسة المصرية على أعتاب التغيير الحقيقي، وأن الشعب خرج في الذكرى الأولى لانتخاب مرسي، لإرسال رسالة واضحة له، مفادها أن الوقت حان ليرحل عن السلطة»، بحسب المجلة.

وأشارت المجلة إلى أن «مصر لم تشهد من قبل يوما مثل ٣٠ يونيو، والمحتجين خرجوا في جميع أنحاء الجمهورية، كالسيل إلى الشوارع، ليحتجوا ضد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين، باعثين برسالة واضحة هي (إرحل)

وأضافت المجلة أنه «في حين شهدت سمعة الجيش انتعاشاً كبيراً، في مظاهرات، الأحد ، فإن حكومة الولايات المتحدة كانت بمثابة (العدو اللدود) للمحتجين، وأنه بالرغم من وجود فجوة أيديولوجية عميقة بين معارضي مرسي، إلا أنهم توحدوا معاً وراء كراهيتهم المشتركة للنظام الحاكم، وما سيأتى بعد لا يزال غير واضح، ولكن الشيء الأكثر وضوحاً الآن هو أن المصريين عادوا ليبهروا العالم من جديد.«

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمريكية، إن «نطاق المظاهرات تجاوز الاحتجاجات الضخمة في أيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مما يثير أسئلة جديدة حول مسار مصر نحو الاستقرار، والقاسم المشترك، في جميع أنحاء البلاد، هو الاقتناع بفشل مرسي في تجاوز جذوره في الإخوان المسلمين، وحجم المظاهرات المعارضة لحكمه بمثابة (توبيخ حاد) للجماعة، وحديثها عن انتصاراتها في الانتخابات»، بحسب الصحيفة.

واعتبرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية أن «الأمر الأكثر وضوحاً بعد عام من انتخاب مرسي هو أنه تسبب في نفور العديدمن الذين صوتوا له، وأن الاحتجاجات الحاشدة المطالبة برحيله تعكس ديمقراطية جديدة في حاجة إلى دروس في تطوير الثقة، والمصالحة.«

ودعت الصحيفة، في افتتاحيتها، ، إلى «الاستفادة من الدروس التي قدمها نموذج نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وكرمه مع معارضيه ساعد في تحقيق المصالحة.«

وأوضحت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، الأمريكية، أن «حجم الاحتجاجات كان بمثابة (رفض مذهل) لحكم مرسي، كما أنه يثير تساؤلات حول بقائه، ومخاوف من ثورة جديدة قد تقسم الأمة، وتهدد ديمقراطيتها الناشئة، وتغرق اقتصادها المضطرب.«

وتحت عنوان «المصريون يثورون من جديد»، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال»، الأمريكية، إن «المصريين عادوا إلى الشوارع مرة أخرى، لكن هذه المرة بالملايين، في حجم (غير مسبوق)، وباتت البلاد في

حالة ثورة ضد قيادته الفاشلة، ومرسي الذي ما زال يتحدى، وتهديدات الإخوان تبرز ضعفهم، والرئيس أهدر الشرعية التي كان يحتاج إليها لمعالجة مشكلات البلاد، وفي مقدمتها الاقتصاد المتعثر»، بحسب الصحيفة.

واعتبرت صحيفة «جارديان» البريطانية، أن «الأيام المقبلة حاسمة، فربما يبقى مرسى أو ربما تتحول مصر بنسبة كبيرة إلى «جزائر أخرى»، قائلة إن الصراع المدنى الطويل لن يميز بين طائفة أو أخرى أو بين المصريين، كما أنه لن يحترم بالضرورة الحدود.

وأضافت الصحيفة، في افتتاحيتها أن استقرار الشرق الأوسط، حيث لم يعد للولايات المتحدة وأوروبا قدرة كبيرة على التأثير في الأحداث، يعتمد بشكل كبير على استقرار مصر، لذا تنتظر المنطقة والعالم كله أن ترى ما الطريق الذى ستختاره البلاد. واعتبرت صحيفة «إندبندنت» البريطانية، أن «مرسي تحول في ذهن الكثير من معارضيه من ثوري إلى مستبد، والرئيس الذي وقف في ميدان التحرير بعد انتخابه دون سترة واقية من الرصاص صار (عدوا لدودا) لا يطاق بالنسبة لكثير من المصريين الذين يجدونه تجسيدا لدولة تسعى لتحقيق مصالح الإخوان فقط. وقالت إن الرئيس يجد نفسه في مواجهة تمرد شعبى، يذكره بذلك التمرد التى أطاح بسلفه مبارك، مما يجعل أي نتيجة على ما يبدو لن ترضي تماما مطالب الأطراف السياسية الرئيسية.«

وأوضحت صحيفة «تليجراف» البريطانية أن «الاحتجاجات الواسعة سيطرت على البلاد، وتمثل تحديا لحكم مرسي واستعراضا للقوة الشعبية التي فاقت أعداد الذين احتشدوا للمطالبة بالإطاحة بمبارك.«

وقالت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، إن «المزاج الوطني تحول إزاء الجيش، منذ مناورة مرسي مع كبار قيادات الجيش بإبعادهم عن السياسية في ٢٠١٢»، ولفتت الصحيفة إلى المفارقة بين موقف المتظاهرين من تدخل القوات المسلحة أثناء المظاهرات المعارضة لمبارك وبين مثيلتها ضد مرسي، ففي الأول، غضب المحتجون من تحليق الطائرات فوق ميدان التحرير، بينما هللوا في مظاهرات ٣٠ يوينو بوجود الطائرات فوقهم، وأنه رغم الأخطاء التى ارتكبتها القوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية، فإن كثير من المصريين يفضلون حكم العسكر عن هيمنة الإخوان وحلفائها، بحسب الصحيفة.

وأكدت صحيفة «لوموند» الفرنسية، أن «الإخوان المسلمين يدفعون ثمن عدم قدرتهم على الانفتاح على المجتمع»، ودعت الصحيفة إلى قراءة تغريدة جهاد الحداد، مستشار الرئيس على موقع «تويتر» التي قال فيها إن «الشرطة تساعد البلطجية في الهجوم على مقر الإرشاد، لفهم رد فعل جماعة الإخوان المسلمين على الاحتجاجات الضخمة التي خرجت.«

واعتبرت أنه «يمكن استنباط عدة عناصر لطريقة تفكير الجماعة من بينها اليقين من قوة الشرعية الانتخابية لهم، والعقلية المحاصرة بعد ٨٠

عاماً من الاضطهاد، وهو ما أعاده للأذهان الهجمات التي تعرضت لها مقار الإخوان وعدم قدرتهم على مواجهة الانتقادات التي ملأت أنحاء البلاد ، وأصبح الحزب الذي ظن أنه يمكن أن يقود مصر الجديدة ويجسدها غارقاً في الاحتجاجات ضده.«

وذكرت الصحيفة، في تقرير منفصل، أن «المعارضة أطلقت الإنذار الأخير لمرسي للرحيل، والمسيرات التي خرجت لم يسبق لها مثيل منذ الثورة التي أسقطت مبارك.«

من جانبها، وصفت صحيفة «لوفيجارو» وضع البلاد بأنها «على حافة الهاوية» بعد عام من تولي مرسى الرئاسة، بعدما انقسم المجتمع المصري بين مؤيدين ومعارضين، بينما يحاول الجيش العودة إلى اللعبة لتجنب الفوضى. وقالت الصحيفة إن «الأمل تجدد.«

وتساءلت الصحفية عما إذا كانت موجة المقاومة الجديدة يمكنها تلبية مطالب الثورة التى لم تكتمل بعد، وأشارت إلى أن مصر تقف أمام سيناريوهين لا ثالث لهما في المرحلة المقبلة، إما عودة الجيش إلى واجهة المشهد من جديد ووضع القيود أمام جماعة الإخوان المسلمين، وإما مصالحة تقتضي تشكيل حكومة وحدة وطنية شريطة أن يفلح الفرقاء غير الإسلاميين في الاتفاق.

وكتبت صحيفة «ليبراسيو» على غلافها «صحوة التحرير»، وقالت إن «مرسي دمر مصر في عام واحد فقط، والمعارضة سلطت تركيزها الأشهر الماضية على إطلاق الثورة الثانية، وأنه رغم عدم الإطاحة بالرئيس، فأن الملايين التى خرجت في شوارع وميادين مصر فاقت مستوى التوقعات، حيث خرجوا مرددين شعاراً واحداً هو (إرحل)، والديمقراطية لا يمكن اختزالها في تنظيم انتخابات.«

ووصفت صحيفة «فرانكفورتر ألجماينه» الألمانية العام الأول من حكم مرسى بـــ«عام الفرص الضائعة»، وأرجعت ذلك إلى «فرض مرسي دستورا مثيرا للجدل، وتأثره الشديد بالسلوك «السرى» لجماعة الإخوان المسلمين، التى لديها خبرة ٨٠ عاما في العمل السري.«

من جهتها، قالت صحيفة «تسايت» الألمانية إن مرسى هو أول رئيس مصرى منتخب ديمقراطيا، ولكنها تساءلت عما إذا كان ما يفعله الآن شرعيا، مضيفة أنه «لا يجيد مفهوم اللعب السياسى في بلد بحجم مصر». ورأت الصحيفة أن مصر تسير الآن في الطريق الصحيح، حيث إن غضب الناس القوى والكفاح لحريتهم يرجع إلى سوء الإدارة، خاصة أن الرئيس يقف ضد إرادة الشعب. ووصفت صحيفة «بيلد» الألمانية مظاهرات الأحد بـــ«أكبر مظاهرة في تاريخ مصر.«

وفي الصحف الإسرائيلية، خصصت صحيفة «معاريف» صفحتها الأولى بالكامل لمتابعة المظاهرات العارمة التي تطالب بإقالة مرسي والتخلص من نظام الإخوان.

وكتبت الصحيفة في عنوانها الرئيسي، الذي رافقته صورة كبيرة للحشود المليونية في ميدان التحرير: «الملايين يتظاهرون في مصر، ومرسي يختبئ في منشأة عسكرية، خوفا على حياته.«

وظهرت صورة جانبية للفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، وإلى جانبها عنوان يقول: «الرجل الذي يملك مفتاح الحل.«

وتساءلت القناة الثانية بالتليفزيون الإسرائيلي عما إذا كانت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط مرسي تمثل خطرا على اتفاقية السلام بين

مصر وإسرائيل أم لا، وقالت إن «الاضطرابات التي تشهدها مصر تؤكد مجددا هشاشة اتفاقية السلام التي أبرمت منذ ٣٥ عاما»، بحسب

الصحيفة.

إنجازات الرئيس السيسي على الصعيدين الداخلي والخارجي

وبعد مضى ثلاثة اعوام على ثورة ٣٠ يونيو شهدت مصر انجازات غير مسبوقة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويمكن تناول أهم الإنجازات الداخلية فيما يلى:

أولاً: إقامة مشروعات قومية عملاقة

يمكن أن نطلق على عهد الرئيس السيسي عهد المشروعات القومية العملاقة نتيجة لكم المشروعات الكبرى التي تم تدشينها في هذه الفترة القصيرة منذ توليه المسئولية، وهذا التوجه نحو المشروعات الاستراتيجية الكبرى والعملاقة في جميع المجالات وفى جميع محافظات الجمهورية من اللحظة الأولى لتولى الرئيس السيسي مسؤولية الحكم يؤكد أن مصر سوف تشهد عهداً جديداً ينطلق بها لآفاق أرحب في جميع المجالات ويحول مصر لقبلة لجذب الاستثمارات المالية العربية والدولية ويدفع بعجلة التنمية الصناعية والسياحية والتعدينية والعمرانية والزراعية في توقيت واحد بمعدلات وسرعة تنفيذ غير مسبوقة.

١- مشروع قناة السويس الجديدة

يعد مشروع قناة السويس الجديدة والتي تم افتتاحها في السادس من أغسطس أعظم الإنجازات على الصعيد الداخلي، وذلك لأنها تساهم بشكل

كبير في زيادة الدخل القومي، وتعزيز قدرة مصر كشريك للتجارة العالمية، وخلق فرص عمل جديدة و تقليص معدلات البطالة. ويتيح هذا المشروع العظيم عبور قافلتين في آن واحد في قناة السويس لأول مرة في تاريخها، كما سيسمح بعبور السفن من الشمال للجنوب والعكس مما يقلص فترة انتظار السفن، بما يعزز من قوة القناة كأهم وأقدم مجرى ملاحي على مستوى العالم، و هو ما أوضحه الرئيس السيسي في حديثه الشهري في ١٢ مايو ٢٠١٥.

ولعل المتتبع للخطوات الأولى نحو تنفيذ هذا المشروع يجد أنه اعتبر استفتاء شعبي كبير على مساندة القيادة السيسي فقد استجاب المواطنون في بضعة أيام لدعوة رئيس الجمهورية للاكتتاب العام لتمويل حفر قناة السويس الجديدة، و قد وصل إجمالى حصيلة بيع الشهادات البنكية إلى ٦٤ مليار جنيه، وكان المستهدف لتمويل المشروع هو٦٠ مليار جنيه فقط. وكان رئيس الجمهورية قد أكد في حديثه سالف الذكر أنه بالتوازي مع افتتاح القناة الجديدة سيتم افتتاح مشروعات للاستزراع السمكي في أحواض الترسيب شرق القناة، وبحيرة البردويل، وذلك أيضاً بالتزامن مع افتتاح مشروع مدينة الإسماعيلية الجديدة التي تم الانتهاء من المرحلة الأولى لها.

٢- مشروع استصلاح وتنمية المليون فدان:

بدأت وزارة الزراعة باستصلاح مليون فدان ضمن المشروع القومي لإستصلاح ٤ ملايين فدان ، كمرحلة أولى من مشروع استصلاح أربعة ملايين فدان لتوسيع الحيز العمراني وإيجاد آفاق جديدة للتنمية المستدامة ،

وقد وفرت الحكومة بيوتًا لشباب المزارعين وأسرهم والبنية الأساسية ووسائل التعليم والصحة والمواصلات المختلفة لتساعدهم على الاستقرار بقرية الأمل بمحافظة الاسماعيلية، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مجتمعات حضارية متكاملة من حيث الإسكان والزراعة وإقامة مصانع للمنتجات الزراعية، مع تطبيق أساليب الري الحديثة للحفاظ على الموارد المائية المتاحة، وذلك بالإضافة إلى توفير المرافق والخدمات وكافة التجهيزات اللازمة، وهو ما سيساهم في تخفيف الازدحام والتكدس السكاني في الوادي الضيق.

٣- المثلث الذهبي:

مشروع قومى عملاق يمثل شريانا جديدا للتنمية بمصر، حيث يسهم فى تنمية الصعيد من خلال إقامة مشروعات صناعية وتعدينية وزراعية وسياحية وتجارية، موضحا أن الحكومة تولى هذا المشروع اهتمامًا كبيرًا كونه أحد المشروعات القومية فى مصر ، وقد أعدت الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء هذا المشروع بهدف تنمية المنطقة التي تقع بين سفاجا والقصير وقنا يتضمن قاعدة بيانات رقمية تضم الموارد الطبيعية ومقومات التنمية باستخدام بيانات الأقمار الصناعية وأجهزة القياس المعملية والحقلية.

٤- المركز اللوجستي العالمي لتخزين وتداول الغلال والحبوب:

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي فى ٢٨ / ١٠ / ٢٠١٤ قرارا بتشكيل اللجنة الفنية لتنفيذ مشروع المركز اللوجتسي العالمي للحبوب

والغلال والسلع الغذائية بدمياط برئاسة المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من الدكتور خالد حنفي وزير التموين، والدكتور أشرف العربي وزير التخطيط، وممثل من كل من وزارتي النقل، والإسكان والقوات المسلحة.

٥- مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي:

يعد المشروع القومي الثالث من سلسلة المشروعات القومية للتنمية على مستوى الجمهورية التى حددها المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ٢٠٥٢، والتى أخذت الحكومة فيها خطوات جادة فى الفترة الأخيرة، وأولها مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس، ثم المثلث الذهبى للتعدين فى الصحراء الشرقية.

٦- المشروع القومي لزراعة مائة مليون شجرة زيتون:

وافق الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢١ مايو ٢٠١٥ على تدشين المشروع القومي لزراعة مائة مليون شجرة زيتون في مصر من خلال مشروعين متكاملين زراعي وصناعي أحدهما بمنطقة وادي المغرة والآخر بالطور ، يهدف المشروع الى اقامة كيان مجتمعي عمراني جديد يحقق طموحات الشباب المصري من خلال توفير فرص عمل في المجال الزراعي والصناعي مع توفير مقومات حياه كريمة مؤكداً أنه سيضع مصر في المركز الثالث عالمياً في مجال انتاج زيتون المائدة بعد اسبانيا وايطاليا ويتيح صادرات تتعدى عشرة مليارات جنيه سنويا، وانه ركيزة أساسية في

استراتيجية الدولة بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومتكاملة قائمة على النشاط الزراعي.

٧- الثروة الحيوانية:

وضع رؤية مستقبلية لتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتوجه الدولة لإنشاء مناطق جديدة للاستصلاح تم تخصيصها لشباب الخريجين. و تسعى وزارة الزراعة إلى تحقيق الامن الغذائي وتوفير فرص عمل للخريجين مع تطوير قرى الاستصلاح القديمة ووضع برنامج لتطوير الري الحقلى مما سيؤدى إلى ترشيد الاستهلاك من مياه الري للمساهمة في فتح مناطق جديدة للاستصلاح.

٨- مشروعات الاسكان:

شهد قطاع الاسكان طفرة كبيرة حيث انتهت وزارة الإسكان من بناء وتسليم ٧٠ ألف وحدة سكنية لمتوسطي الدخل بإجمالي استثمارات ٩.٥ مليار جنيه ثم الانتهاء من ١٧٤ ألف وحدة سكنية أخرى بإجمالي ٢٥ مليار جنيه.

الانتهاء من جميع وحدات المنحة الاماراتية وتبلغ ٥٠ الف شقة شهر يوليو ٢٠١٥ ليصبح إجمالى الوحدات المنفذة في المشروع حتى يوليو 2015نحو ١٢٠ الف وحدة ، كما تم الانتهاء من تنفيذ ١٢٣ الف وحدة أخرى بنهاية العام ليصبح إجمالى الوحدات المنتهية ٢٤٣ ألف وحدة سكنية في جميع المدن والمحافظات بتكلفة ٢٦ مليار جنيه.

تم الاتفاق مع الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة على إقامة ١٥٠ ألف شقة لمتوسطى الدخل من بينها ٣٠ الف بدأ تنفيذها فى سبتمبر ٢٠١٤ لتسليمها للمواطنين قبل يونية ٢٠١٦ بتكلفة ٩ مليار جنيه ، وطرح ٢٠٠٠ وحدة سكنية لأصحاب الدخول المرتفعة وبذلك تكون وزارة الاسكان قد غطت كل شرائح المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية.

تم رفع كفاءة أكثر من ٣٠ حي على مستوى ١٢ مدينة من المدن الجديدة.

تم الانتهاء من توصيل الخدمات لمشروع " ابنى بيتك " بتكلفة ٣ مليارات تشمل طرق ومواصلات وخدمات أخرى.

تم توقيع عقود استثمارية خاصة بمؤتر شرم الشيخ الاقتصادى لمشروعين في مدينتى ٦ أكتوبر والقاهرة الجديدة مع تحالف شركتى ماونتن فيو المصرية وساسبان السعودية القابضة بقيمة ايرادات ٦١ مليار جنيه للدولة منها ٢٢ مليار جنيه قبل مرور المدة المحددة في مذكرة التفاهم التى تم توقعها في المؤتمر بأكثر من ٣٠ يومًا ، و أن حصة الدولة في المشروعين ٣٠ و ٤٠ % وفقًا لطبيعة المشروعين وتصل مدة التنفيذ إلى ١٠ سنوات.

قدم صندوق التمويل العقاري دعم ٧٠ ألف وحدة سكنية لمحدودى الدخل بـــ ١.٥ مليار جنيه وجاري دعم ١٧٠ ألف شقة أخرى مع نهاية العام ٢٠١٧ بأكثر من ٣.٥ مليار جنيه ،بالإضافة إلى اقامة ٢٠ ألف وحدة سكنية بالسويس وأسيوط بتكلفة ٣ مليارات جنيه.

٩- الشبكة القومية للطرق:

تصل هذه الشبكة إلى ٣٢٠٠ كيلومتر من الطرق، تغطى كل محافظات مصر وربوع الوطن والمدن الجديدة، ومن أهمها الطريق الدائري الإقليمى. ويساهم تشغيل شبكة الطرق القومية الجديدة في تيسير حركة نقل الأفراد والبضائع من وإلى مناطق الإنتاج في المجتمعات الجديدة،

وهو ما سيساعد على ضبط الأسعار وإتاحة مختلف المنتجات الزراعية بجودة عالية وأسعار مناسبة.و اتصالا بذلك نجد أنه قد حدث تطوير على قطاع النقل و المواصلات حيث تمت إعادة الحركة لخطوط السكك الحديدية بنسبة ٩٨% ، و تطوير ١٢ قطار بإجمالى ١٠٨ عربة و التعاقد على تصنيع و توريد ٢١٢ عربة مكيفة جديدة بتكلفة ٣,٢ مليار جنيه ، كما تم تطوير ١٠٣ مزلقانات بتكلفة إجمالية بلغت ٦٥٠ مليون جنيه.

١٠- مشروعي تطوير مطار وميناء الغردقة:

قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بافتتاح عدة مشروعات هامة لمدينة الغردقة التى نفذتها القوات المسلحة، وذلك استكمالاً للبنية الأساسية السياحية لمصر حيث تم افتتاح أعمال تطوير مطار الغردقة الدولي ، وافتتاح أحدث ميناء للركاب ومحطة دولية للعبارات وسفن الكروز السياحية لخدمة حركة السياحة والنقل في البحر الأحمر بميناء الغردقة البحري كمركز دولي لسياحة الكروز الدولية.

١١- ترسيم الحدود المستقبلية لمحافظات الجمهورية:

بدء العمل على ترسيم الحدود المستقبلية لمحافظات الجمهورية في الوجه القبلي والبحري ، منذ أغسطس ٢٠١٤ حتى أوائل سبتمبر ٢٠١٥ وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية وتوفير ظهير صحراوي بهدف الاستصلاح والزراعة.

ثانيا : برنامج إنقاذ الاقتصاد المصري:

١-مواجهة عجز الموازنة:

واجهت الحكومة المصرية الخلل المتزايد في الموازنة العامة للدولة باتّخاذ قرارات جريئة دون المساس بمصلحة المواطن محدودي الدخل فكان

أهمها، إعادة هيكلة الدعم، خاصة دعم المواد البترولية، وإقرار الحدين الأعلي والأدني للأجور لإصلاح الخلل في منظومة الأجور بالدولة. الي جانب إصدار قانون جديد للخدمة المدنية يواكب الحداثة المطلوب أن يؤديها الجهاز الإداري.

مظاهر التحسن الاقتصادي

النشاط السياحي

شهدت حركة السياحة إلى مصر ،خاصة بعد إقرار الدستور وانتخاب رئيس للجمهورية في يونيو ٢٠١٤، وتحسن الأحوال الأمنية في البلاد ، عودة حركة السياحة تدريجيا والتى أظهرت تحسنها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٣ ، حيث سجّلت زيادة كبيرة ، كما قامت الدول الأوروبية برفع حظر السفر إلى مصر تدريجيًا

اقتداءا بألمانيا، وكذلك التواجد المستمر للسياح القادمين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا، بشواطىء البحر الأحمر، حيث إن الروس وحدهم سجلوا ٣ ملايين سائح من إجمالي ١٢ مليون زاروا مصر.

أما بالنسبة لمؤشرات الحركة السياحية الوافدة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، فإنها إيجابية حيث شهدت الفترة من يناير إلى مارس ارتفاعًا قدره ١٠.٦% في أعداد السائحين مقارنة بالعام الماضي.

تحسن التصنيف الائتماني لمصر

التصنيف الائتماني لمصر : قامت مؤسسات التمويل الدولية برفع درجات تقييم الاقتصاد أربع مرات. واشار تقرير صندوق النقد الدولي عن مصر الى تحسن التوقعات الاقتصادية ودعم خطط الحكومة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي و تركيزها على تحسين البنية التحتية وإصلاح قطاع الطاقة ، وزيادة الانفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي طبقًا لدستور ٢٠١٤ وذلك لتحسين مستوى الخدمات العامة ، واضاف التقرير ان الاصلاحات الاقتصادية التى تتبعها الحكومة سوف ترفع النمو الاقتصادى الشامل الى 5%على النحو المتوسط و تؤدى الى تراجع معدل البطالة الى ١٠% بالاضافة إلى ترحيب الصندوق فى تقريره بالسياسات النقدية التى يتبعها البنك المركزى والتى من شأنها خفض معدلات التضخم الى ٧% وعجز الموازنه الى ٨% بحلول ٢٠١٨/٢٠١٩.

تحسن المؤشرات الاقتصادية:

تستهدف السياسة المالية زيادة معدلات نمو الاقتصاد لما يتراوح بين ٦ % و ٧% مع زيادة دخل الفرد من الناتج المحلى الاجمالى إلى ما يزيد عن ٥ ألاف دولار سنويًا وخفض معدلات عجز الموازنة العامة إلى نسبة ٨.٥ % من الناتج المحلى ونسبة الدين العام الداخلى والخارجي إلى 85% من الناتج مقابل ٩٦. %

ثالثاً :مواجهة مشكلة نقص الطاقة:

كانت أولى تعليمات الرئيس عبد الفتاح السيسي لقيادات قطاع الكهرباء تمثلت في ضرورة وضع برنامج قصير المدى لإنهاء معاناة المواطنين من انقطاع التيار الكهربائي وعدم تكرار ماحدث خلال صيف ٢٠١٤ وقد حققت الحكومة المصرية إنجازا غير مسبوق بعلاج الخلل في منظومة الكهرباء وذلك بتنفيذ منظومة متكاملة لدعم الشبكة الكهربائية في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء تمثلت في تنفيذ خطة عاجلة بقدرات ٣٦٥٠ ميجاوات في وقت قياسي ليبدأ يوم ٣١ مايو ٢٠١٥ تشغيل المرحلة الاولى منها لتضيف حوالى ١٧٠٠ ميجاوات في الشبكة الموحدة على أن يتم دخول القدرات المتبقية منها خلال ٣ شهور ، بالإضافة إلى أكثر من ٣٥٠٠ ميجاوات أخرى من المشروعات الاستثمارية ضمن الخطة الخمسية متمثلة في محطات توليد العين السخنة وبنها وشمال الجيزة وإعادة تشغيل الوحدتين المحترقتين بمحطتى توليد البينين وشمال القاهرة.

رابعاً : ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية:

١- تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور:

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال العديد من المناسبات أن الدولة ملتزمة بتطبيق الحد الأدنى والأقصى على رواتب العاملين ليكون الحد الأدنى للأجور ليكون ١٢٠٠ جنيه للفرد ، و قد تم ذلك باعتمادات مالية بلغت ٩ مليارات جنيه من الموازنة العامة . وفي نفس هذا السياق،رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، أن الجهاز ملتزم بتطبيق قانون الحد الأقصى للأجور على كل مؤسسات الدولة دون استثناء، مما يؤكد أننا نعيش عهد جديد يرسي مبادئ العدالة الاجتماعية.

٢- الاهتمام بالأسر الأكثر احتياجاً:

ويتجلى ذلك في العديد من التحركات الرئاسية إزاء القواعد الجماهيرية ومن ذلك:

ما أعلنت عنه رئاسة الجمهورية من توزيع ١٠ آلاف رأس ماشية على الأسر الأكثر احتياجاً في المحافظات المختلفة.

استجابة الرئيس السيسي للعديد من المواطنين الذين رصدت وسائل الإعلام مشكلاتهم المختلفة، والتي تمس حياتهم بالأساس.

نهاية مأساة طوابير العيش، والاقتتال على أسبقية الحصول على رغيف الخبزتطبيق منظومة الخبز الجديدة لتضمن وصول الدعم إلى مستحقيه و صرف السلع الأساسية على البطاقة التموينية بنظام النقط بمحافظات الجمهورية كافة و التى استفادت منها ٢٢ مليون أسرة تم دعمها بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه شهريا وذلك بعد زيادة إنتاج محصول

القمح بنسبة ٣٠. % إعفاء ٤٤ ألف فلاح من ديون تقدر بمليار و نصف المليار جنيه.

طرح ١٤٥ ألف فدان للاستثمار الزراعي الداجني في بنى سويف و المنيا والواحات البحرية.

بدء تطبيق الكروت الذكية لصرف السولار للقضاء على مهربيه.

تم تسليم ٧٠ ألف وحدة سكنية لمتوسطي الدخل ويتم حالياً إقامة ١٧٤ ألف وحدة أخرى.

إطلاق مبادرة مصر بلا غارمات لتحقيق الأمن الاجتماعى.

رفع قيمة معاشات الضمان الاجتماعى للأسر الفقيرة بنسبة ٥٠% ، و دعم الأسر الفقيرة نقديا بمبلغ ٦,٧ مليار جنيه ليصل عدد الأسر المستفيدة حوالى ٦,٢ مليون أسرة.

تم اسقاط الديون عن ٨٦ ألف فلاح من المديونيين بأقل من ١٠ الآف جنيه بإجمالى ٢٠٠ مليون جنيه.

تخصيص مبلغ ١٨ مليون جنيه من ميزانية وزارة الأوقاف لمساعدة عدد من الأسر الفقيرة و المعدمة ، بلغ إجمالى المستفيدين منها حوالى 109الآف مواطن.

تم توفير ٢٦٠ ألف فرصة عمل بالقطاعين العام و الخاص و تشغيل ١٦٥ ألف عامل من العمالة غير المنتظمة ، و صرف مبلغ ٨,٢ مليون

جنيه كإعانات ل ٢٤ ألف عامل منهم ، و صرف مبلغ ٣,٣٥ مليون جنيه إعانات للعاملين بالشركات المتعثرة و تدريب ١٥١٢ متدرب بسوق العمل.

خامسا: مكافحة الفساد:

لا يتوانى الرئيس عبد الفتاح السيسي عن العمل على القضاء على أي مظاهر للفساد وذلك من خلال الأجهزة الإدارية والرقابية والقضاء،

وتوفير نظم المعلومات الإليكترونية الجيدة لتقليل نسب و معدلات الفساد. ولعل تعيين الرئيس السيسي لمستشار لرئيس الجمهورية لمكافحة الفساد لهو دليل على اهتمامه الكبير بهذا الملف. وكان الرئيس السيسي قد أكد في حديثه الشهري الثالث في ١٢ مايو ٢٠١٥ على أن الدولة في إطار مكافحة الفساد تمكنت من استعادة مساحة ١٣٥ ألف متر مربع واسترداد ٥,٣ مليار جنيه، ناتجة عن ضبط ٣٤٤ قضية فساد ما بين رشوة واستغلال نفوذ و استيلاء أو الإضرار بالمال العام و التربح و الاستيلاء على أراضي الدولة.

إنجازات الرئيس السيسى الخارجية

ويمكن تناول أهم الإنجازات الخارجية فيما يلى:

سياسة خارجية متزنة وبناءة ومنفتحة علي كافة الدول

عبرت زيارات الرئيس عبد الفتاح السيسي الخارجية، واستقبالاته لقادة ومسئولين عرب وأجانب داخلياً، وتنظيم مصر العديد من المؤتمرات وبينها القمة العربية بشرم الشيخ، والمشاركة بمؤتمرات خارجية ومنها الجمعية العامة للأمم المتحدة.. عن توجه جديد جاد في السياسة الخارجية المصرية، يولي أهمية كبيرة للتوازن في علاقات مصر الدولية، والانفتاح الجاد الهادف للتعاون المثمر الذي يولي مصلحة مصر الأهمية الكبري، والوفاء بمتطلباتها التنموية والاستثمارية، وهذا ما بدا واضحاً في التعامل مع كافة دول العالم شرقاً وغرباً، دون الوقوع فريسة لاستقطاب قوة دولية ما دون غيرها. ولا شك ان اتباع مثل هذه السياسة أضفي قدراً ملحوظاً من التلاق الإيجابي بين الرئيس والغالبية العظمي ممن التقاهم من القادة العالميين، وبما يؤكد توظيف مثل هذه الإيجابية في مصلحة مصر داخلياً. ايضاً فإن اعتماد مبدأ تنمية العلاقات الدولية علي أسس من التعاون البناء، اسهم في احتواء أي سوء فهم يطرأ علي علاقات مصر بأي دولة. وتمثلت أهم ملامح هذه الاتجاهات في الأتي:

١- اتخاذ قرارات تعلي من مصلحة الوطن، لا تأخذ بالحسبان التبعية لقوة دولية معينة، بل تعمل علي تنويع علاقات مصر مع العالم، علي أساس المصالح المشتركة والندية، والتوازن في العلاقات الدولية، ليس علي

المستوي االسياسي والاقتصادي وحسب، بل أيضاً علي مستوي التسليح العسكري.. فكان استعادة مكانة مصر الافريقية، العضو المؤسس للاتحاد الافريقي ..

ومن ثم الانفتاح السريع علي كافة دول العالم، وكان من الطبيعي وفق ذلك ان يلتقي رئيس مصر بقادة روسيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والصين وألمانيا وإيطاليا واسبانيا واليونان وقبرص والهند الفاتيكان وسويسرا وايطاليا والمجر وغينيا واثيوبيا وحنوب افريقيا، فضلاً عن اللقاءات مع قادة ومسئولي المحيط العربي والإسلامي، والتي بدأت بزيارة الي الجزائر والسودان، واستمرت الي العديد من الدول العربية ومنها السعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن. وكانت أهم الملفات التي طرحت للبحث، ملف مكافحة الإرهاب والملف الاقتصادي بما يشمله من علاقات تجارية واستثمارية. ويشار الي أن تلك الفترة شهدت تحديداً نمواً كبيراً في علاقات مصر بكل من "السعودية – الكويت – الإمارات"، ليس علي المستوي الاقتصادي والاستثماري التنموي وحسب، بل علي مستوي التعاون العسكري الذي وضح من المناورات المشتركة، ليتشارك العسكري المصري نظيره الخليجي مناورات تتم في الخليج العربي، وهو أمر كان نادراً حدوثه من قبل. والثابت أن السياسةُ المصرية الخارجية نجحت أيضاً في توفير الدعم المالي اللازم للعبور من عنق الزجاجة، ونجحت بكل اقتدار في تعبئة الشعب المصري في الداخل والخارج لدعم مختلف المواقف المصرية.

٢- اتباع نهج يتواءم مع ما رسخته الحضارة المصرية العريقة من عادات ايجابية في نفوس المصريين، من خلال تجنب الصدام مع دول أبدت سوء تقدير لرغبات لشعب المصري التصحيحية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتم إرسال إشارات تعيد صياغة الفهم والتقدير لدي الغير، ما أثمر عن تفهم سريع للعدد الأكبر لقادة ومسئولي الدول، لحقيقة ما حدث في مصر، وإبداء الرغبة من قبلهم للتفاعل مع مصر سياسياً واقتصاديا، وهو ما وضح من الكم الهائل للزيارات الخارجية التي قام بها الرئيس، والاستقبالات الداخلية.

٣- التركيز علي عدم تقديم أي تنازلات لما يطرح بالخارج بشأن سياسة مصر الداخلية حتي وإن كان هذا الأمر مشروطاً، بتقديم مساعدات أو بإعادة قطع سلاح تم إرسالها للصيانه إلى قوة كبري مؤثرة مثل الولايات المتحدة.

٤- استعادة دور مصر الرائد في مساندة ودعم وحل القضايا العربية، حيث كان لمصر دور حاسم في ايقاف العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة صيف ٢٠١٤، واستضافتها المؤتمر الدولي للدول المانحة لإعادة إعمار القطاع. أيضاً كان لمصر السبق في تحذير العالم من تفاقم الأوضاع في العراق وسوريا، ومن تغلغل تنظيمات شديدة العنف تغير من معادلة الصراع في البلدين الشقيقين، وامتدت تبعاته الي ليبيا الجارة الغربية لمصر، والي اليمن الشقيق الذي هبت مصر الي جانب التحالف العربي لنجدته مما حيك له معبرة بكل وضوح عن تأكيد الرئيس / السيسي "مسافة السكة"، وتوجيه اشارات للأخرين ان العرب وفي القلب مصر، ليسوا في حالة خضوع واستسلام، بل في حالة استنفار وقدرة عاتية علي الفعل وابراز ما

لديهم من امكانات للدفاع عن الذات وعن مقدرات شعوبهم امام عاصفة الارهاب ومحاولات تغيير جغرافية وهوية المنطقة. والمؤكد انه بفضل الاتجاهات السياسية الجديدة، تعيش العلاقات المصرية العربية حالة من الود والتفاهم العميق المبني علي الثقة المتبادلة.

٥- الأمن القومي المصري منطلقاً من أمن محيطه العربي والافريقي .. حيث عكست تصريحات الرئيس السيسي ضمنيًّا توجهًا هاما يشير إلى أن الأمن القومي لكل دولة عربية على حدة لن يتحقق إلا في إطار الأمن القومي العربي، وكان لا بد أن توظف السياسة الخارجية المصرية ذلك الحيز المتسع من النجاحات وكسب الأرضية في علاقاتها الدولية، في العمل علي الحفاظ علي وحدة وسلامة الأراضي العربية وحماية مقدرات شعوبها.. فكان فتح المجال أمام أطراف الأزمة في سوريا للالتقاء في القاهرة، وهذا أيضاً ما تم بالنسبة للفرقاء في ليبيا.

وجاء احتضان القاهرة لتلك الاجتماعات بما يتوافق مع رؤية مصر في احترام وحدة وسيادة الدولتين، وعدم التدخل في شئونهما الداخلية، والحفاظ علي استقلالها. أيضاً عبر الرئيس السوداني عمر البشير بعد لقائه بالقاهرة مع الرئيس السيسي، عن رضا تام عن علاقة بلاده مع مصر، ومؤكداً علي الإيجابية التامة في تفاعل بلاده مع مصر خاصة إزاء ملف سد النهضة الاثيوبي. وكان احتضان شرم الشيخ للقمة العربية الناجحة التي بلورت العديد من السياسات التي تسعي لصون الأمن القومي العربي، ومخاطبة العالم الخارجي لتقديم العون في لحل القضايا العربية بدلاً من تفاقمها.

٦- وعي مصر بأن الطائفية والمذهبية هي معول الهدم الرئيسي لتفتيت دول وشعوب المنطقة.. ومن هذا المنطلق دعت مصر الي أهمية تدارك هذه الأبعاد الجديدة التي بدأت تطرأ على صراعات المنطقة الناجمة عن تهميش بعض المذاهب أو الطوائف وإقصائها، أو استغلال وتوظيف هذا الصراع في تحقيق التوازن الإقليمي الذي يضمن مصالح الدول الكبرى من خلال طرح فكرة المحورين السني والشيعي.

٧- تذكير العالم بخطر وجود سلاح نووي بمنطقة الشرق الأوسط الملتهبة.. فقد شكلت دعوةُ مصر لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل أحدَ ملامح توجهات سياستها الخارجية، وتقوم الرؤية المصرية في هذا الصدد على ضرورة إخضاع كافة المنشآت النووية الموجودة بالمنطقة للتفتيش الدولي، وفي مقدمتها البرنامجان النوويان الإسرائيلي والإيراني. وتستهدف مصر من هذا التوجه أمرين: الأول منع سباق التسلح بالمنطقة، والذي يشكل اندلاعه تهديدًا لتوازنات الأمن الإقليمي.أما الأمر الثاني فيرتبط بتوجيه الإنفاق إلى المشروعات التنموية التي تحتاجها دول المنطقة التي تُعاني من تراجع معدلات التنمية، وانتشار البطالة بين صفوف الشباب، وتراجع جودة الخدمات العامة من صحة وتعليم وإسكان.. يشار الي أن الجهد المصري في هذا الصدد أصطدم بعدم رغبة قوة دولية في تمريره أممياً خلال مايو ٢٠١٥.

٨- مطالبة العالم بتبني استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب.. حيث طالبت مصر عبر قائدها المجتمع الدولي بتبني تلك الاستراتيجية، بحيث لا

تقتصر علي مواجهة تنظيم أو بؤرة ارهابية معينة، لكنها استراتيجية تشمل كافة البؤر الإرهابية في مختلف انحاء العالم. واستندت رؤية مصر في طرحها علي محورية العامل الاقتصادي والتنموي، ومحاربة الفقر العامل المؤثر في تدشين بيئة خصبة لنمو التطرف والعنف الإرهابي، وطالبت من أجل ذلك المجتمع الدولي بالعمل علي تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة التي تتعرض للموجة الإرهابية الأعتي عالمياً. ورأت مصر أن التعامل مع الإرهاب ينبغي أن يتسم بالحسم والشمول، بمعنى ضرورة مواجهة الإرهاب في كل صوره، والعمل على قطع خطوطه للإمداد والتمويل، وعدم الاقتصار على مواجهة تنظيمٍ دون آخر، مع أولوية مواجهة الإرهاب في الداخل وعلى حدودنا، ورفض فكرة مشاركة تنظيمات يراها البعض تمثل الإسلام المعتدل في الحكم.

جولات الرئيس السيسى المكوكية

أفريقيا

قام السيسي بإجراء جولة أفريقية في أول زيارة خارجية له منذ توليه منصبه وذلك في زيارة قصيرة إلى الجزائر قصد الحصول على دعمها من أجل مواجهة التشدد الإسلامي في شمال أفريقيا.[٦٨] وقبل فترة وجيزة من زيارة الجزائر كان السيسي قد وصل إلى مالابو في غينيا الاستوائية من أجل المشاركة في الدورة الثالثة والعشرين لقمة الاتحاد الأفريقي حيث ألقى خطابه هناك ملقيا اللوم على الاتحاد الأفريقي الذي جمد عضوية مصر قبل عام، كما أعلن السيسي عن إنشاء وكالة مصرية للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا؛ واختتم جولته الأفريقية التي لم تدم طويلا بزيارة إلى دولة السودان .

إسرائيل وفلسطين

وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع زير الخارجية المصري سامح شكري وهما يُناقشان مشروع وقف إطلاق النار في غزة مع الرئيس المصري السيسي في القاهرة

تحسنت العلاقات الإسرائيلية المصرية،خاصة فيما يتعلق بالدور المصري كوسيط في المسائل الفلسطينية الإسرائيلية والدور المصري قضايا الشرق الأوسط بشكل عام. ونشرت تقرير صحفية غربية]من؟ [أكدت على تحسنت العلاقات بين البلدين .وأن مصر لا زالت تدعم قيام دولة

فلسطين وحل الدولتين من خلال إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧ .

خلال الأشهر الأولى من رئاسة السيسي، شنت القوات الإسرائيلية حربا على غزة، فانتقدت مصر العمليات العسكرية في قطاع غزة مؤكدة على أن "السياسات القمعية التي تمارسها إسرائيل مرفوضة وأن التصعيد الإسرائيلي غير المسؤول في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يأتي بشكل مفرط لا لزوم له وأن استخدام القوة العسكرية التي أدت إلى وفاة مدنيين أبرياء أمر خاطئ"؛ كما طالب السيسي إسرائيل بضبط النفس من أجل الوصول لحل دائم ومناسب لكل الأطراف .

اقترحت مصر في وقت لاحق مبادرة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة؛ المبادرة قبلتها إسرائيل لكن حركة حماس رفضتها. وكانت مصر قد حثت العالم على التدخل ووقف الأزمة خاصة وأن الجهود المبذولة من أجل وقف إطلاق النار قد عُورضت وقُوبلت "بالتعنت والعناد ."استضافت مصر عدة اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين في القاهرةوذلك للتوسط لوقف إطلاق النار. وأمر الرئيس السيسي القوات المسلحة المصرية بنقل ٥٠٠ طن من المساعدات المكونة من مواد غذائية وإمدادات طبية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة. انتهى الصراع بوقف إطلاق النار بوساطة مصرية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤.

وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والملك الأردني عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس السلطة الفلسطينية محمود

عباس في مركز المؤتمرات في شرم الشيخ بمصر بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٥

استضافت مصر مؤتمر المانحين الدولي في القاهرة بهدف جمع ٤ مليار دولار (٣.٢ مليار يورو) لإعادة إعمار قطاع غزة،وكان السيسي قد وصف الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠١٤ بفرصة كبيرة لإنهاء النزاع البالغ من العمر ٦٦ عاما، كما دعى إسرائيل إلى التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين قائلا» :أدعو الشعب الإسرائيلي والحكومة: هذا هو الوقت المناسب لإنهاء الصراع .«... ويُحمل السيسي الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي مسؤولية التطرف المنتشر في الشرق الأوسط واصفا إياه بأنه "بيئة خصبة لنمو وانتشار التطرف والعنف والإرهاب."وكان السيسي قد وعد بأن مصر ستضمن حق فلسطين ولن تخرق معاهدة السلام معربا عن استعداد بلاده لنشر مراقبين مصريين يراقبون تحركات قوات السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الحوارات التي أجراها السيسي أكد فيها أيضا على أن السلطة الفلسطينية ستتخذ من قطاع غزة مركزا لها في المستقبل القريب مشددا على أن خطط السلام يجب أن تُخفف من قيود العبور في رفح،

تركيا

في منتصف عام 2013 وبعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي شهدت العلاقات المصرية التركية تدهورا بالغاً، بسبب وجهة نظر رجب طيب أردوغان المؤيدة لمحمد مرسي رئيسا شرعيا لمصر، داعيا إلى الإفراج

الفوري عنه، كما دعا وزير الشؤون الأوروبية التركي إيجيمين مجلس الأمن الدولي إلى "اتخاذ إجراءات" في مصر .في حين اتهمت وزارة الخارجية المصرية في يوليو / تموز 2014 نضيرتها التركية بالاستفزاز والتدخل في شؤون مصر الداخلية محذرة من تفاقم العلاقات خصوصا بعد تصريح أردوغان عن الرئيس المصري أنه "طاغية غير شرعي ."مما أدى إلى تراشق إعلامي وبرود حاد في العلاقات التركية المصرية .في تشرين الثاني/نوفمبر2013، أجبرت مصر سفير تركيا على مغادرة البلاد بعد أن جدد أردوغان الدعوة إلى تحرير مرسي

عام 2014 وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة اعتبر أردوغان أن ما تقوم به إسرائيل على القطاع يأتي بدعم من مصر الراغبة في اجثثات حماس من المنطقة؛ وردا على تصريحات أردوغان حذرت وزارة الخارجية المصرية من زيادة سوء العلاقات التركية المصرية ما لم يتراجع رجب طيب عن تصريحاته، زادت وزارة الخارجية المصرية من تعقيد العلاقات مع تركيا بعد إلغاءها الاتفاقية البحرية المشتركة بين الدولتين بدعوى تدخل أنقرة في الشؤون الداخلية لمصر كما ألغى وزير خارجية مصر في أيلول/سبتمبر2014 ، اجتماعا مع الرئيس أردوغان بعدما ألقى هذا الأخير خطابا انتقد فيه بشكل لاذع مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في حين نفى مستشار الرئيس التركي وجود لقاء من أصله بين زعيمي البلدين.

قررت إدارة السيسي إلغاء اتفاق سفن الدحرجة مع تركيا ومنعها من نقل الحاويات التركية إلى دول الخليج عبر الموانئ

المصرية شنت مصر بتعاون مع حليفتها المملكة العربية السعودية حملة مكثفة ضد تركيا تمكنت على إثرها من إفقادها عضويتها الغير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

الشرق الأوسط

السيسي برفقة الملك سلمان والرئيس الأمريكيدونالد ترامب في قمة الرياض ٢٠١٧ في المملكة العربية السعودية

في حزيران/يونيو 2014 نشرت صحيفة رويترز الأمريكية تقريرا أكدت فيه تقديم المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة إعانات مالية قدرت بنحو أكثر من ٢٠$ مليار دولار لمساعدة مصر منذ إزاحة الرئيس محمد مرسيفي عام 2015 انضمت مصر للائتلاف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية ضمن تدخلها العسكري في اليمن

في نيسان/أبريل 2016 قام الملك سلمان بزيارة مصر واستمرت الزيارة لمدة خمسة أيام وانتهت بتوقيع البَلدان لاتفاقيات اقتصادية بلغت قيمتها ٢٥ مليار دولار تقريبا بالإضافة إلى اتفاقية "استرجاع" جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين تحت إدارة مصر وموجودتين في خليج العقبة لصالح السعودية .هذا وتجدر الإشارة إلى أن إعلان نقل الجزيرتين أثار ردود فعل غاضبة في كل من وسائل الإعلام الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية حيث تعرض السيسي لانتقادات كثيرة حتى من مؤيديه بسبب تصرفه هذا.[١٠٢] في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت محكمة

مصرية حكمها النهائي في قضية الجزيرتين حيث رفضت منحهما للسعودية، إلا أن المحكمة الدستورية العليا جمدت هذا الحكم وسمحت للسيسي بالتصديق على الصفقة مما يجعل هاتين الجزيرتين مملكوتين لمشروع نيوم الضخم الذي بدأ ولي العهد محمد بن سلمان في تجهيزه .

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعترف السيسي بأنه يؤيد رئاسة بشار الأسد في سوريا وذلك من أجل الاستقرار وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٧ نشر أورين كيسلر نائب مدير الأبحاث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات نشر مقالا له في مجلة الشؤون الخارجية أشار فيه للأسباب الثلاث التي تجعل السيسي من الموالين لنظام الأسد وهم:

أعداء سوريا هم عبارة عن أعداء مشتركين بالنسبة لمصر (داعش والإخوان المسلمين) على عكس حليفتها السعودية التي تعتبر إيران عدوها الأول.

نظام الأسد في سوريا يُعارض سياسات أردوغان في المنطقة ونفس الأمر بالنسبة للنظام المصري.

روسيا حليف مقرب من سوريا وقد تُصبح كذلك مع مصر من أجل كبح جماح تركيا الراغبة في السيطرة هي الأخرى.

قطر

بتاريخ 5 يونيو 2017 أعلنت مصر قطع العلاقات الدبلوماسية المصرية مع دولة قطر في بيان أعلنته وزارة الخارجية المصرية بالتوازي

مع الإمارات والسعودية والبحرين بتهم دعمها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بمصروتمويل جماعات إرهابية أخرى.

الولايات المتحدة

شهدت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة توترات بعد الإطاحة بمرسي، واتخذت الولايات المتحدة قرارات بتأخير بيع بعض المعدات والقطع العسكرية إلى مصر، وقامت الولايات المتحدة أيضا بإلغاء مناورات النجم الساطع والتدريبات العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة المصرية. وقد قامت إدراة السيسي بإجراءات غير عادية عند تعاملها مع الإدارة الأمريكية، حيث دعت في مرة الرئيس السابق أوباما إلى ضبط النفس في التعامل مع الاضطرابات في فيرجسون منددة بإجراءات العنصرية التي يتم تطبيقها وذلك في تحد لأمريكا التي كانت تُرسل مثل هذه التحذيرات للنظام المصري بخصوص قضية تشديده الخناق على المتظاهرين الإسلاميين.

وصعدت مصر من لهجتها مع الولايات المتحدة بعدما تفقدت وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وكبار مساعديه من خلال جهاز ثابت للكشف عن المعادن قبل اجتماع مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في تصرف غير عادي للكشف عن مسؤول كبير في وزارة الخارجية.[كما تخطى السيسي دعوة أوبامادعوة وأمريكا في مؤتمر القمة الأفريقي .ومع ذلك، في عام ٢٠١٤ نشرت بي بي سي مقالا ذكرت فيه» :صدّرت الولايات المتحدة ما مجموعه ٥٧٥ مليون دولار من المساعدات العسكرية إلى مصر والتي كانت مجمدة منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي العام الماضي«.[١١٤] في أيلول/سبتمبر

٢٠١٤، زار السيسي الولايات المتحدة لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛ وقد هُيئأت حملة إعلامية واسعة تم توزيعها في جميع أنحاء مدينة نيويورك ترحيبا بالرئيس المصري .في أغسطس ٢٠١٥، زار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري القاهرة وقال "هناك حوار استراتيجي بين الولايات المتحدة ومصر."

في أعقاب انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠١٦؛ مثّل دونالد ترامب الحزب الجمهوري وأكد على أنه في حالة ما أصبح رئيس الولايات المتحدة فإن البلدين سيبحثان عن تحسين العلاقة، وكان السيسي وترامب قد التقيا خلال افتتاح الدورة الحادية والسبعون من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وتباحثا العلاقات .

غياب دولة مصر في قرار حظر السفر الذي فرضه دونالد على سبعة بلدان إسلامية لوحظ في واشنطن على الرغم من أن الكونغرس كان قد أعرب عن تخوفه من انتهاك حقوق الإنسان في مصر وقلقه من التطرف والإرهاب .وفي يوم ٢٢ مارس ٢٠١٧ ذُكر أن السيسي سيسافر إلى واشنطن للقاء ترامب بتاريخ ٣ أبريل عام ٢٠١٧،وهناك أشاد ترامب بالرئيس السيسي قائلا» :قام [السيسي] بعمل هائل في مصر بالرغم من كل هذه الظروف «.

محاولات الاغتيال

أعلنت السلطات المصرية في 20 نوفمبر 2016 عن تعرض السيسي لمحاولتين اغتيال، الأولى كانت عندما كان يزور السعودية لتأدية مناسك العمرة، والثانية داخل مصر وتم إحباط كلا المحاولتين.[١٣٢]

الأوسمة والأنواط والميداليات

- ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة.1998
- نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية.2005
- نوط الخدمة الممتازة.2007
- ميدالية ٢٥ يناير.2012
- نوط الواجب العسكري من الطبقة الأولى201

الرئيس السيسى وضرب الإرهاب في سيناء

الإرهاب في سيناء هي سلسلة من العمليات الإرهابية التي تمت من قبل جماعات إرهابية في شبه جزيرة سيناء، وبدأت تلك العمليات في أوائل عام ٢٠١١ عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ في مصر في ظل حالة غياب أمني تام في سيناء، كما أسهمت تداعيات ثورة ١٧ فبراير من نفس العام في ليبيا، وسقوط مخازن الأسلحة التي كان يقتنيها نظام القذافي في أيدي الثوار، في توفير كميات منوعة لا حصر لها من الأسلحة المتطورة مختلفة الأشكال والأنواع، تم تهريبها إلى سيناء عبر الطرق والدروب الصحراوية والطرق الموازية للبحر المتوسط من أقصى الحدود الغربية المصرية، مرورا بالطرق المتاخمة لسواحل المدن الشمالية المصرية، وأشارت تقارير أمنية إلى أن كميات كبيرة من هذه الأسلحة تم إدخالها إلي قطاع غزة عبر الأنفاق التي تشرف عليها حركة حماس، كما تم تخزين كميات أخرى من هذه الأسلحة داخل مخازن ضخمة أقيمت في محيط مدينة رفح المصرية. تكونت العناصر المتشددة التي قامت بتلك العمليات بنسبة كبيرة من متطرفي البدو المحليين.

قُوبِلت تلك العمليات بردٍ قاسٍ من القوات المسلحة المصرية في فترة المجلس العسكري منذ منتصف عام ٢٠١١ تمثل في العملية المعروفة باسم "عملية النسر". ومع ذلك، استمرت الهجمات ضد الجيش المصري والشرطة المصرية والمرافق الخارجية في المنطقة في عام ٢٠١٢، مما أدى إلى حملة ضخمة من قبل قوات الجيش والشرطة المصرية الجديدة باسم "عملية

سيناء". في مايو عام ٢٠١٣، في أعقاب اختطاف ضباط مصريين، تصاعد العنف في سيناء مرة أخرى. بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي شهدت سيناء "مواجهات غير مسبوقَة".

استُهلت الحوادث الإرهابية في سيناء في يوم السابع من أكتوبر عام ٢٠٠٤ بسلسلة من التفجيرات المتزامنة، شملت تنفيذ هجوم بسيارة ملغومة استهدف فندق "هيلتون طابا" الذي يقع علي بعد مئتي متر فقط من بوابة العبور بين إسرائيل ومصر أوقع أكثر من ٣٠ قتيلاً وعشرات المصابين من الإسرائيليين والمصريين وجنسيات أخرى، في ذات التوقيت وبذات الطريقة تم استهداف منتجعين سياحيين، بمدينة نويبع على بعد ستين كيلو متر في اتجاه الجنوب بسيارتين مفخختين، ما أدى إلى مقتل إسرائيليين اثنينومصري. عقب التفجيرات أعلنت ثلاث جماعات غير معروفة، على شبكة الإنترنت، مسؤوليتها، كما أعلنت جماعة تطلق على نفسها كتائب "شهداء عبد الله عزام" مسؤوليتها عن الهجوم. تمكنت أجهزة الأمن من ضبط عدد من المشاركين في تخطيط وتنفيذ التفجيرات، وتوالى البحث عن عدد آخر منهم.

وشنت أجهزة الأمن المصرية حملة مداهمات واسعة شملت العديد من المدن والقرى في نطاق سيناء، بحثا عن المتهمين الهاربين، أسفرت عن اعتقال ما يزيد على ألفي شخص، بحسب جمعيات حقوقية قالت إنها تلقت بلاغات من أسر المعتقلين، ووصف حقوقيون ــ آنذاك ــ تلك الاعتقالات بالعشوائية، وحملوا أجهزة الأمن المصرية مسؤولية زيادة حدة الاحتقان بين الحكومة المركزية وغالبية أهالي سيناء الذين كانوا

يعانون من نقص الخدمات الأساسية والمشروعات التنموية ويشعرون بالتجاهل منذ عودة سيناء إلى السيادة المصرية. وبينما كانت أجهزة الأمن المصرية توالي ملاحقاتها وراء المطلوبين على خلفية اتهامات بالتورط في تنفيذ تفجيرات طابا، وقعت سلسلة التفجيرات المتزامنة الثانية في سيناء في قلب مدينة شرم الشيخ بجنوب سيناء.

وقعت سلسلة التفجيرات مساء ليلة الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٥، وأسفرت عن وقوع ما يقرب من مئة قتيل وحوالي مئتي مصاب في أكبر حصيلة من الضحايا تشهدها مصر جراء حوادث الإرهاب، وتشابه أسلوب تنفيذ الانفجارات مع الأسلوب الذى تم إتباعه في تنفيذ تفجيرات طابا. عقب الحادث أعلن ما يعرف بـــ " تنظيم القاعدة في بلاد الشام وأرض الكنانة- كتائب الشهيد عبد الله عزام" أعلن مسئوليته عن التفجيرات وهو وواحد من مجموعة من التنظيمات التي سبق وأعلنت المسؤولية عن تنفيذتفجيرات طابا. وبذات السيناريو شهدت مدينة دهب بجنوب سيناء ٢٥ إبريل ٢٠٠٦ سلسلة من التفجيرات المتزامنة، أسفرت عن مصرع وإصابة العشرات من السياح الأجانب والمصريين، ليتأكد وجود تنظيم تكفيري على أرض سيناء، يرتبط بتنظيم القاعدة فكرياً، لأول مرة منذ سنوات طويلة منذ بداية الصراع بين الحكومات المصريةالمتعاقبة وبين التنظيمات الدينية المتشددة، التنظيم أطلق على نفسه "التوحيد والجهاد "، هذه الحقيقة تكشفت بعد فترة طويلة من تأكيد أجهزة الأمن المصرية على عدم وجود ارتباط بين منفذي حوادث تفجيرات سيناء وبين تنظيم القاعدة.

في ١٠ نوفمبر عام ٢٠١٤ أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس في سيناء عن تغيير اسمها إلى "ولاية سيناء"، وذلك بعد وقت قصير من كلمة زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي التي أعلن فيها قبول بيعة الجماعات التي بايعته في عدة دول قبل عدة أيام. فما إن فرغ البغدادي من حديث دعا فيه التنظيمات التي أعلنت مبايعته إلى الانضمام لتنظيم داعش حتى تحول اسم حساب منسوب إلى جماعة "أنصار بيت المقدس" بمصر على موقع التدوينات القصيرة "تويتر" إلى اسم ولاية سيناء وعليه علم أسود كتب عليهلا إله إلا الله.

الإرهاصات التاريخية للإرهاب فى سيناء

الصوفية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

كانت الصوفية مهيمنة في السابق في المنطقة قبل أن تبدأ الأفكار الجهادية في الترسُّخ. شبه جزيرة سيناء كانت معروفة منذ وقت طويل بغياب القانون بها، بعد أن أصبحت طريقًا لتهريب الأسلحة والإمدادات. البنود الأمنية في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ فرضت تقليص التواجد الأمني في المنطقة، مما أدى إلى تمكين المتشددين من العمل بمزيد من الحرية. أدت تضاريس سيناء القاسية ونقص الموارد بها إلى إبقائها منطقة فقيرة، وبالتالي أصبحت مُهيَّأة للتشدد. بعد ثورة ٢٥ يناير التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك تزعزع استقرار البلاد على نحو كبير، وحدث فراغ أمني في شبه جزيرة سيناء. استغلت العناصر الإسلامية المتطرفة في سيناء الفرصة، وأطلقت عدة موجات من الهجمات على المنشآت العسكرية والتجارية المصرية.

وفقًا لمجلة الإيكونوميست، يتضمن الصراع المسلح أيضا البدو المحليين "الذين لديهم مظالم طال أمدها ضد الحكومة المركزية في القاهرة"، والذين يدّعون "أنهم ممنوعون من الانضمام إلى الجيش أوالشرطة؛ وأنه من الصعب عليهم الحصول على وظائف في مجال السياحة، ويشكون من أن العديد من أراضيهم قد أُخِذت منهم.

الإرهاب فى فترة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (مصر)

المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية هو المجلس الأعلى المنوط بشؤون القوات المسلحة المصرية. يتكون المجلس من قادة القوات المسلحة المصرية يترأسهم القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع الفريق أول صدقي صبحي، ونائب رئيس المجلس هو رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق / محمد حجازي.

انعقاد المجلس العسكرى قبل تخلي مبارك عن الحكم ٢٠١١

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الخميس 10 فبراير" 2011 البيان رقم واحد" قائلا فيه إنه اجتمع في إطار الإلتزام بحماية البلاد والحفاظ على مكتسبات الوطن وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة وقرر الإستمرار في الإنعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من تدابير وإجراءات لحماية البلاد .غاب الرئيس المصري حسني مبارك، الذي لم يكن قد تخلى عن الحكم بعد، عن حضور الاجتماع بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وترأس الاجتماع وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي وهو الأمر الذي أثار تساؤلات حول مستقبل مبارك في الحكم .

انتشر الغضب بين المحتجين المصريين بعد إلقاء مبارك في ١٠ فبراير خطابه الثالث منذ بدء الاحتجاجات الشعبية رافضا فيه التنحي ومكتفيا بتفويض نائبه عمر سليمان ببعض اختصاصاته ضمن وعود بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية .من جانبه، تعهد المجلس العسكري

بضمان تنفيذ وعود مبارك والإلتزام برعاية مطالب الشعب والسعي لتحقيقها في بيانه الثاني الذي أصدره الجمعة 11 فبراير 2011.

المجلس يتولى الحكم

في الظروف الطبيعية فإن رئيس الدولة هو الذي يرأس هذا المجلس بوصفه القائد الأعلى لقوات المسلحة. وفي الفترة من مساء الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ إلى يوم الإثنين ٢٥ من رمضان ١٤٣٣ هـ ١٣ أغسطس ٢٠١٢ كان المجلس هو الذي يتولى إدارة شؤون مصر عقب تنحي محمد حسني مبارك عن الحكم إثر اندلاع ثورة ٢٥ يناير .أصدر المجلس في 13 فبراير 2011 إعلاناً دستورياً أعلن فيه توليه حكم البلاد لمدة ستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، كما أعلن حلّ مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور في حين شكل لجنة تعمل على تعديل بعض مواد الدستور.

أعلن المجلس الأعلى في بيانه الثالث الذي أصدره مساء يوم الجمعة 11 فبراير 2011 وبعد وقت قصير من إعلان تخلي الرئيس مبارك عن منصبه، إنه (أي المجلس) ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب .توجه المجلس "بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم" وأدي الناطق باسم المجلس التحية العسكرية للشهداء. كما قدم المجلس التحية للسيد الرئيس محمد حسني مبارك "على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني، حربا وسلما وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن" في البيان ذاته. أصدر المجلس

في اليوم التالي، أي 12 فبراير، بيانه الرابع والذي تعهد فيه بالإشراف على مرحلة انتقالية تضمن انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة من قبل الشعب .

صرح اللواء سامح سيف اليزل مدير مركز الجمهورية للدراسات السياسية والأمنية والمقرب من الجيش، صرح بعد انقلاب ٣ يوليو إن القوات المسلحة مولت عددًا من الأحزاب السياسية لمواجهة جماعة الإخوان في انتخابات برلمان ٢٠١٢ ولمنع وصول الإخوان للسطلة .

إجراءات المجلس العسكرى السياسية

تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الرابع الصادر في 12 فبراير 2011 باحترام كافة الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومات السابقة. كما قرر المجلس في البيان ذاته الإبقاء على حكومة أحمد شفيق، وهي الحكومة التي تشكلت أثناء حكم مبارك قبيل تخليه عن منصبه، في مكانها مؤقتاً لتصريف الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة .ثم كلف المجلس الأعلى عصام شرف في 3 مارس 2011 بتشكيل حكومة جديدة خلفاً للفريق أحمد شفيق الذي استقال من رئاسة الوزراء في اليوم ذاته وتعد هذه الخطوة استجابة من المجلس لأحد أبرز مطالب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير .

تعديلات دستورية

أصدر المجلس يوم الأحد 13 فبراير 2011 إعلاناً دستورياً تضمن الإعلان عن حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بعد إجراء تعديلات دستورية، كما أعلن حلّ

مجلسي الشورى والشعبوتعليق العمل بالدستور. ثم أصدر المجلس القرار رقم ١ لسنة ٢٠١١ الداعي بتشكيل لجنة يوكل لها مهمة تعديل الدستور ويرأسها القاضي السابق وخبير القانون والدستور المصري طارق البشري على أن تنتهي من مهامها في غضون عشرة أيام .تختص اللجنة بدراسة إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور وتعديل المواد ٨٨ و٧٧ و٧٦ و١٨٩ و٩٣ وكافة ما يتصل بها من مواد لضمان ديمقراطية ونزاهة إنتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى.[٣٥] بجانب رئيسها البشري، تتألف اللجنة من ٧ أعضاء أخرين كل منهم خبير في الشئون القانونية والدستورية .

وافق ٧٧.٢ بالمائة من أكثر من ١٨.٥ مليون ناخب شاركوا في استفتاء شعبي أقيم في 19 مارس 2011 على التعديلات الدستورية التي صاغتها اللجنة برئاسة طارق البشري وتهدف تعديلات الدستور إلى فتح الطريق لانتخابات تشريعية تليها إنتخابات رئاسية بما يسمح للجيش بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة ويتم فيها صياغة دستور جديد للبلاد .ومن بين التعديلات أن تكون مدة الرئاسة أربع سنوات لا تتكرر إلا مرة واحدة. أعقب الإستفتاء إعلان دستوري أصدره المجلس في 30 مارس لتنظيم السلطات في المرحلة الإنتقالية إلى حين انتخاب برلمان ورئيس جديدين. وقد أدرجت مواد الدستور التي وافق الشعب المصري في الإستفتاء على تعديلها، أدرجت ضمن الإعلان الدستوري لأن العمل بأحكام الدستور نفسه كان معطلاً .

إصلاحات إقتصادية

أصدر المجلس مرسوما بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١ ينص على منح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية إعتباراً من أول إبريل 2011 بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي بدون حد أدنى أو أقصى، كما صدر القانون رقم ٣ ينص على زيادة المعاشات المدنية والعسكرية بنفس النسبة .

ملاحقة مسؤولين سابقين

استمر الضغط الشعبي لمحاكمة رموز النظام السابق وعلى رأسهم الرئيس السابق مبارك، إلى أن أعلن في 11 أبريل 2011 عن بدء النيابة العامة التحقيق مع حسني مبارك ونجليه علاء وجمال بتهم تتعلق بالإضرار بالمال العام وقتل المتظاهرين . وفي ٢ يونيو ٢٠١١ تم الإعلان عن بدء أولى جلسات المحاكمة في ٣ أغسطس ٢٠١١ وتم تحويل العديد من المسؤولين السابقين للمحاكمة بتهم استغلال نفوذ سياسي والتربح ونهب وسرقات وكذلك قضايا قتلالمتظاهرين في أحداث ثورة ٢٥ يناير ومن أهم وأشهر القضايا هي قضية تحويل الرئيس السابق محمد حسني مبارك ونجليه ووزير داخليته حبيب العادلي للمحاكمة وحكم على مبارك ووزير داخليته بالسجن المؤبد.

وخلال فترة حكم المجلس العسكري صدرت كثير من قرارات العفو عن الكثير من المحكومين في قضايا إرهابية، من الموجودين داخل السجون المصرية أو من الهاربين خارج مصر وسمح لهم بالعودة إلى مصر والتوجه إلى سيناء.

هذه القرارات كانت تصدر بضغوط كبيرة من جماعة الإخوان المسلمين على المجلس العسكري الحاكم، سواء من خلال قدرتها على الحشد الجماهيري الواسع وتنظيم المظاهرات بالتعاون مع العديد من الكيانات الإسلامية الأخرى، أومن خلال سيطرة الجماعة على غالبية مقاعد البرلمان الذي تم انتخابه في أواخر عام ٢٠١١، بالتحالف مع نواب حزب النور السلفي، وبعد فوز مرسي بمنصب الرئاسة وجلوسه على مقعد رئيس مصر، تواصلت عمليات المدد للعناصر المسلحة في سيناء، أصدر المزيد من قرارات العفو عن أعداد إضافية من المحكومين في قضايا إرهابية وكانوا يقضون فترات محكوميتهم داخل السجون المصرية.

وكان لافتا، خلال هذه الفترة، جنوح جماعة الإخوان المسلمين إلي إجراء مصالحات وإقامة تحالفات واسعة مع كافة الكيانات السلفية الموجودة على أرض سيناء، بعد عقود طويلة من الاختلافات والتباينات الفكرية والمنهجية، وصلت إلى حد العداء، وفي أعقاب ثورة ٣٠ يونيو في مصر، وإنهاء فترة حكم الإخوان، اشتعلت الأحداث الإرهابية في سيناء، ومنها انتقلت إلى عدد من المدن المصرية من بينها العاصمة المصرية القاهرة، ولا تزال مشتعلة.

عقد الإرهاب في سيناء، بدأ في عام ٢٠٠٤ بعد فترة كمون دخلت فيها جماعات العنف المتسترة بالدين في مصر، بعد مواجهات دامية شهدها عقد التسعينيات من القرن الماضي بين أجهزة الأمن، وبين أعضاء التنظيمين الأبرز والأكثر شهرة، خلال تلك الفترة، وهما تنظيم الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد. غالبية تلك العناصر كانوا ممن شاركوا في

عمليات مقاومة الاحتلال الروسي لأفغانستان (١٩٧٩ ــ ١٩٨٩) ، إلي جانب عناصر تنتمي لجماعات جهادية من دول إسلامية شتى كان المصريون في مقدمتهم، عاد أغلبهم وشاركوا في تنفيذ حوادث إرهابية منوعة في مصر، شملت تنفيذ عدة تفجيرات في عدد من ميادين القاهرة وقاموا بتنفيذ حوادث اغتيالات ومحاولات اغتيال ضد وزراء ومسؤولين تنفيذين سياسيين ورموز فكرية ومواطنين مصريين وأجانب وأفراد شرطه، وكانت القاهرة وعدد من محافظات الصعيد مسرحا للمواجهات الدامية التي دارت بين أجهزة الأمن وتلك العناصر، وكان حادث الأقصر في عام ١٩٩٧ الأكثر دموية وعنفا، وقتل خلاله أكثر من ٦٠ شخصا بينهم ٣ مصريين والباقي من السياح الأجانب.

الجماعة الإسلامية فى مصر

بعد حادث الأقصر خمد الصراع بين أجهزة الأمن وبين تنظيم الجماعة الإسلامية، بعدما أعلنت الجماعة ــ ما أطلق عليه ــ المراجعات الفكرية، التي تضمنت إقرارا بخطأ استخدام العنف والتزاما بسلوك الدعوة السلمية. أما تنظيم الجهاد فقرر ــ آنذاك ــ تحويل نشاطه إلى ما وصفه قادة التنظيم من مواجهة العدو الداخلي إلى مواجهة العدو الخارجي (أي خارج مصر)، وتحالف قائد تنظيم الجهاد أيمن الظواهري مع زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وشكلا ما عرف بالجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبين، وفي مرحلة تالية أقدمت قيادات تنظيم الجهاد من داخل السجون بمصر على طرح مباردة سموها "وثيقة ترشيد العمل الجهادي"، أعدها مؤسس تنظيم الجهاد، والمنظر الأول ومفتي الجهاديين في مصر الدكتور سيد إمام

الشريف الشهير بالدكتور فضل، وأطلق متابعون وصف الجيل الأول على أعضاء التنظيمات الإسلامية المتشددة الذى نشأ في سبعينيات القرن الماضي وتصاعدت أنشطتهم بقتل السادات في حادث المنصة، بينما أطلقوا وصف الجيل الثاني على التنظيمات المتشددة التي نشأت في عهد مبارك خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

الجيل الثالث من الإرهاب

تنظيم القاعدة

المتابعون أطلقوا وصف الجيل الثالث من التنظيمات الإسلامية المتشددة على العناصر التي أسست للفكر المتطرف في سيناء، من خلال تكوين تنظيم التوحيد والجهاد، وقاموا بتنفيذ سلسلة التفجيرات المتتابعة في سيناء خلال سنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦. هذا الجيل وكما قرر قادته في التحقيقات أنهم اقتدوا بأسامة بن لادن وبفكر وأسلوب تنظيم القاعدة في تنفيذ عملياتهم ــ دون أن يبايعوه ــ فقد تأثروا بالأحداث التي كانت سائدة في تلك الفترة، ومن بينها الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وما ووصف بالحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة في أعقاب أحداث ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١، والتي تضمنت الحملة العسكرية الواسعة على أفغانستان ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

هذا الجيل من العناصر الجهادية المسلحة اتسم عن الجيلين السابقين باتخاذ الأسلوب العنقودي في تجنيد العناصر المنتمية وفي إصدار التكليفات، ضمانا لعدم كشف كافة خلايا التنظيم إذا ما سقطت إحدى المجموعات في أيدي أجهزة الأمن، وهو ما كشفت عنه التحقيقات مع أعضاء تنظيم التوحيد والجهاد، حيث استغرقت عمليات البحث والتقصي التي قامت بها أجهزة الأمن ما يقرب من عامين، إلى أن توصلت إلى كافة خلايا التنظيم.

الجماعات الإرهابية

تنتشر في رفح والشيخ زويد وتتلقى تدريبات عسكرية شبه منتظمة وتنقل السلاح للجهاديين الفلسطينيين. تلك الجماعات تتبنى أفكار تنظيم القاعدة، لكنها لا تتصل بها تنظيميًا، وتقترب أفكار هذه الجماعات من فكر الجماعة الإسلامية فيما يخص الجهاد باعتباره الفريضة الغائبة عن حياة المسلمين. والهدف من الجهاد من وجهة نظر هذه الجماعات إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة الإسلام إلى المسلمين، ثم الانطلاق لإعادة الخلافة الإسلامية من جديد، وذلك حسبما أكد أحد أعضاء هذه الجماعات، ولا تأخذ الجماعات الجهادية في سيناء شكلًا تنظيميًا واحدًا، حيث يتواجد على أرض سيناء عدد كبير من الجماعات الجهادية مختلفة المسميات والأهداف، أشهرها وأكبرها الجهاد والتوحيد، وأنصار الجهاد والسلفية الجهادية، وأحدثها تنظيم مجلس شوري المجاهدين-أكناف بيت المقدس.

وأعضاء هذه الجماعات يحملون السلاح، ويتلقون تدريبات عسكرية شبه منتظمة على يد بعض أعضاء الجماعات الجهادية الفلسطينية، حيث يتصل عدد من هذه الجماعات بجماعات جهادية فلسطينية، خاصة أن عددًا كبيرًا من المنتمين للجماعات الجهادية الفلسطينية كان ينتقل لسيناء هربًا من الحصار، أو للتدريب في بعض المناطق الصحراوية البعيدة عن أي رقابة بوسط سيناء، فضلًا عن تعاون الجماعات الجهادية الفلسطينية مع نظيرتها المصرية في نقل السلاح لغزةعبر الأنفاق، وفي إخفاء بعض عناصرها حال توتر الأوضاع

بالقطاع. وشهدت سيناء في الأشهر الأخيرة إعلان عدد من التنظيمات الجهادية المرتبطة بتنظيمات جهادية فلسطينية عن وجودها بشكل رسمي، وإعلان بعضها مسئوليته عن تنفيذ بعض العمليات داخل الحدود الإسرائيلية،

وتنتشر معظم الجماعات الجهادية في منطقة الشريط الحدودي، خاصة مدينتي رفح والشيخ زويد، وفي منطقة الوسط، لكن بعض الجماعات الجهادية انحرفت عن هذه الأفكار إلى فكرة تكوين إمارة إسلامية مركزها سيناء؛ لتكون نواة لدولة الخلافة، وينسب إلى هذه الجماعات -مع بعض الجماعات التكفيرية- استهداف نقاط وكمائن الشرطة منذ بداية ثورة يناير لمنع عودة الأمن إلى رفح والشيخ زويد، لإحكام سيطرتها على منطقة الشريط الحدودي استعدادًا لإعلان الإمارة، حيث وصل عدد الهجمات التي تعرضت لها الأكمنة والنقاط الأمنية التابعة لوزارة الداخلية إلى أكثر من ٢٠ هجومًا، بالإضافة إلى الهجمات الأخيرة التي استهدفت النقاط التابعة للقوات المسلحة.

واللافت للنظر، أنه لم تعلن الجماعات الجهادية، حتى الآن، موقفًا واضحًا من العمليات التي تستهدف نقاط التأمين والكمائن التابعة للشرطة أو للقوات المسلحة، وإن نفى بعضها مسئوليته عن الحادث الأخير الذي استهدف نقطة حرس الحدود قرب قرية الماسورة بمدينة رفح، دون أن يعلن موقفه من استهداف جنود الجيش المصري، ودون أن يصف أيًا من ضحايا الحادث بالشهداء أو يستنكر الهجوم عليهم بأي شكل.

جماعة التوحيد والجهاد

تأسست هذه الجماعة عام ٢٠٠٢ على يد الطبيب خالد مساعد (لقى مصرعة في مواجهه أمنية)، وتعتنق فكرًا تكفيريًا جهاديًا قائمًا على التوسع في عملية التكفير. ولا شك أن منشأ هذا الفكر أساسًا بالعراق وانتقل إلى فلسطين ثم إلى سيناء. وقد قامت عناصر هذا التنظيم بعدة عمليات إرهابية من قبل في المدة بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، استهدفت من خلالها بعض المناطق السياحية بمنطقة جنوب سيناء، خاصة تلك التي يتردد عليها سواح من إسرائيل (طابا/ شرم الشيخ/ دهب). ومن أشهر قادة عناصر هذا التنظيم حالياً حمادة أبو شتية، والذي سبق ضبطه في الأحداث المنوه عنها، وقد تم إخلاء سبيله، وكذا أبو منذر الشنقيتي والذي أصدر فتوى بتكفير الرئيس السابق محمد مرسي وحكم الإخوان. وهناك عدة قرائن على أن التنظيم على اتصال ببعض العناصر الجهادية التكفيرية بغزة، وأبرزها: جيش الإسلام بقيادة ممتاز دغمش، وألوية صلاح الدين، أسلاف بيت المقدس، ويتلقى منهم الدعم اللوجستيوالتدريبي.

السلفية الجهادية

مجموعة جهادية تنتهج الفكر القطبي القائم على التكفير وعلى صلة بالتنظيم الأم في غزة بقيادة أبو الوليد المقدسي (هشام السعدني)، والذي لقي مصرعة مؤخرًا إثر إستهدافه من قبل قوات الاحتلال. وقد أعلنت تلك الجماعة عن نفسها في أعقاب وفاة ٦ من عناصرها في مواجهة مع القوات المسلحة القائمة على تنفيذ العملية نسر. ولقد أصدرت الجماعة

بيانًا شديد اللهجة مفاده أنها ستقوم بقتال الجيش في حال استمرار العمليات بهذة الطريقة في شمال سيناء، وأفصحت أنها تمتلك القدرة والعتاد على مواجهة الجيش حتى عشرين عامًا. وقد صدرت مؤخرًا، من أحد قيادتها، المدعو أحمد عشوش (وهو من قيادات تنظيم طلائع الفتح بالبحيرة)، فتوى بتكفير الحاكم.

مجلس شورى المجاهدين

سبق أن أعلنت مسئوليتها عن إطلاق صاروخين جراد على مدينة إيلات بإسرائيل، وأنها تمتلك أسلحة ثقيلة. كما سبق أن تبنت العملية التي استهدفت دورية تابعة لجيش الإسرائيلي داخل الحدود الإسرائيلية في ١٨ يونيو ٢٠١٣ عبر شابين مصري وسعودي، وتحدّث منفذا العملية وكادرا هذه الجماعة عن تفاصيل العملية في مقطع فيديو تم نشره عبر موقع يوتيوب، وتناقلته المواقع الجهادية المصرية والفلسطينية على نطاق واسع بمجرد نشره في ١٩ يونيو، بعد يوم واحد من تنفيذ العملية، كما تبنت الجماعة نفسها التفجير الأخير لخط الغاز قرب مدينة العريش.

الخلايا النائمة

هى جماعات إسلامية تنتهج خليطاً من الأفكار السلفية والجهادية والتكفيرية، لكن معظمها لا يعمل بشكل تنظيمي، ولا يوجد بينها رابط فكري. وتنتشر هذه الجماعات بمناطق مختلفة في سيناء، بدءًا من مدينة (بئر العبد) البعيدة عن سيطرة الجماعات الإسلامية المعروفة، وصولًا إلى منطقة الشريط الحدودي، مرورًا بمنطقة وسط سيناء، وحتى مدينة

العريش. واللافت، أن هذه الجماعات لا تعلن عن نفسها تنظيميًا، حيث تظهر في صورة مجموعات صغيرة منالإسلاميين، تواظب على الاجتماع بشكل منظم، وتعد الأكثر خطرًا بين الجماعات الإسلامية؛ لأنها يسهل تنشيطها للعمل المسلح ودفعها لتنفيذ عمليات جهادية بمجرد وجود من ينظم أفكارها أو يوفر لها الدعم، سواء من ناحية التمويل أو التدريب؛ وبالتالي يمكن استغلالها بسهولة في تنفيذ عمليات ضد أي أهداف داخل سيناء أو خارجها، وقد تكون متورطة في العملية الأخيرة التي استهدفت نقطة قوات حرس الحدود بقرية الماسورة؛ لأنها عملية نوعية مقارنة ببقية العمليات التي استهدفت قوات الأمن بسيناء خلال الأشهر الماضية من ٢٠١٣.

ولاية سيناء

في ٨ من يوليو/تموز ٢٠١٤، نظمت جماعة «أنصار بيت المقدس» عرضاً عسكرياً مسلحاً، شاركت فيه أكثر من ١٠ سيارات في «الشيخ زويد» ، وذلك بعد ساعات من تحذيرات أجهزة سيادية عن إعلان جماعات تكفيرية «الإمارة الإسلامية» في سيناء وتوزيع جماعة «بيت المقدس» منشوراً على أهالي مدينتى رفح والشيخ زويد، يمهدون من خلاله لمبايعة دولة الخلافةوإعلان سيناء إمارة إسلامية. وقال شهود عيان إن عناصر الجماعات التكفيرية ومن بينها عناصر «بيت المقدس» بدأت تعود للظهور مجدداً بصورة علنية، ونظموا عرضاً عسكرياً، وهم يستقلون سيارات دفع رباعي وملابس سوداء رافعين أعلام تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، المعروف باسم «داعش»، شاهرين أسلحتهم لأعلى

من بينها أسلحة ثقيلة كنوع من أنواع استعراض القوى، وطافوا الشوارع المختلفة بقرى جنوبي الشيخ زويد ورفح، وهم يرددون هتافات مناصرة لـ«داعش» وأميرها أبوبكر البغدادي. وعلق مصدر أمني بمدن القناة وسيناء على ما تشهده سيناء من نشاط للتكفيريين، وقال إنها تصرفات تؤكد تحذيرات أجهزة استخباراتية بشأن استعداد الجماعات التكفيرية لإعلان سيناء «إمارة إسلامية» وتبعيتها لـ«دولة داعش». ودفعت تحركات الجماعات التكفيرية، الأجهزة الأمنية لإعلان حالة الطوارئ جنوبي رفح الشيخ زويد.

أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء)

جماعة أنصار بيت المقدس- وقد غيرت اسمها رسميا إلى «ولاية سيناء» منذ إعلانها مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية- ذاع صيتها في مصر عقب عزل مرسي من الحكم من خلال عمليات تفجير ومهاجمة أهداف ومنشآت عسكرية وشرطية. وهي جماعة مسلحة استوطنت في سيناء مؤخرا، وأعلنت أنها تحارب إسرائيل ولكن بعد سقوط نظام الإخوان أعلنت بوضوح أنها تحارب الجيش المصري والشرطة المصرية. وقد أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن العديد من التفجيرات والاغتيالات التي وقعت بعد ٣٠ يونيو، وأعلنت مسؤوليتها رسميا عنتفجير مديرية أمن الدقهلية التي أودى بحياة ١٥ شخصا وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين. ، ويعتقد أنها تكون المجموعة الرئيسية وراء نشاط الجماعات المتشددة بسيناء. تقوم الجماعة على تجنيد بدو سيناء بالاضافة إلى

المصريين وجنسيات أخرى. عشرات من أعضاء الجماعة فروا من سيناء إلى قطاع غزة ومرسى مطروح

أجناد مصر

أجناد مصر هو تنظيم جهادي مصري تشكّل عام ٢٠١٣ وينشط في سيناء، لكنه أعلن مسؤوليته عن عدة هجمات على قوات الأمن في القاهرة ومدن أخرى. ولم يسبق له أن مارس نشاطا سياسيا أو أعلن عن مقر له قبل ظهوره بعد عزل مرسي في الثالث من يوليو/ تموز ٢٠١٣ عزل الرئيس الحالي ووزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي الرئيس السابق محمد مرسي عقب مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مصر. قائد التنظيم مجد الدين المصري شدد، يعلنون الحرب على النظام المصري الحالي، ويؤكدون البراءة منه ووجوب الجهاد ضده، ويتهمونه باستضعاف المسلمين واستباحة دمائهم وأعراضهم. ويضم التنظيم -وفق قائده العام- شبابا من شتى أطياف المجتمع المصري، وخصوصا ممن شاركوا في ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وغضبوا للتآمر عليها من الداخل والخارج. ويهدف "لإقامة الدين وتحكيم كتاب الله، وإسقاط الطاغوت، وتخليص العفيفات من الأسر". يكفُر بالديمقراطية ويرى أنها "آلية لإطلاق العنان لشهوات الناس وأهوائهم في الغرب، وأن بعض المستغربين من المسلمين يسوِّقون لها لتثبيت دعائم "أنظمة الطاغوت".

جند الإسلام

جند الإسلام هي جماعة تابعة لــ«القاعدة» ولها عناصر تابعة لــ«حزب الله قال عدد من قيادات تنظيم الجهاد إن جماعة "جند الإسلام" تابعة لتنظيم القاعدة، ومخططاتها ستتزايد الفترة المقبلة، كونها تنتهج أسلوب وقواعد تنظيم القاعدة، لكنها تحت مسميات مختلفة، كما اعتبروا أن استمرار الجماعات الجهادية في تنفيذ مخططات التفجير بالمباني التابعة للجيش في سيناء هو رد فعل على القصف العشوائي فيسيناء، واستمرار الجيش في مطاردتهم. وأكد عبد الحميد صبح، القيادي بالسلفية الجهادية بسيناء لــ«المصري اليوم» أن «جند الإسلام» جماعة جهادية موجودة في سيناء منذ فترة طويلة، ولها بعض العناصر في لبنان تحت مسمى «جند الله»، وتنتميان إلى تنظيم القاعدة، وتقوم «جند الإسلام» بأعمال كثيرة، لكنها لأول مرة تعلن عن قيامها بهذه التفجيرات الأخيرة، التي حدثت في مبنى المخابرات بشكل علني.

الهجمات وعمليات الجيش المصري تحت قيادة الرئيسي السيسى

خط الغاز



جاءت الهجمات الإرهابية الأولى بشكل متقطع من أواخر فبراير ٢٠١١، مركزة على خط الغاز العربي، معطلة بذلك توريد الغاز المصري إلى المنطقة بأكملها.

تفجير خط الغاز المصري: يمر عبر سيناء خط لنقل الغاز المصري إلى الأردن بإجمالي طول يصل إلى ١٠٠ كيلومترًا. تعرض هذا الخط لعدة عمليات تفجيرية. وقد بلغ إجمالي عدد تفجيرات خط الغاز منذ ثورة يناير ٢٥ مرة، منها ١٤ عملية تفجير في فترة المجلس العسكري ومرة وحيدة في فترة الرئيس السابق محمد مرسي وباقي المرات تمت بعد عزل مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣م.

في ٣٠ يوليو، شن مسلحون هجوما على مركز للشرطة المصرية في العريش، مما أسفر عن مقتل ستة.

يوم ٢ أغسطس، أعلنت مجموعة تدعي أنها جناح تنظيم القاعدة في سيناء، أعلنت عن نيتها لإنشاء الخلافة الإسلامية في سيناء.

عملية النسر

عملية النسر هي حملة عسكرية مصرية في شبه جزيرة سيناء، انطلقت في ١٤ أغسطس ٢٠١١ لمواجهة الجماعات المتطرفة والعصابات الإجرامية التي تهدد أمن مصر القومي ولاستعادة القانون والنظام.[٥٥] الجماعات الإرهابية، كانت قد هاجمت قوات الأمن المصرية في سيناء، واستخدموا المنطقة كقاعدة يشنون منها هجمات على إسرائيل منذ أوائل عام٢٠١١. بما في ذلك الهجوم الذي شنته مجموعة من الإرهابيين تسللت عبر الحدود إلى إسرائيل في ١٨ أغسطس، وقامت بشن هجمات منسقة ضد العسكريين والمدنيين الإسرائيليين.

العملية نسر هي حملة عسكرية مصرية في شبه جزيرة سيناء بدأت في ١٢ أغسطس 2011 بهدف تعقب عناصر إرهابية متطرفة يشتبه في مسؤوليتها عن تفجيرات أنبوب تصدير الغاز إلى إسرائيل وعن هجوم على قسم للشرطة في مدينة العريش .وذلك بعد إعلان تنظيم يطلق على نفسه اسم "جيش تحرير الإسلام" اعتزامه تحويل سيناء إلى إمارة إسلامية بعد أن يقوم بطرد الجيش والشرطة وقوات حفظ السلام منها .

أغسطس ٢٠١١

في ١٤-١٥ أغسطس ٢٠١١، قبل الحصول على موافقة الحكومة الإسرائيلية، قامت مصر بنشر ٢.٥٠٠ فرد و٢٥٠ حاملة أفراد مدرعة في مواقع رئيسية في سيناء. وكانت هذه أول مرة تقوم مصر فيها بنشر قوات عسكرية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩. تهدف العملية إلى محاربة المسلحين الارهابين ومحاربة الجرائم التي تهدد الأمن القومي المصري واستعادة القانون في سيناء.

في ١٥ أغسطس، اقتحمت قوات الأمن المصرية منزل كان يستخدمه خمس من قيادات الارهابين. قُتل أحدهم؛ واعتقل الأربعة الآخرون.

في ١٦ أغسطس، هاجم مجموعة مسلحون يعتقد أنها على صلة بحركات جهادية على نقطة تفتيش عسكرية مصرية. ولم تسفر الهجمات عن آي خسائر.

في ١٧ أغسطس، قُتل اثنان من البدو في جنوب سيناء. واتهمت عائلاتهم الشرطة المصرية بقتلهم، لكن الشرطة أعلنت عدم مسئوليتها عن الحادث.

في ١٨ أغسطس، وقع هجوم منظم على عسكريين ومديين إسرائيليين من سيناء، مما أدى إلى مقتل ٦ مدنيين إسرائيليين وجنديين و٥ جنود مصريين، و١٠ من المهاجمين.

في ٢٩ أغسطس، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إهود باراك أن إسرائيل سوف توافق أن تقوم مصر بنشر آلاف الجنود المصريين في سيناء، على الرغم من أناتفاقيات كامپ داڤيد تحظر ذلك.

أغسطس ٢٠١٢

بعد أيام قليلة من هجوم الحدود المصرية الإسرائيلية ٢٠١٢، قام الجيش المصري بالإشتراك مع الشرطة بعملية لقتال المسلحين الذين قاموا بالهجوم على قوات الأمن المصرية في شمال سيناء. تزامنت العملية مع وقوع عدد من الاشتباكات بين المسلحين وقوات الأمن في عدة نقاط أمن في سيناء. في احدى الهجمات، فتح مسلح النار على ثلاثة من قوات الأمن، وجرح ٦ أشخاص على الأقل، مما أثار موجة من الاحتجاجات في مصر مطالبة بحماية الجنود المصريين.

مروحية أپاتشي مصرية هاجمت قرية الطومة، بشمال سيناء، وقتلت ما لا يقل عن ٢٠ مسلح.

في الساعة ٣.٢٠ صباحاً، يوم ٨ أغسطس، في أعقاب مجموعة الهجمات على نقاط التفتيش المصرية، قامت قوات الجيش بقتل ٢٠ مسلح، وجرح عشرات آخرين، ودمرت ثلاث عربات مدرعة يملكها المسلحين في قرية الطومة في سيناء. وكانت هذه أول غارات جوية تقوم بها مصر في سيناء منذ حرب ١٩٧٣ وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وصرح قائد العملية أن الجيش تلقى معلومات بتواجد عدد من المسلحين في القرية. وقامت قوات الأمن بعدة هجمات منفصلة حول منطقة الشيخ زويد.

صرحت مصادر أمنية مصرية أن هناك أكثر من ٢.٠٠٠ مسلح إسلامي في منطقة سيناء، وتشير وسائل الاعلام المصرية للعملية باسم "عملية تطهير سيناء". يقول الجيش أن الهدف من العملية "استعادة الأمن باستهداف العناصر الإرهابية المسلحة في سيناء". أعلنت مصادر أمنية في مدينة الشيخ زويد بسيناء، اقتحام الجيش المصري مئات المنازل في المنطقة للبحث عن الإرهابيين ومصادرة الأسلحة. في اليوم التالي، صرح الجيش المصري أن عمليته موجهة ضد المسلحين في شبه جزيرة سيناء "قد حققت نجاحاً وسوف تستمر."

نتائج العملية

خلال عام ٢٠١٤

في ٢٦ يوليو 2014 قتل ١٤ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٤٧ فردا آخرين، كما تم تدمير تدمير ٨ دراجات بخارية والقبض على ٦ عربة (ملاكى – نصف نقل

في ٢٥ يوليو 2014 قتل ١٢ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ١١ فردا آخرين، خلال مداهمات بمناطق (قرية التومة – تجمع أبو عيطة – إثل أبو محارب – تجمع أبو ملحوس – الجميعى – العجرا – المهدية – قرية اللفيتات) أسفرت عن وتدمير ٦ عربة و٣٦ منزل و٤٠ عشة و١٢ دراجة بخارية .

في ٢٣ يوليو 2014 قتل ٥ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٣١ فردا آخرين، كما تم تدمير عشتين و٣ دراجات بخارية وضبط ٣ عربات كانت تستخدم في تنقل العناصر الإرهابية بمناطق الريسة – السكاكسة – جسر الوادى. وفي منطقة الشيخ زويد تم تدمير ١٣ منزلا ودراجتين بخاريتين وعشتين و٣ عربات ربع نقل و٤ مزارع للعناصر الإرهابية بمناطق الحسينات – القومية، وكذلك تدمير ٥ منازل ودراجتين بخاريتين و٧ عشش للعناصرالإرهابية بمناطق نجع شبانة – جوز أبو رعد برفح .وتفجير عدد ٢ صاروخ محلى الصنع . كما تم تفجير ٢ عربة مفخخة و٦ عبوة ناسفة بمنطقتى (الزوارعة – النصرانية) جنوب الشيخ زويد وعربة فيرنا وتدمير ١٥ منزل وعربة ربع نقل و٢١ دراجة بخارية وحرق ٣٥ عشة وإصابة ٢ فرد تكفيرى .

في ١٦ يوليو 2014 تم القبض على ٣ من العناصر الإرهابية بالعريش . وتم ضبط فتحة نفق بداخل أحد المنازل عثر بداخله على ٢٠ طابة صواريخ ميكانيكية. كما تمكنت عناصر حرس الحدود من ضبط ١٠ أطنان و ٧٣٠ كجم من نبات البانجو المخدر داخل مركبين للصيد بمنطقة الزعفرانة على ساحل خليج السويس .

في ١٥ يوليو 2014 قتل ٧ من العناصر الإرهابية خلال مداهمة عدد من البؤر الإرهابية بقرية الفتات جنوب مدينة الشيخ زويد.

في ٠٣ يوليو 2014 قتل ١٧ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٣ أفراد آخرين، خلال مداهمات بمناطق (الوفاق، السدود، دوار التانك) بالشيخ زويد ورفح

في ٢٧ إبريل 2014 قتل أحد العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٢٠ فردا آخرين خلال مداهمة عدة بؤر إرهابية بمناطق، الخروبة، غرب الشلاق، بالعريش، وأبوطويلة، أبو العراج، أبوزرعي، بالشيخ زويد، وزغرب، الحلوات، البرازيل، كندا، شمال المنفذ، برفح .كما تم ضبط ٣ سيارات، وحرق ١٣ دراجة بخارية، وحرق ٣٢ عشة، وتدمير ٥ فتحات أنفاق، ونسف منزلين

في ١١ إبريل 2014 قتل أحد العناصر الإرهابية الخطرة خلال محاصرته بقرية التومة بمدينة الشيخ زويد

في ١٢ مارس 2014 قتل ٧ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٩٧ فردا آخرين خلال مداهمات لقوات الجيش الثاني الميداني شرق وغرب قناة السويس وخلال اشتباكات مع إرهابيين بمنطقة التنك غرب قرية المدفونة الشمالية بأحد المزارع شمال سيناء .وتم تدمير مخزن خاص بأحد عناصر جماعة أنصار بيت المقدس، والذى عثر بداخلة على ٢٥ شكارة بارود بإجمالى وزن ١٢٥٠ كجم، و٥٠ جركن حمض الكبريتيك المركز بإجمالى ١٠٠٠ لتر و٤ زجاجات من مادة الميثايل

سكفوكسيد (السامة). كما تم ضبط كميات من الذخائر والمتفجرات وبيانها قنبلة يدوية دفاعية، دانة هاون 120 مم بالطبة، دانة مدفع بب عيار (١٠٥) مم، بقايا صاروخ م م د، و٤ طبه صاروخ جراد، و٢ عبوة متفجرة متوسطة الحجم. وتم تدمير ١٩ عربة و٢١ دراجة بخارية، وحرق ٣٣ عشة .

في ٠٥ مارس 2014 قتل ١٠ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٤٣ فردا آخرين. كما تم تدمير سبع فتحات أنفاق لتهريب الأفراد والبضائع بمناطق (الشلايفة – صلاح الدين – الصرصورية – البرازيل). وحرق ٨٥ مخبأ تستخدمها العناصر الإرهابية كقواعد انطلاق لتنفيذ هجماتها ضد قوات الجيش والشرطة فضلا عن العثور على ماسورة مدفع داخل أحد منازل العناصر الإرهابيةفي ٣١ يناير 2014 قتل ٧ من العناصر الإرهابية وتم إصابة ٥ أفراد آخرين خلال قصف للقوات الجوية بجنوب الشيخ زويد استهدف عدد ٤ منازل خاصة بعناصر إرهابية تم تدميرها بالكامل

خلال عام ٢٠١٣

في ٢٠ ديسمبر 2013 قتل ٣ من العناصر الإرهابية في مداهمة بمنطقة غرب المهدية برفح .

في ٠٥ نوفمبر 2013 قتل ٣ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٩ أفراد آخرين خلال مداهمات بقرى المهدية، ونجع شبانة، والسكاسكة، ودرغام، والتلول، وأبو طويلة ومصفق. كما أزالت عناصر الجيش الثاني

الميداني 30عشة ومنزل وأحرقت ودمرت ٨ عربات و١٥ دراجة بخارية . كما دمرت وأحرقت عربتين فنطاس وقود سعة طن وقود، ودمرت ٣ بيارات وقود بإجمالى ٤٠ طن، كما أعدمت جوالين من مخدر البانجو

في ٠٢ نوفمبر 2013 تم القبض على ٣٥ من العناصر الإرهابية والمشتبه بهم، وإكتشاف وتدمير ٣ أنفاق لتهريب الأفراد والبضائع، وضبط ٨ عربات و١١ دراجة نارية وكمية من الأسلحة والذخائر. وتدمير ١٥ عشة، وذلك خلال مداهمة وتمشيط عدد من الأوكار والبؤر الإجرامية بمدن العريش، رفح، الشيخ زويد، بئر العبد .

في ٢٩ أكتوبر 2013 تم القبض على ٥٤ من العناصر الإرهابية وتدمير عدد ١٢ بؤرة إرهابية. وتم ضبط ٣ قنابل يدوية وكيلو جرام من مادة TNT شديدة الإنفجار وضبط كميات من الذخيرة وعدد من الخزن للبنادق الآلية والطبنجات وجهاز لاسلكى. كما قامت القوات بتدمير ١١ سيارة و٣٢ دراجة نارية و١٩ سيارة فنطاس وقود بإجمالى ٢٢٨ طن وقود أنواع و٣٥ بيارة وقود بإجمالى ٣٥٠ طن وقود أنواع، كما تم إكتشاف وتدمير ٦ مزارع لنباتالبانجو المخدر ومخزن يستخدم في أعمال التهريب عثر بداخله على ٧ طن من نبات البانجو المخدر.

كما تم القبض على أحد العناصر الإرهابية يرتدى زى سيده منتقبه وذلك أثناء مراقبته لأوضاع أحد الكمائن الأمنية بمدينةرفح .

في ٢٧ أكتوبر 2013 تم القبض على ٤٠ من العناصر الإرهابية والمشتبه بهم خلال مداهمة عدد من البؤر الإرهابية خلال مداهمة وتفتيش العديد من القرى والمنطقة الصناعية بالعريش والزراعات شرق وغرب مطارالعريش .

في ٢٤ أكتوبر 2013 تم القبض على ٩ من العناصر الإرهابية خلال مداهمة عدد من البؤر الإرهابية .

في ٢٣ أكتوبر 2013 تم القبض على ٤ من العناصر الإرهابية خلال مداهمة عدد من البؤر الإرهابية بقريتى المقاطعة والمهدية، الواقعتين بشمال سيناء. تم حرق وتدمير عدد ٢ بيارة وقود، وعدد ٣٥ عشة وعدد ٧ عربة نصف نقل وملاكى و٢ دراجة نارية و عدد ١ بيتش باجى. وتم ضبط كميات من الأسلحة والذخائر والأدوات والمعدات الفنية ومواد النسف والتدمير وكارتونة كتب وأوراق تكفيرية

في ٠٨ أكتوبر 2013 تم القبض على ٧ من العناصر الإرهابية، وضبط كمية من الأسلحة والذخيرة، تم حرق وتدمير عدد ٤٩ عشة وتدمير عدد ١٤ سيارة و١٠ دراجات بخارية .

في ٠٧ أكتوبر 2013 قتل ٤ من العناصر الإرهابية، وتم القبض على ٦ أفراد آخرين

في ٢٢ سبتمبر 2013 تم القبض على ٨ أفراد من العناصر الإرهابية خلال مداهمة عدد من البؤر الإرهابية بقرى التومة، الظهير، المقاطعة، والتى أسفرت عن تدمير عدد ١٣ عشة، وضبط عدد ٧

جوال تحتوى على مادة TNT المبشور والتى يقدر وزنها بحوالى ٠.٥ طن إلى جانب أسلاك كهرباء ومعدات تفجير، وعدد ٤ خزان وقود تقدر سعتهم التخزينية بحوالى ٤ طن .كما تم تدمير ٢ عربة دفع رباعي، وضبط كميات من الأسلحة والمعدات والأدوات الفنية. وفي عملية أخلى تم ضبط عدد ٦٣ جوال بداخلهم عدد ١٦٠٠ لفافة لنبات البانجو المخدر بإجمالى وزن ٣.٣٦٣ طن .

في ١٨ سبتمبر 2013 تم ضبط معدات لاسلكية مخبأة داخل سيارة نقل أثناء عبورها معدية القنطرة غرب وفي إتجاهها إلى مدينة العريش لإستغلالها وإستخدامها أثناء تنفيذ العمليات الإرهابية .

في ١٧ سبتمبر 2013 تم القبض على ٤ من العناصر الإرهابية

في ١٠ أغسطس 2013 نفذت عملية نوعية ضد مجموعة إرهابية بجنوب قرية التومة بمدينة الشيخ زويد، أسفرت عن وقوع ٢٥ فردا من العناصر الإرهابية ما بين قتيل وجريح، إلى جانب تدمير مخزن للأسلحة والذخيرة.

على خلفية تلك الأحداث الإرهابية نشرت القوات المسلحة المصرية نحو ١٠٠٠ جندي في سيناء لإعادة النظام إليها، وذلك بعد التشاور مع الجانب الإسرائيلي طبقا لإتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل، عام 1979 والتي تنص على نزع السلاح من مناطق ضخمة من سيناء .ولم توافق إسرائيل على أي تجاوز لهذا النص إلا مرة واحدة عام 2005 عندما سمحت لقوة شرطة مصرية بالتمركز على معبر رفح الحدودي بين

مصر وقطاع غزة للمساعدة في إحكام الحصار حول القطاع الذي تسيطر عليه حركة حماس لوقف تهريب السلاح .

عملية سيناء

أدى هجوم أغسطس ٢٠١٢ على القوات المسلحة المصرية إلى انطلاق حملة بقيادة الجيش المصري والقوات الخاصة للشرطة والقوات الجوية، واجتياحها شبه جزيرة سيناء للقضاء على العناصر المتشددة. أثناء العملية لقى ٣٢ من المسلحين والمشتبه فيهم مصرعهم، وألقي القبض على ٣٨ آخرين؛ في حين قتل ٢ من المدنيين (قبل أوائل سبتمبر ٢٠١٢).

فى عام ٢٠١٣:

في مايو عام ٢٠١٣، تم اتخاذ عدد من ضباط الشرطة كرهائن من قبل البدو المسلحين في شبه جزيرة سيناء، وقام المسلحون بعمل أشرطة فيديو تصور الضباط وهم يستنجدون ويطلبون منهم الإفراج عنهم، ورفعوا هذه الأشرطة على الإنترنت. كرد فعل، جمعت الحكومة المصرية قوات الأمن في شمال سيناء في محاولة لتأمين الإفراج عن رجال الشرطة وحرس الحدود المختطفين. في ٢٠-٢١ مايو قامت قوات الجيش والشرطة المصرية، مدعومة بطائرات هليكوبتر، بإجراء عملية مسح لعدد من القرى في شمال سيناء، وعلى طول الحدود مع إسرائيل. وقال المسؤولون أن القوات تعرضت لإطلاق نار من مسلحين يركبون سيارات، وانتهت الاشتباكات بين الجانبين في ٢١ مايو.[٦٣] وأطلق سراح

الرهائن في ٢٢ مايو بعد محادثات بين الخاطفين والبدو. ألقي القبض على أحد المشتبه بهم في عملية الاختطاف يوم ٣٠ مايو ٢٠١٣.



منذ الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي في ٣ يوليو، كان هناك زيادة في العنف من جانب البدو المسلحين والإسلاميين. أصبحت الهجمات على قوات الأمن المصرية شبه يومية منذ الإطاحة بمرسي، مما دفع كثيرين إلى الربط بين المتشددين وجماعة الإخوان المسلمين، والحركة الإسلامية التي ينحدر منها محمد مرسي.

ردا على ذلك بدأت القوات المسلحة المصرية عملية عسكرية رئيسية في سيناء، ""عملية سيناء""، ووصلت كتيبتان إضافيتان

في الأسبوعين منذ ٣ يوليو، وقعت ٣٩ هجمات إرهابية في شمال سيناء. في الاشتباكات الناتجة بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن، ٥٢ مسلحين ومدنيين وستة من أفراد الأمن لقوا حتفهم.[٦٧] وفي ١٥ يوليو، شهدت أعلى الإصابات بين المدنيين، عندما تعرضت حافلة مخصصة لنقل عمال إلى شركة أسمنت العريش تعمل بالجيش. قتل خمسة أشخاص وأصيب ١٥ آخرون.

اقتصرت العمليات الأمنية إلى حد كبير في منطقة ٤٠ كيلومترا بين العريش والشيخ زويد، وامتدت شمالا باتجاه رفح على طول الحدود مع إسرائيل وحتى معبر كرم أبو سالم. تصاعد القتال بين المسلحين وقوات الجيش–الشرطة المشتركة في الليل. وقد تفاوتت وتيرة الهجمات من سنتين إلى خمس في يوم واحد. بالإضافة إلى ذلك، توسعت أهداف من نقاط التفتيش الأمنية الثابتة لدوريات متنقلة. في معظم العمليات، كان المسلحين يستخدمون مركبات رباعية الدفع ومجموعات من الأسلحة الخفيفة والثقيلة. ومع ذلك، فإن ثلاث هجمات وقعت في تلك الفترة، استخدمت فيها قاذفات آر بي جي–٧، وعلى الأرجح كانت مهربة من ليبيا. وكانت القذيفة (-٧G) غير قادرة على اختراق المدرعات وأطلقت عموما على الأبواب.

يوم ٢٧ يوليو، تم إطلاق عملية أطلق عليها اسم "عاصفة الصحراء" من قبل الجيش المصري في محافظة شمال سيناء، واستمرت لمدة ٤٨ ساعة. اثنين من الجيوش الميدانية فيمصر، فضلا عن القوات الجوية للبلاد والبحرية شاركوا في هذه العملية على نطاق واسع. وحظر الجيش كافة

الطرق والجسور والأنفاق المؤدية من شمال سيناء إلى محافظات أخرى من مصر

قال المتحدث باسم الجيش العقيد أحمد علي أن عمليات قوات الأمن المصرية الأخيرة في سيناء، من ٥ يوليو – ٢٣ أغسطس، أسفرت عن: مقتل ٧٨ من المتشددين المشتبه بهم بينهم ٣٢ أجنبيا؛ إصابة ١١٦ شخصا بجروح، واعتقال ٢٠٣ شخصا، بينهم ٤٨ من الأجانب، لتورطهم المزعوم في الهجمات على نقاط التفتيش الأمنية في شبه جزيرة سيناء. بالإضافة إلى ذلك تم تدمير ٣٤٣ نفقا على الحدود بين مصروغزة في رفح.

في ٣ سبتمبر، قتل خمس عشرة من المتشددين الإسلاميين في هجوم بطائرات هليكوبتر عسكرية.

في ٧ سبتمبر، أطلق الجيش المصري عملية جديدة في المنطقة. العملية شملت دبابات وستة على الأقل من مروحيات الأباتشي.[٧٨] قام الجيش بتمشيط المناطق القريبة من "قطاع غزة"، بما في ذلك المواقع التي يستخدمها المسلحون المشتبه بهم في قتل واختطاف الجنود المصريين على مدى السنة الماضية. في الأيام الثلاثة للعمليات، منذ ٧ سبتمبر، قتل موظف واحد، واثنان من الجنود و٢٩ من المسلحين، وألقى القبض على ٣٩ من المسلحين.

في ١١ سبتمبر، استهدف انتحاري مقر المخابرات العسكرية المصرية في رفح، في نفس الوقت صدمت سيارة ملغومة نقطة تفتيش

تابعة للجيش. قتل تسعة جنود على الأقل في هذين الهجومين اللذين نفذا في وقت واحد.

في ٢٤ ديسمبر، قتل ١٦ وأصيب أكثر من ١٣٤ في انفجار قنبلة ضخمة بمديرية الأمن في الدقهلية المنصورة، في أسوأ هجوم على موقع حكومي منذ الإطاحة بمرسي في يوليو. أنصار بيت المقدس، وهي جماعة مقرها في سيناء، أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم. تكفر هذه الجماعة الحكومة المصرية لأنها تعتبرها "حكومة علمانية".

هجوم كرم القواديس ٢٠١٤

على مدى الأشهر القليلة المؤدية إلى عام ٢٠١٤، اكتسب الجيش المصري اليد العليا في المعركة ضد الميليشيات الإرهابية التي وجدت ملاذا آمنا في شبه جزيرة سيناء، واستطاع الجيش وضع العديد من الفصائل الإرهابية في موقف دفاعي، وأبرزها أنصار بيت المقدس. ومع ذلك، بقى ألف من عناصر الميليشيات المسلحة محتمين في المعقل الرئيسي في جبل الحلال، وكذلك منطقة جبل عامر. ومن المتوقع أن تُستهدف كلا المنطقتين في هجوم الربيع القادم. وفي٢٦ يناير، أعلنت أنصار بيت المقدس، عن مسؤوليتها عن سلسلة من الهجمات على الشرطة والجيش، وقالت في بيان نشر على المواقع الجهادية أنها نجحت في "إسقاط مروحية عسكرية بصاروخ أرض-جو وقتل طاقمها الكامل في المنطقة حول مدينة الشيخ زويد"، قرب الحدود مع قطاع غزة. في وقت سابق من صباح ذلك اليوم، هاجم رجال ملثمون يركبون سيارات دفع رباعي حافلة تقل جنودا في

سيناء، مما أسفر عن مصرع مالا يقل عن ثلاثة وإصابة مالا يقل عن ١١. وفي ٣ فبراير، في ما وصفت بأنها "أكبر عملية هجومية من الجيش المصري" ضد المتشددين في سيناء، ٣٠ من المتشددين المشتبه بهم قتلوا وأصيب ١٥ آخرون في سلسلة من الغارات الجوية واعتقل ١٦ آخرون. في ١٦ فبراير عام ٢٠١٤ انفجرت قنبلة على أو تحت حافلة سياحية تقل كوريين جنوبيين في المدينة المصرية طابا، والتي تجاور خليج العقبة وإيلات. وأسفر التفجير عن مقتل ٤ أشخاص – ٣ من كوريا الجنوبية وسائق الحافلة المصري – وإصابة ١٧ آخرين. وفقا ل نيويورك تايمز، التفجير "يمكن أن يقدم أدلة جديدة مثيرة للقلق تشير إلى أن المتشددين الذين يهاجمون قوات الأمن في مصر لعدة أشهر وسعوا حملتهم لتشمل المدنيين أيضا".

العملية سيناء ٢٠١٨

العملية سيناء ٢٠١٨ أو العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ هي حملة عسكرية مصرية شاملة ضد العناصر الإرهابية بدأت في ٩ فبراير ٢٠١٨ في شمال ووسط سيناء، ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوى غرب وادى النيل بهدف إحكام السيطرة على المنافذ الخارجية.

القوات والاستراتيجية

العملية الشاملة فى سيناء ٢٠١٨

المنطقة العازلة في رفح

بعد هجمات "ارهابية" في سيناء أدوت بحياة الكثيرين من القوات المسلحة والشرطة والمدنيين،لجأت السلطات المصرية إلى استراتيجية أمنية جديدة، أبرز معالمها اقامة شريط عازل على الحدود المصرية مع قطاع غزة. الأمر الذي تطلب هدم عدد من المنازل في المنطقة ونقل سكانها إلى مناطق أخرى. إقامة منطقة حدودية عازلة مع قطاع غزةبعمق ٥٠٠ متر وبطول ١٤ كيلومترا لمنع تدفق الإرهابيين، وذلك على خلفية حادث سيناء الأخير الذي أسفر عن مقتل ٣٣ جنديًا. ويقدر عدد المنازل المقرر إخلاؤها بـــ٨٨٠ منزلا تسكنها ألف و١٥٦ أسرة. وقد أكد محافظ شمال سيناء أنه تم تقدير قيمة تعويضات المباني الخرسانية بمائتي جنيه للمتر المربع الواحد، واعتبر أن مستقبل المنطقة لا يزال غير معروف، وأنه شأن خاص بالقوات المسلحة وليس بالجهاز التنفيذي للمحافظة.

عملية الإخلاء ستتضمن نقل المتضررين المقيمين في المنطقة الحدودية برفح إلى داخل سيناء، ونشر المزيد من الأكمنة الثابتة والمتحركة للجيش والشرطة، ودعمها بأسلحة متطورة، وتكثيف طلعات الطيران للتمشيط المستمر للمناطق الحدودية وكافة مناطق سيناء، في إطار

الخطة التي اعتمدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال اجتماعه. في الوقت ذاته، بدأ مجلس مدينة رفح المصرية استقبال طلبات المواطنين المقيمين بمنطقة الشريط الحدودي وبعمق ٥٠٠ متر من خط الحدود لتعويضهم عن منازلهم التي سيتم إخلاؤها.

وحسب قرار محافظ شمال سيناء، اللواء عبدالفتاح حرحور، سيتم التعويض ومن خلال ٣ خيارات، وهي الاستبدال بقطعة أرض، أو شقة بديلة، أو مبلغ مالي. أثارت عملية إخلاء منطقة الشريط الحدودي بمدينة رفح المصرية من السكان، العديد من الآراء ما بين مؤيد، ومعارض، خاصا بعد إخلاء أكثر من ٨٠ % من المنازل وانتشار قوات الجيش بها لم تقل او تهدأ العمليات والهجمات الإرهابية التىت تستهدف المدنيين والعسكريين والمنشئات والمباني الحكومية وهو ما يتنافى مع سبب الإخلاء والذي كان بهدف القضاء على البؤر الإرهابية، وإغلاق الباب أمام أية عناصر إرهابية قد تستخدم الحدود في التنقل بين الجانبين.

العملية سيناء ٢٠١٨ أو العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ هي حملة عسكرية مصرية شاملة لتحرير شبه جزيرة سيناء بالكامل من سيطرة داعش بدأت في ٩ فبراير ٢٠١٨ في شمال ووسط سيناء، ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوى غرب وادى النيل بهدف إحكام السيطرة على المنافذ الخارجية

خلفية

في يوم الجمعة الموافق لـ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧ قام مجموعة من المسلحين بالهجوم على مسجد الروضة في العريش بمركز بئر العبد أسفر عن مقتل ٣٠٥ شخصاً كانوا يؤدون شعائر صلاة الجمعة في المسجد. كنتيجة للحادث الإرهابي طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ من رئيس أركان حرب القوات المسلحة، الفريق محمد فريد حجازي، ووزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار استخدام كل القوة الغاشمة من قبل القوات المسلحة والشرطة ضد الإرهاب حتى اقتلاعه من جذوره في مده لا تتجاوز ٣ أشهر

فروع القوات المسلحة المشاركة في العملية

عملية سيناء ٢٠١٨ تضم فروع رئيسية من القوات المسلحة المصرية:

- القوات البحرية، ومهمتها: تقوم عناصر من القوات البحرية بتشديد إجراءات التأمين على المسرح البحرى، بغرض قطع خطوط الإمداد عن العناصر الإرهابية.
- القوات الجوية، ومهمتها: استهداف بؤر وأوكار للعناصر الارهابية فى شمال ووسط سيناء.
- قوات حرس الحدود، ومهمتها: زيادة إجراءات التأمين على المنافذ الحدودية.

بيانات القوات المسلحة المصرية

البيان الأول

في صباح يوم الجمعة ٩ فبراير ٢٠١٨ قام العقيد أركان حرب تامر الرفاعي المتحدث الرسمى باسم القوات المسلحة بإالقاء البيان الأول لعملية سيناء ٢٠١٨ وكان هذا نصه:

"في إطار التكليف الصادر من السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة للقيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الداخلية للمجابهة الشاملة للإرهاب والعمليات الإجرامية الأخرى بالتعاون الوثيق مع كافة مؤسسات الدولة، بدأت صباح اليوم قوات إنفاذ القانون تنفيذ خطة المجابهة الشاملة للعناصر والتنظيمات الإرهابية والإجرامية بشمال ووسط سيناء ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوى غرب وادى النيل إلى جانب تنفيذ مهام ومناورات تدريبية وعملياتية أخرى علي كافة الاتجاهات الاستراتيجية، بهدف إحكام السيطرة علي المنافذ الخارجية للدولة المصرية، وضمان تحقيق الأهداف المخططة لتطهير المناطق التى يتواجد بها بؤر إرهابية وتحصين المجتمع المصري من شرور الإرهاب، والتطرف بالتوازى مع مجابهة الجرائم الأخرى ذات التأثير على الأمن والاستقرار الداخلى. ولذا تهيب القيادة العامة للقوات المسلحة أبناء شعب مصر العظيم في كافة أنحاء الجمهورية بالتعاون الوثيق مع قوات إنفاذ القانون لمجابهة الارهاب واقتلاع جذوره والإبلاغ الفورى عن أى عناصر تهدد أمن واستقرار الوطن.. حفظ الله مصر وشعبها... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"

البيان الثاني

بعد ساعات قليلة من إلقاء البيان الأول عن العملية سيناء اصدر المتحدث العسكري البيان الثاني في ٩ فبراير ٢٠١٨ وفيما يلي نص بيان المتحدث العسكري رقم ٢ عن العملية:

"استمرارا لجهود قوات إنفاذ القانون، قامت عناصر من قواتنا الجوية باستهداف بعض البؤر والأوكار ومخازن الأسلحة والذخائر التى تستخدمها العناصر الإرهابية كقاعدة لاستهداف قوات إنفاذ القانون والأهداف المدنية بشمال ووسط سيناء. كما تقوم عناصر من القوات البحرية بتشديد إجراءات التأمين على المسرح البحري بغرض قطع خطوط الإمداد عن العناصر الإرهابية. وتشدد قوات حرس الحدود والشرطة المدنية إجراءات التأمين على المنافذ الحدودية وكذا تشديد إجراءات التأمين للمجرى الملاحي. وتقوم عناصر مشتركة من القوات المسلحة والشرطة بتكثيف إجراءات التأمين على الأهداف والمناطق الحيوية فى شتى أنحاء الجمهورية. حفظ الله مصر وشعبها"

البيان الثالث

في صباح السبت ١٠ فبراير ٢٠١٨ أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان الثالث للعملية سيناء ٢٠١٨ وفيما يلي نص بيان المتحدث العسكري رقم ٣ عن العملية:

"استمرارا للعملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المخططة، واصلت القوات الجوية على مدار الليلة الماضية تنفيذ العديد من الضربات الجوية المركزة ضد التجمعات والبؤر الإرهابية

التي تم رصدها مسبقًا بشمال ووسط سيناء، واستمرت حتى الساعات الأولى من صباح اليوم، بتوجيه ضربات قوية استهدفت مخازن تكديس الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة ومناطق الدعم اللوجستى المكتشفة، مع الاستمرار في تنفيذ أعمال التأمين الجوي للمناطق الحدودية على كل الاتجاهات الاستراتيجية. وفي توقيت متزامن قامت القوات المنفذة مدعومة بالقوات الخاصة وقوات حرس الحدود بالتعاون مع الشرطة بتنفيذ عدة مداهمات على مختلف المحاور داخل المدن بشمال ووسط سيناء لمطاردة العناصر الهاربة، والقضاء عليها، واستكمال تدمير الأهداف التابعة للعناصر الإرهابية. كما تقوم عناصر من القوات الخاصة البحرية بتنفيذ أعمال التأمين لساحل البحر من رفح وحتى غرب العريش لقطع طرق الإمداد للعناصر الإرهابية، مع الاستمرار في حماية الأهداف الاقتصادية بالبحر بالتزامن مع أعمال التمشيط بطول الساحل لتضييق الحصار على العناصر الإرهابية ومنعها من الهروب عبر الساحل، ومرور الداوريات البحرية لتأمين منطقة الساحل المتمدد من مرسى مطروح حتى مدينة السلوم، والتعاون مع قوات حرس الحدود لتأمين المناطق الحدودية على الاتجاه الغربى والجنوبى. إضافة إلى قيام قوات الشرطة بحملات تمشيط أمنى بكل المناطق السكنية بشمال ووسط سيناء ونشر الكمائن على امتداد الطرق المؤدية إلى الكبارى والمعديات شرق القناة بالتعاون مع عناصر القوات المسلحة. وتقوم عناصر حرس الحدود بالتعاون مع عناصر تأمين المجرى الملاحي بتنفيذ مهامها حفاظًا على سلامة الملاحة بقناة السويس ومنع العناصر الإرهابية من الهروب أو التسلل داخل البلاد. وعلى الاتجاهات

الاستراتيجية الأخرى تقوم القوات بتنفيذ أعمال الحماية والتأمين للحدود خاصة الحدود الغربية لمنع أى محاولات للتسلل مع تنفيذ استطلاع ومتابعة ومطاردة للعناصر الإرهابية في منطقة الواحات والظهير الصحراوى لمحافظات الجنوب. وتؤكد القوات المسلحة والشرطة إصرارها على اقتلاع جذور الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار لشعب مصر العظيم«.

البيان الرابع

في ١١ فبراير ٢٠١٨ أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان الرابع للعملية سيناء ٢٠١٨ وفيما يلي نص بيان المتحدث العسكري رقم ٤ عن العملية:

"في إطار عملية المجابهة الشاملة سيناء ٢٠١٨ التي تقوم بها عناصر من القوات المسلحة من كافة الأفرع الرئيسية بالتعاون الكامل مع عناصر وأجهزة وزارة الداخلية، قامت قوات مكافحة الإرهاب من الجيشين الثاني والثالث الميدانيين مدعومة بعناصر من وحدات الصاعقة والمظلات وقوات التدخل السريع وعناصر من قوات الشرطة بعمليات تمشيط ومداهمات واسعة النطاق على كافة المحاور والمدن والقرى بشمال ووسط سيناء، حيث تمكنت حتى الآن من تحقيق النتائج الآتية. قيام القوات الجوية باستهداف وتدمير عدد ٦٦ هدف تستخدمه العناصر الإرهابية في الاختفاء من أعمال القصف الجوي والمدفعي، والهروب من قواعد تمركزها في أثناء حملات المداهمة. القضاء على عدد ١٦ عنصر تكفيري، واكتشاف وتدمير مخزن للعبوات الناسفة، و٢ سيارة دفع رباعي تستخدمها العناصر الإرهابية. القبض على عدد ٤ فرد من العناصر الإرهابية في أثناء

محاولتهم مراقبة واستهداف القوات بمناطق العمليات. ضبط عدد ٣٠ فرد من المشتبه بهم جاري اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم. اكتشاف وإبطال مفعول عدد ١٢من العبوات الناسفة تم زرعها على محاور تحرك القوات. تدمير عدد ١١ سيارة دفع رباعي خاصة العناصر الإرهابية، وعدد ٣١ دراجة نارية دون لوحات معدنية. تدمير عدد ٣ مخازن عثر بداخلها على كميات من المواد المتفجرة والعبوات الناسفة وزي عسكري. اكتشاف وتدمير معمل ميداني تستخدمه العناصر الإرهابية في تصنيع العبوات الناسفة. اكتشاف وتدمير مركز إعلامي عثر بداخله على العديد من أجهزة الحواسب الآلية ووسائل الاتصال اللاسلكية والكتب والوثائق والمنشورات الخاصة بالفكر الجهادى. اكتشاف وتدمير عدد ٦ مزرعة لنبات البانجو والخشخاش المخدر، بمساحة إجمالية تقدر بنحو ٢٠ فدان، وضبط عدد ١٨ طربة من جوهر الحشيش المخدر. فيما واصلت عناصر القوات البحرية تنفيذ مهامها المخططة، وإبراز المجموعات القتالية لعناصر الوحدات الخاصة البحرية من حاملة المروحيات "المسترال" لتنفيذ أعمال التمشيط بمنطقة ساحل العريش، بالتزامن مع قيام عناصر حرس الحدود والشرطة أعمالهما بتكثيف إجراءات تأمين الأهداف الحيوية والمرافق العامة، وتنظيم الكمائن الثابتة والمتحركة، وتنفيذ أعمال التمشيط بمناطق مكافحة النشاط الإرهابي بالظهير الصحراوي في صعيد مصر، وعلى الطرق والمدقات والدروب الجبلية، على الاتجاهات الحدودية الجنوبية والغربية لإحباط أي محاولة لاختراق الحدود الدولية"

البيان الخامس

في ١٢ فبراير ٢٠١٨ أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان الخامس للعملية سيناء ٢٠١٨ وفيما يلي نص بيان المتحدث العسكري رقم ٥ عن العملية:

"استمرارا للعملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ التي تنفذها القوات المسلحة من التشكيلات التعبوية والأفرع الرئيسية والوحدات الخاصة بالتعاون مع المجموعات القتالية والأجهزة الأمنية لوزارة الداخلية، تواصل قوات مكافحة الإرهاب الهجوم المركز على البؤر والأوكار الإرهابية بشمال ووسط سيناء واستهداف مناطق اختباء وأماكن تخزين أسلحة وذخائر تزامنًا مع الضربات الجوية ونيران المدفعية المركزة وقد أسفرت العملية حتى الآن على النجاحات الآتية. قيام القوات الجوية برصد وتدمير عدد (٦٠) هدف للعناصر الإرهابية بعد توافر معلومات استخباراتية حول هذه الأهداف. القضاء على عدد (١٢) فرد من العناصر التكفيرية المسلحة خلال تبادل لإطلاق النيران مع القوات المكلفة بأعمال المداهمة. ضبط كميات من الأسلحة والذخائر. القبض على عدد (٩٢) من المطلوبين جنائيًا والمشتبه بهم، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم. ضبط وتدمير والتحفظ على عدد (٢٠) سيارة تستخدمها العناصر الإرهابية في عملياتها الإجرامية لترويع المواطنين، وتدمير عدد (٢٧) دراجة نارية دون لوحات معدنية. تدمير عدد (٣٠) عشة ووكر ومخزن عثر بداخله على كميات من المواد الكيميائية المستخدمة في صناعة العبوات الناسفة وأجهزة اتصال لاسلكية وكميات من قطع الغيار والمواد المخدرة. قيام العناصر التخصصية من المهندسين العسكريين باكتشاف وتفجير عدد (٢٣) عبوة ناسفة تم زراعتها بمناطق

العمليات. اكتشاف وتدمير عدد (٧) مزرعة لنبات البانجو والخشخاش المخدر وضبط أكثر من نصف طن من المواد المخدرة المعدة للتداول. العثور على (١٣) مخبأ تحت الأرض بداخلهم كميات كبيرة (مواد إعاشة - قطع غيار دراجات نارية - أدوات تصنيع العبوات الناسفة). اكتشاف وتدمير خندق مجهز هندسيًا ومغطى بطول (٢٥٠) متر وعرض (٢) متر. ضبط ورشة لتفكيك العربات المسروقة. واستمرارا لنجاحات القوات الجوية في فرض سيادة الدولة على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية فقد تمكنت من إحباط عملية تهريب أسلحة وذخائر إلى البلاد عبر الاتجاه الاستراتيجي الغربي وذلك من خلال استهداف وتدمير عدد (٤) عربات محملين بالأسلحة والذخائر ومقتل العناصر الإرهابية القائمة على أعمال التهريب. فيما استمرت القوات البحرية في إحكام الحصار والسيطرة على منطقة الساحل. وتواصل المجموعات القتالية المشتركة من القوات المسلحة والشرطة تنظيم عدد (٣٩٨) من الدوريات والقولات الأمنية والكمائن بكافة مدن ومحافظات الجمهورية. ويواصل أبطال ومقاتلي القوات المسلحة والشرطة أعمال التمشيط والمداهمات بروح قتالية عالية وإصرار لا يلين للقضاء على الإرهاب من أجل تحصين الوطن وحماية شعب مصر العظيم"

البيان السادس

في ١٣ فبراير ٢٠١٨ أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان السادس للعملية سيناء ٢٠١٨ وفيما يلي نص بيان المتحدث العسكري رقم ٦ عن العملية:

»استمرارا للعملية الشاملة " سيناء ٢٠١٨ " يواصل أبناء الشعب المصري من مقاتلى القوات المسلحة والشرطة القضاء على البؤر الإرهابية وتطهير شمال ووسط سيناء من الإرهاب الأسود وتأمين الحدود على كافة الإتجاهات الاستراتيجية وقد أسفرت العمليات عن تحقيق النجاحات الآتية. قيام القوات الجوية باستهداف وتدمير عدد (٧) سيارات خلال محاولة العناصر الإرهابية استخدامها للهروب من القوات المكلفة بعمليات التمشيط والمداهمة وتطويق قطاع العمليات. القضاء على خلية إرهابية شديدة الخطورة مكونة من (١٠) تكفيريين أثناء الإختباء بأحد المنازل بنطاق مدينة العريش بعد تبادل لإطلاق النيران مع قوات المداهمة وضبط كميات من الأسلحة والذخائر والعبوات الناسفة التي كانت بحوزتهم. القبض على عدد (٤٠٠) فرد من العناصر الإجرامية والمشتبه بهم منهم جنسيات أجنبية واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم. ضبط وتدمير والتحفظ على عدد (٦) سيارات، وعدد (١٣) دراجة نارية دون لوحات معدنية تستخدمها العناصر الإرهابية في عملياتها الإجرامية. تدمير عدد (١٤٣) عشة ووكر ومخزن عثر بداخلهم على عدد من العبوات الناسفة وكميات من قطع الغيار والمواد المخدرة. اكتشاف وتفجير عدد (٧٩) عبوة ناسفة تم زراعتها بمناطق العمليات ومخزن تحت الأرض عثر بداخله على (١٠) لغم مضاد للدبابات. قيام عناصر حرس الحدود بالتعاون مع المهندسين العسكريين بإكتشاف وتدمير عدد (٢) فتحة نفق بأبعاد (١.٥) متر وبعمق (٢٥) متر تحت سطح الأرض، وعدد (١٥) حفرة متصلة بخنادق في المنطقة الحدودية بشمال سيناء. اكتشاف وتدمير عدد (٩) مزرعة لنبات البانجو والخشخاش المخدر

وضبط أكثر من (٧) أطنان من المواد المخدرة، وضبط سيارة محملة بأكثر من مليون و٢٠٠ ألف قرص ترامادول مخدر. وبالتزامن مع العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ نفذت القوات البحرية عدد من الأنشطة التدريبية البارزة بمسرح عمليات البحر المتوسط بإطلاق عدد (٤) صاروخ أرض بحر وسطح بحر وذلك في إطار التدريب على التعامل مع كافة التهديدات والعدائيات لمياهنا الإقليمية، فيما واصلت القوات الجوية بالتعاون مع التشكيلات التعبوية وعناصر حرس الحدود في فرض السيطرة الكاملة على المناطق الحدودية في الإتجاهين الغربى والجنوبى. كما استمرت المجموعات القتالية المشتركة من القوات المسلحة والشرطة تنظيم عدد (٤٧٩) كمينا ودورية أمنية غير مدبرة على الطرق الرئيسية ومناطق الظهير الصحراوى بكافة مدن ومحافظات الجمهورية. وبتوجيهات من القيادة العامة للقوات المسلحة لتخفيف العبء وتلبية المطالب والإحتياجات الأساسية لأبناء سيناء بمناطق العمليات، تم توزيع كميات كبيرة من السلع والمواد التموينية المجانية على المواطنين بعدة مناطق بنطاق شمال ووسط سيناء، وذلك في إطار الإجراءات المتخذة لضمان عدم تأثرهم بالجهود المبذولة للقضاء على الإرهاب. وفي ملحمة قتالية يواصل مقاتلى القوات المسلحة والشرطة المدنية أعمال التطهير لأرض سيناء الغالية بعزيمة وروح قتالية عالية من أجل حماية الوطن وشعبه العظيم"

البيان السابع

في ١٤ فبراير ٢٠١٨ أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان السابع للعملية سيناء ٢٠١٨ وفيما يلي نص بيان المتحدث العسكري رقم ٧ عن العملية:

»واصلت قوات مكافحة الإرهاب من القوات المسلحة والشرطة تنفيذ مهامها القتالية المخططة لتطهير مناطق شمال ووسط سيناء من البؤر الإرهابية، بجانب دورها في تأمين الحدود البرية والساحلية على الإتجاهات الاستراتيجية المختلفة وقد أسفرت العمليات عن تحقيق النجاحات الآتية. قيام القوات الجوية باستهداف وتدمير عدد (١١) هدف بعد توافر معلومات استخباراتية مدققة تفيد استخدامها في إيواء العناصر الإرهابية والهروب من القوات القائمة بالمداهمة. القضاء على عدد (١٥) عنصر تكفيرى خلال تبادل لإطلاق النيران مع القوات في أثناء عمليات التمشيط والمداهمة وضبط عدد من الأسلحة والذخائر وأجهزة اتصال لاسلكية بحوزتهم. اكتشاف وتدمير عدد (٢) مخبأ تحت الأرض عثر بداخلهما على أكثر من (١٥٠٠) كجم من مادة C 4 وكمية من مادة TNT شديدة الانفجار وعدد (٥٦) مفجر و(١٣) دائرة كهربائية تستخدم في صناعة العبوات الناسفة. اكتشاف وتدمير مركز إرسال (إعادة إذاعة) أعلى إحدى الهيئات الجبلية، خاصة بالإتصالات اللاسلكية للعناصر الإرهابية. اكتشاف وتدمير فتحة نفق في المنطقة الحدودية بشمال سيناء، وتدمير عدد (٣٨) من الحفر وخنادق المواصلات التي تستخدمها العناصر الإرهابية للوقاية من القوات بمناطق العمليات. القبض على عدد (١٥٣) فرد من المطلوبين جنائيا والمشتبه بهم منهم جنسيات أجنبية واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم. تدمير عدد

(١٨١) عشة ووكر ومخزن جبلى عثر بداخلهم على كميات من المواد شديدة الانفجار والمواد الكيميائية التي تدخل في صناعة العبوات الناسفة، وعدد (٧٦) من الشراك الخداعية ودوائر النسف والتدمير، وكميات كبيرة من قطع غيار السيارات والدراجات النارية والوقود خاصة بالعناصر الإرهابية. ضبط وتدمير والتحفظ على عدد (٦) سيارات أنواع وعدد (١٧) دراجة نارية دون لوحات معدنية. قيام عناصر المهندسين العسكريين بإكتشاف وتفكيك وتفجير عدد (٦٣) عبوة ناسفة تم زراعتها على محاور التحرك المختلفة لاستهداف القوات بمناطق العمليات. اكتشاف وتدمير عدد (١٣) مزرعة لنبات البانجو والخشخاش المخدر وضبط أكثر من (٨٠٠) كجم من المواد المخدرة. وعلى إمتداد السواحل تقوم القوات البحرية بتفتيش كافة السفن والعائمات المشتبه بها مع قطع خطوط الإمداد والإخلاء للعناصر الإرهابية بالتزامن مع قيام الوحدات الخاصة البحرية بتنفيذ أعمال المداهمات وتفتيش البؤر الإرهابية بالمناطق الساحلية. كما استمرت المجموعات القتالية المشتركة من القوات المسلحة والشرطة تنظيم عدد (٥٦٣) كمينا وداورية أمنية غير مدبرة على الطرق الرئيسية وتمشيط مناطق الظهير الصحراوى بالمحافظات الجمهورية، وتمكنت من القبض وإصابة أحد العناصر التكفيرية شديدة الخطورة والقبض على (٥) آخرين خلال مراقبة تحركات القوات عثر بحوزتهم على أجهزة اتصال بالقمر الصناعى. ويواصل مقاتلوا القوات المسلحة والشرطة المدنية أعمال التطهير لأرض سيناء الغالية بعزيمة وروح قتالية عالية من أجل حماية الوطن وشعبه العظيم"

قالوا عن الرئيس السيسى

اختلف اراء الزعماء والرؤساء في الدول العربية والأجنبية حول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولكن أغلبهم اتفق على أنه يضع مصلحة الوطن نصب عينيه، فأعلنوا تأييدهم الكامل له ولمصر، وأكدوا إن مصر دولة شقيقة، وأهم الدول في الشرق الأوسط والمنطقة، وأن السيسي سيساعد على تحقيق الكثير من الآمال المنشودة في المنطقة، وحل المشاكل العالقة.

ويضم هذا التقرير موقف بعض الزعماء من السيسي خلال أول عام له في الرئاسة، والذي بدأ في الثامن من يونيو الماضي وانتهى أمس، ليبدأ أول أيام عامه الجديد في القصر الرئاسي اليوم.

الرئيس الأمريكي

منذ ثورة ٣٠ يونيو، وأحداث ٣ يوليو كان موقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الرئيس السيسي والأحداث التي تتالت في أخر عامين بمصر متقلب وغير واضح، في البداية أعلن أوباما وقفه لصفقة الأسلحة التي تمنحها بلاده لمصر، كنوع من الاحتجاج على ما يحدث في مصر، مما أشعل غضب المصريين، الذين اتهموا الرئيس الأمريكي بالوقوف مع الإخوان المسلمين، والتصدي لمصلحة وطنهم.

وبعد فترة تنازل الرئيس الأمريكي عن قراره بشأن صفقة الأسلحة، وقرر منح الجيش المصري ١٢ طائرة من طراز إف ١٦، و٢٠ صاروخ هاربون، و١٢٥ دبابة من طراز إم ١ إيه ١.

كما طلب أوباما الالتقاء بالسيسي أكثر من مرة، ودعاه إلى البيت الأبيض في واشنطن، والتقى الاثنان لبحث سبل التعاون المشترك، وبحث قضايا الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب، وهذا ما اعتبره كثيرون انتصارا للإرادة المصرية، وقوة للرئيس المصري.

وبحسب البيت الأبيض، فإن أوباما أعرب عن قلقه من المحاكمات الجماعية التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة، ودعا السيسي إلى وضع التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار.

الرئيس الروسي

هناك من يوجد الكثير من الشبه بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فبعد ولاية الأخير لرئاسة مصر تحسنت العلاقة المصرية الروسية، وشهدت انتعاشا، شبهه البعض بالذي تواجد أثناء فترة ولاية الرئيس جمال عبد الناصر.

زار السيسي روسيا أكثر من مرة، وثاني زيارة له كانت في شهر أغسطس بعد توليه الرئاسة بشهرين، وأعطاه بوتين هدية أثرية، عبارة عن نموذج لمركب جنائزي فرعوني، اعتاد القدماء المصريين وضعه داخل مقبرة المتوفي.

ومنح بوتين السيسي خلال زيارته لمصر، سلاح كلاشنكوف من طراز Ak-٤٧، وهو سلاح الخدمة الرئيسي في الجيش الروسي.

وقال بوتين للسيسي بعد مقابلته أثناء الاحتفالات بالذكرى ٧٠ للانتصار على ألمانيا النازية، إنه يعلم أنه ورث تركة ثقيلة، مؤكدا على بذل

كليهما قصارى الجهود لتوحيد الجهود في العمل، وتأسيس عمل مشترك تستفيد منه كل من مصر وروسيا.

المستشارة الألمانية

أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أن ألمانيا ستدعم مصر بشكل أفضل في المستقبل، مشيرة إلى أن الارهاب لا يواجه مصر فقط بل يهدد العالم أجمع.

وخلال زيارة السيسي الأخيرة لألمانيا، لفتت المستشارة الألمانية إلى المساعدة التي ستقدمها بلدها لمصر من خلال شركاتها الموجودة فيها"، مؤكدة كون مصر شريك قوي ويجب الاعتزاز به.

الملك السعودي الراحل

جمعت بين الرئيس السيسي والملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، علاقة قوية جدا، كما شهدت العلاقات السعودية المصرية تطورا كبيرا، وازدادت قوة، فكان خادم الحرمين الشريفين أحد الداعمين للسيسي، وللحكومة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وألتقى الحاكمان مع بعض لأكثر من مرة، وفي احدهما منح الملك عبد العزيز للسيسي قلادة الملك عبد العزيز، والتي تمنح لكبار القادة والزعماء في دول العالم، لتكريمه والشعب المصري.

وبعد وفاة ملك السعودية في شهر يناير الماضي، نعاه السيسي بكامل الحزن والآسي مشيرا إلى أن الأمة العربية ومصر فقدوا زعيما عربيا،

لطالما وقف جنب الدول الشقيقة، وأم الشعب المصري لن ينسي المواقف التاريخية للملك عبد الله بن عبد العزيز.

الملك السعودي الحالي

بعد توليه لحكم المملكة العربية السعودية، أكد الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين إن موقف بلاده من مصر لن يتغير، وإنها ستظل دائما عونا لها، وستساعدها على استعادة استقرارها وأمنها، خاصة وإن مصر تواجه الآن حربا ضد التنظيمات الإرهابية في سيناء وغيرها من المدن المصرية.

حاكم دبي

قدم محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الإمارات، وحاكم دبي، الكثير من الدعم للرئيس السيسي منذ توليه الحكم في يونيو العام الماضي، وأكد في أكثر من لقاء جمع بينه وبين السيسي على الدعم الإماراتي الكامل لمصر، لأنها تعد شقيقة لبلاده.

وشدد محمد بن راشد آل مكتوم، على أن موقف الإمارات المساند والداعم لمصر وشعبها ليس وليد اللحظة.

أمير الكويت

رأى ملك الكويت صباح الأحمد الصباح أن الرئيس السيسي هو العزاء الوحيد لما يحدث في المنطقة العربية من مشاكل وصراعات، مشيرا إلى أنه

من سيتولى العمل العربي المشترك خلال الفترة المقبلة، وأنه سيساعد على وضع امكانيات مصر لخدمة قضايا الأمة العربية.

ملك الأردن

يرى الملك عبد بن حسين الثاني حاكم الأردن أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يبذل الكثير من الجهود لمواجهة التحديات ومساعدة مصر على النهوض والخروج مما تمر به، مشيرا إلى أنه يحاول إعادة استقرار مصر، والتي تعد أهم الدول في الشرق الأوسط.

وأكد عبد الله خلال لقاء مع الإعلامي الأمريكي تشارلي روز إن مصر أم الدنيا، وظلت مركز الشرق الأوسط لسنوات عديدة، للكثير من الأسباب التاريخية والثقافية والدينية، وأن السيسي يعمل على إعادة الاستقرار والقوة لها، برغم الكثير من المشاكل التي تمر فيها.

كما قدم الملك عبد الله تعازيه للسيسي وللمصريين بعد وقوع تفجيرات سيناء التي وقعت في شهر فبراير الماضي، وأكد على تضامن بلاده مع مصر، من أجل مساعدتها للقضاء على الإرهاب.

ملك إسبانيا

أكد الملك فيليب الثاني، حاكم إسبانيا على قدرة الحكومة المصرية على الاعتماد على نظيرتها الإسبانية، موضحا إنها ستكون علاقة ثقة وتعاون متبادل ومشترك بين البلدين، خلال زيارة الرئيس السيسي لبلاده في إبريل الماضي.

واعتبر فيليب الثاني مصر أهم وأكبر البلاد العربية، والتي تلعب دورا أساسيا في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأنها شريك وصديق استراتيجي لإسبانيا في المنطقة، موضحا أنها ستلعب دورا كبيرا لحل الكثير من المشاكل في الشرق الأوسط، من بينها الصراع العربي الفلسطيني، والنزاع في سوريا والعراق واليمن وليبيا.

وشدد حاكم إسبانيا على دعم بلاده لرؤية السيسي لمصر، ومراهنته على مستقبلها، وعمله على تحقيق النمو وبناء قاعدة اقتصادية قوية.

الرئيس التركي

عارض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرئيس السيسي، ورفض كل ما حدث في مصر منذ ٣٠ يونيو حتى الآن، ووصف الرئيس التركي في أحد حواراته السيسي بـــ "الطاغية"، قائلا "السيسي لا يختلف عن الآخرين".

كما اتهم أردوغان الإدارة المصرية بالعمل مع إسرائيل ضد حركة حماس الفلسطينية، والتي تدعمها تركيا قلبا وقالبا.

وحتى الآن لا يعتبر أردوغان الحكومة المصرية أو الرئيس المصري ممثلان للشرعية، بل يرى أن الرئيس السابق محمد مرسي والمحكوم عليه بالإعدام هو الرئيس الشرعي للبلاد، ويصف السيسي بالقاتل الذي قتل من شعبه في يوم واحد أكثر من خمسة آلاف مواطن، وقائد الانقلاب العسكري.

الرئيس السوداني

أشاد الرئيس السوداني عمر البشير بالرئيس السيسي، والدور الفاعل الذي تلعبه مصر في القضايا العربية والأفريقية، مشيرا إلى الأهمية التي تلعبها مصر في أفريقيا والشرق الأوسط.

الرئيس الأثيوبي

على الرغم من القلق الذي أصاب المجتمع المصري بسبب سد النهضة الإثيوبي، إلا ان الرئيس الإثيوبي مولاتو تيشومي، أكد على قوة العلاقات المصرية الإثيوبية، مشددا على عدم تأثر حصة مياه النيل على دول المصب، بعد تشغيل التوربينات في السد.

استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠

أطلقت الحكومة المصرية " السبت " ١٤ / ٣ / ٢٠١٥ – "إستراتيجية التنمية المستدامة .. رؤية مصر ٢٠٣٠" وذلك على هامش مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري المنعقد حاليا بمدينة شرم الشيخ.وتشمل الإستراتيجية تحقيق أهداف رئيسية هي التنمية الاقتصادية وتنافسية الأسواق ورأس المال البشري.

ووفقا للإستراتيجية فإن الحكومة تلتزم بالعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط، ورفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% وزيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧% وزيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥% من معدل النمو وخفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%.

وتهدف الحكومة المصرية من خلال الإستراتيجية إلى تعظيم استخدام مصادر الطاقة المحلية سواء مصادر تقليدية أو متجددة وتطوير القدرة الإنتاجية لقطاع الطاقة للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد وتحقيق التنافسية والتأقلم مع التغيرات المحلية والعالمية في مجال الطاقة والابتكار وتحقيق الريادة في مجالات الطاقة المتجددة.

كما تهدف إلى تأمين موارد الطاقة وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية وخفض كثافة استهلاك الطاقة وزيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي.. كما تهدف أيضا إلى زيادة مساحة العمران في

مصر بنحو ٥% من مساحته الكلية وإنشاء ٧.٥ مليون وحدة سكنية والوصول لحلول جذرية لمشكلة المناطق العشوائية.

وفيما يخص التحسن المستدام لجودة الحياة، فإن الإستراتيجية تشمل رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥% سنويا ومضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ وتقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى ١.٥ كجم للفرد يوميا.

كما تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز موارد التنمية البشرية من خلال محورين رئيسيين وهما التعليم والصحة بحيث تصبح مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي والوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (٧%)، وأن تصل نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال ٤ – ٦ سنوات إلى ٨٠%.

وفيما يخص التعليم أيضا، تنص الإستراتيجية على تواجد ١٠ جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم وأن تصبح الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميا.

وفي مجال الصحة ، تشمل الإستراتيجية خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من ٥ سنوات بنسبة ٥٠% وخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%، ووصول التدخلات الصحية اللازمة بشكل عادل لكافة المواطنين بنسب تصل إلى ٨٠%، وضمان التغطية بنسبة ١٠٠% لجميع التطعيمات وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي.

كما تعهدت الحكومة من خلال الإستراتيجية بأن تقيم نظام مؤسسي كفء وفعال بحيث يصبح الجهاز الإداري الحكومي مرن وفعال ويعظم من استخدام موارده.

وتشمل الإستراتيجية في مجال الجهاز الإداري للدولة أن تكون هناك ١٠% زيادة سنوية في الخدمات المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية وأن تصبح مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في مجال كفاءة المؤسسات وأن تكون مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة في مجال الحد من الهدر في الإنفاق الحكومي، فضلا عن أن تصبح مصر ضمن أقل ٢٠ دولة عالميا في مؤشر الفساد.

وفيما يخص التنمية المستدامة، فتهدف الحكومة من خلال تطبيق الإستراتيجية إلى أن تصبح مصر من أفضل ٢٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين وأن تكون ٣٠% زيادة في نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائم في القطاع الرسمي وأن تكون مصر من أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل فضلا عن تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف وفي الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٥٠%.

وبالنسبة لقطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد وضعت الحكومة المصرية أهدافا بالنسبة لقطاع التصنيع بحلول عام ٢٠٢٠ استنادا إلى خطة عل ثلاثية الأبعاد وهي أن ينمو القطاع بمعدل سنوي قدره ٩% وزيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥% ويوفر ٣ ملايين فرصة عمل على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، ولتحقيق ذلك فهناك خطة عمل

طويلة الأجل من أجل تحقيق هذه السياسة الصناعية تعتمد على تحقيق التحول الهيكلي للصناعة المصرية من خلال التركيز على القطاعات التي يمكن أن تولد فرص عمل وزيادة حصتها من القيمة المضافة المحلية بالإضافة إلى زيادة إمكانية التصدير لهذا القطاع من خلال تعزيز الاستثمارات الموجهة للتصدير وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر دعم وتطوير البنية الأساسية للمشروعات الصغير والمتوسطة مع تشجيع الترابط القوي بين الشركات الكبيرة.

وعلى المدى المتوسط، تهدف الحكومة من خلال الإستراتيجية الجديدة إلى دعم إنشاء تجمعات صناعية وتشمل المستثمرين من القطاع الخاص في القطاعات طبقا لأعلى فرص عمل يولدها القطاع وإمكانات القيمة المضافة والتصدير، وتشمل هذه القطاعات الرعاية الصحية والغزل والنسيج والجلود والصناعات الهندسية.

وبالنسبة لقطاع الاتصالات، فتستهدف الإستراتيجية، تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٣.٨ % إلى ٤.٨ % بحلول عام ٢٠٢٠، وتوفير ٢٥ ألف فرصة عمل مباشرة وكذلك تستهدف الإستراتيجية تمكين القطاع الخاص من تعزيز القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمار الموقع الجغرافي الفريد للدولة وتوافر أيدي عاملة شابة لتعزيز مكانة مصر كمركز دولي للصناعات الرقمية.

خطة الرئيس السيسى ٢٠٣٠

تعد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خريطة الطريق التى ترسم ملامح مستقبل مصر كما يتطلع إليه المواطنون، حيث تم إعدادها بمشاركةٍ مجتمعيةٍ واسعةٍ لتُراعى مستهدفات الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة وتدمج معها رؤية كل من القطاع الخاص والمجتمع المدنى

والمنظمات الدولية والخبراء والأكاديميين، حيث يُعد منهج المشاركة أحد الأُسس الواضحة التى ترتكز عليها تلك الاستراتيجية.

بدأنا من حيث انتهى من سبقونا فى النجاح وتأخذ الاستراتيجية فى الاعتبار كافة الأولويات والاستحقاقات التى نص عليها دستور مصر ٢٠١٤، وأيضاً الدروس المستفادة من كل الاستراتيجيات والرؤى والدراسات المتميزة السابقة على المستويين المحلى والدولي. كما تتوافق الاستراتيجية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة التى أعلنتها الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣.

التنمية المستدامة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة:

وترتكز الاستراتيجية على مفهوم التنمية المستدامة بهدف تحسين جودة حياة المواطنين فى الوقت الحاضر بما لا يُخل بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة فى حياة أفضل، لذا تتضمن الاستراتيجية الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وهى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحت

مظلة هذه الأبعاد الثلاثة تتضمن الاستراتيجية عشرة محاور؛ حيث يشتمل البُعد الاقتصادى على محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويُغطى البُعد الاجتماعى محاور العدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والصحة، والثقافة. ويتضمن البُعد البيئى محاور البيئة والتنمية العمرانية. وبالإضافة لذلك تُعد محاور «السياسة الخارجية والأمن القومي، والسياسة الداخلية» هى الإطار الجامع للاستراتيجية والمحددات لكل المحاور الأخري. كما يشمل كل محور من هذه المحاور رؤية وأهدافا استراتيجية محددة، ومؤشرات قياس أداء توضح الوضع الحالى والمستهدف بحلول عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٣٠، والتحديات الأساسية، والبرامج والمشروعات المستهدف تنفيذها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواجهة هذه التحديات.

النمو الاحتوائى والمستدام كضمانة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة :

وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، بناء مسيرةٍ تنمويةٍ طموحةٍ لوطنٍ متقدمٍ ومزدهرٍ، من خلال تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية للاقتصاد المصري، وتحقيق النمو الاقتصادى المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً من خلال تحقيق النمو الاحتوائى الذى لا ينتظر الفقراء جنى ثماره بعد حدوثه، وإنما النمو الذى يتزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن بين الطبقات والمناطق المختلفة،

وتمتد آثاره الإيجابية لكل أطياف المجتمع وفى جميع أنحاء الجمهورية.

رؤية وطن تُعبر عن تطلعات المواطنين

وتتضمن الاستراتيجية ما يزيد عن ٢٠٠ برنامج ومشروع تستهدف أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسى ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والاندماج الاجتماعى والمشاركة، ذات نظام بيئى متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقى بجودة حياة المصريين.

قصة نجاح وراءها دعم سياسى كبير

ومن أجل دمج مفهوم التنمية المستدامة فى منظومة التخطيط المصرية، تبنت القيادة السياسية رؤية مصر ٢٠٣٠ لتكون الإطار المنظم بكل الخطط التنموية خلال المرحلة القادمة؛ حيث تفضل السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسى بإطلاق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ فى فبراير ٢٠١٦، وفى إطارها تم إعداد برنامج الحكومة متوسط المدى حتى يونيو ٢٠١٨ والذى تفضل السيد المهندس/ شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء بعرضه على مجلس النواب فى ٢٧ مارس ٢٠١٦. ومن أجل البدء الفعلى فى تنفيذها؛ تم إعداد خطتين للتنمية المستدامة للعام المالى ٢٠١٧/١٦ والعام المالى ٢٠١٨/١٧، وخطة التنمية المستدامة متوسطة المدى حتى عام ٢٠٢٠/١٩. كما يأتى برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى تنفذه الحكومة حاليًا معبرًا عن المبادئ والسياسات والبرامج التى تضمنتها الاستراتيجية خاصةً فيما يتعلق بإعادة ثقة

المستثمرين فى الاقتصاد المصري، وتحفيز النمو الاقتصادى الذى يقوده القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتنفيذ سياسة نقدية تستهدف تخفيض معدلات التضخم، وزيادة الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة، وتحييد أثر إجراءات الإصلاح الاقتصادى على محدودى الدخل.

نعم بدأنا التنفيذ

وبالفعل بدأنا فى تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد دخلت العديد من المشروعات القومية التى تضمنها محور التنمية الاقتصادية حيز التنفيذ مثل مشروعات تنمية محور قناة السويس، والعاصمة الإدارية الجديدة، وتنمية أربعة ملايين فدان، وتنمية الساحل الشمالى الغربي، والمثلث الذهبى للثروة المعدنية، وبناء مليون وحدة سكنية، وإنشاء مدينة الأثاث بدمياط، ومحور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة، وتوسعة شبكة مترو الأنفاق، وغيرها من المشروعات. وعلى المستوى القطاعى تم طرح ١٢ مجمع صناعى للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى «بورسعيد، والمحلة الكبري، وبدر، والسادات، والإسكندرية، والأقصر، وأسيوط، وقنا، وسوهاج، والمنيا، وبنى سويف، والفيوم». كما تم طرح حوالى ١٦.٤ مليون متر مربع من الأراضى المخصصة للأنشطة الصناعية خلال الفترة (عام ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠١٧) ومن المستهدف الوصول إلى ٢٨.٥ مليون متر مربع بنهاية عام ٢٠١٧.

وفى إطار السعى لتنفيذ الهدف الاستراتيجى لمحور الطاقة بالاستراتيجية، نجح قطاع الكهرباء خلال عام ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠١٧ فى إضافة حوالى ٥٦٥٠ ميجاوات من خلال تشغيل محطات توليد السويس البخارية بقدرة ٦٥٠ ميجاوات، و١٢ وحدة بقدرة ٤٨٠٠ ميجاوات ضمن محطات مشروعات شركة سيمنس (بنى سويف، وغرب البرلس، والعاصمة الإدارية) ومحطة رياح بجبل الزيت قدرة ٢٠٠ ميجاوات.. كما تمت إضافة حوالى ٦٠ اتفاقية بترولية جديدة للبحث والاستكشاف باستثمارات أجنبية مباشرة تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار، ومن المستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى بنهاية عام ٢٠١٨.

ومن أجل تحقيق أهداف محور العدالة الاجتماعية فى تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية؛ قامت الحكومة خلال الفترة الماضية برصد أكثر من ٨٣ مليار جنيه لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الإضافية والتى تشمل زيادة المعاشات والضمان الاجتماعي، وزيادة مخصصات دعم السلع التموينية، وزيادة حد الإعفاء الضريبي.

وفى إطار الحرص على تنفيذ أهداف محور التعليم، خاصةً ما يتعلق بتحسين جودة النظام التعليمى وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز؛ تم خلال العامين الماضيين تدريب وتأهيل فى حدود ١٧٠ ألف كادر إداري، ومعلم، وأخصائى تكنولوجي، ومراجعة وتعديل ٧٠ كتابا دراسيا، وإعداد مناهج مدارس المتفوقين، وتنفيذ ٨٢٦٥ فصلا دراسيا وإنشاء ١٠١ مدرسة تعليم مجتمعي.

وتنفيذًا لأهداف محور الصحة خاصةً ما يتعلق بتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ تم إصدار قانون التأمين الصحى الجديد فى مايو ٢٠١٧، والذى بمقتضاه سيتم تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل على ٤ مراحل خلال ١٢ عام بدايةً من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٩ بمعدل عامين لكل مرحلة ليغطى القانون حوالى ٩٢٪ من المصريين بنهاية التطبيق.

ويظهر الدور الاجتماعى للدولة بشكلٍ واضحٍ من خلال الإنجازات المتحققة فى المشروع القومى للإسكان الاجتماعى كأحد برامج محور التنمية العمرانية، والذى بدء من مارس ٢٠١٤ ويعتبر أضخم مشروع إسكان فى تاريخ مصر، بل ويمكن اعتباره حالياً الأكبر على مستوى العالم. وتم حتى الآن الانتهاء من تنفيذ ٢٤٠ ألف وحدة سكنية، ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ ٣٠٠ ألف وحدة سكنية أخرى بنهاية العام المالى ٢٠١٨/١٧.

إنجازات الرئيس السيسى

العاصمة الإدارة الجديدة

العاصمة الادارية الجديدة هى مدينة عالمية جديدة فى مصر تهدف إلى نقل العاصمة لخلق فرص عديدة للاسكان والعمل لمعالجة مختلف القضايا التى تواجهها مصر وتوفير حياة ذكية متميزة للتكيف مع أوضاع النمو السكانى والحضارى من خلال الترحيب بجميع مستويات الدخل والثقافة فى مدينة ذكية تواكب التقدم التكنولوجى المستمر.

يعد المشروع من أجدد المشروعات الاستثمارية الخاصة بالتطوير العقارى فى مصر فهذا المشروع البنائى الضخم متوقع أن ينمو عدد السكان به من ١٨ مليون نسمة إلى ٤٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وهو المشروع الذى من شأنه إدخال مفهوم جديد لطبيعة الحياة السكنية بمصر.

ولأن المشروع يثير فضول العديد من المستثمرين والباحثين عن العقارات، سنعرض لكم اخر اخبار العاصمة الادارية الجديدة على شكل نقاط خاصة بجميع المعلومات عن المشروع لتجيب جميع تساؤلاتك.

اين تقع العاصمة الادارية الجديدة؟

تقع على حدود مدينة بدر في المنطقة ما بين طريقي القاهرة السويس والقاهرة العين السخنة، مباشرة بعد القاهرة الجديدة ومدينة المستقبل ومدينتي. ويعتبر موقع العاصمة الادارية الجديدة من أهم ما يميزها حيث

تبعد حوالي ٦٠ كم عن العين السخنة والسويس وعن مناطق وسط القاهرة.

يعتبر طريق السويس المؤدي إلى طريق جندالي ٢، هو الطريق الأساسي المؤدي إلى العاصمة الجديدة – ويعتبر طريق جندالي ٢ طريق مؤقتًا لحين الانتهاء من الطريق الأساسي وهو طريق محمد بن زايد.

ما هو مخطط العاصمة الادارية الجديدة؟

- تبلغ مساحة العاصمة الإدارية الجديدة ١٦٨ فدان أي ما يعادل مساحة مدينة سنغافورة.
- تتكون العاصمة الجديدة من تجمع محمد بن زابد الشمالي ومركز للمؤتمرات ومدينة للمعارض وحي حكومي كامل وحي سكني ومدينة طبية ومدينة رياضية وحديقة مركزية والمدينة الذكية.
- تحتوي العاصمة الجديدة على حديقة مركزية كبيرة تبلغ مساحاتها ٨ كم – أي ما يعادل مساحة الحديقة المركزية بنيويورك مرتين ونصف.
- تقام المرحلة الأولى للعاصمة الجديدة على مساحة تقدر ب ١٠,٠٠٠ فدان، ومن المخطط له أن تسع المرحلة الأولى لما يعادل ٧ مليون نسمة.
- تقوم شركة مساهمة بإدارة مشروع تأسيس العاصمة الجديدة برأسمال يقدر ب ٦ مليارات جنيه.

- تتكون الشركة من مجموعة من الإدارات الأساسية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وهيئة المجتمعات العمرانية وجهاز مشروعات أراضي القوات المسحلة.
- يتكون مجلس إدارة الشركة من ١٣ عضو، ٣ من الأعضاء من ممثلي هيئة المجتمعات العمرانية و٥ أعضاء ممثلين للقوات المسحلة و٥ من ذوي الخبرة في مجال العقارات.
- ما هى اسعار شقق العاصمة الادارية الجديدة؟
- يبدأ سعر المتر للشقق في العاصمة الادارية الجديدة من ٤,٥٠٠ جنيه.

تستعد وزارة الإسكان لطرح ٣ ألاف فدان للمطورين والعقاريين والمستثمرين بعد الانتهاء من تأسيس الخدمات والمرافق الأساسية بهما، وسوف يتراوح سعر المتر في تلك الأراضي ما بين ٣٥٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠ جنيه.

يمكن حجز شقق العاصمة الجديدة الآن فى كمبوند ال بوسكو وكمبوند ميد تاون على موقع بروبرتي فايندر.

ما هي تفاصيل الإسكان في الحي السكني والحي الحكومي في العاصمة الجديدة؟

- تخطط وزراة الإسكان لإقامة ٢٥ ألف وحدة سكنية في الحي السكني.

- تتراوح مساحات الوحدات السكنية في الحي السكني ما بين ١٠٠ م٢ إلى ١٨٠ م٢.
- يتكون الحي الحكومي من: ١٨ مبنى وزاري ومبنى لمؤسسة الرئاسة ومبنى البرلمانومبنى لمجلس الوزراء.
- تبلغ تكلفة ترفيق أراضي الحي الحكومي والسكني ١٠ مليار جنيه.

ما هى الشركات القائمة على تنفيذ المشروع؟

تشترك ٤ من كُبرى شركات المقاولات في مصر في تأسيس كل من الحي السكني والحكومي في العاصمة الجديدة وهم:

طلعت مصطفى – المقاولون العرب – أبناء علام – كونكورد – تحالف أوراسكوم إلى جانبشركة بتروجيت للمقاولات – شركة وادى النيل – تحالف مصرى أسبانى – شركة "CSCEC" الصينية وهى الشركة التى تم تصنيفها أفضل شركة بين ٢٥٠ شركة مقاولات عالمية.

ما هى أنواع الوحدات السكنية المتاحة؟

يضم الحي السكني منطقة خاصة بالفيلات وآخرى بالتاون هاوس، ومن المقرر أن يتم بهما إقامة٤٠٠٠ فيلا ومنزل مقسمين كالآتي:

المرحلة الأولى: ومساحتها ١٠ ألاف فدان وستضم: ١٩٠ فيلا و٧١ تاون هاوس.

المرحلة الثانية: ومساحتها ١٥ ألف فدان وستضم: ١٣٩ فيلا، ٥٠ تاون هاوس.

وأيضاً، تم تخصيص مساحات تبدأ من ١٠,٠٠٠ متر مربع للمباني الإدارية والتجارية، يمكنك أن تتعرف على اسعار المحلات فى العاصمة الادارية الجديدة من هنا: محلات للبيع في العاصمة الإدارية الجديدة

ما هى الخدمات المتوفرة بالمشروع؟

- تحتوى العاصمة على نهر أخضر بطول ٣٥ كيلو متر مرتبط بجميع أحياء وجامعات المدينة ليحاكى نهر النيل بمدينة القاهرة.
- يعتبر النهر الأخضر أكبر محور أخضر فى العالم، يحتوى على حدائق مركزية وترفيهية بدخول مجانى على مساحة ٥ آلاف فدان.
- سيتم ربط مشروع العاصمة الجديدة بخط سكة حديد جديد مع كافة شبكات سكك الحديد في الجمهورية.
- سيتم ربط مشروع القطار الكهربائي بمدينة العاشر من رمضان وبلبيس عن طريق القطار الكهربائي.
- سيتم إنشاء مطار دولي بالعاصمة الإدارية على مساحة ١٦ كم.

معلومات أخرى عن العاصمة الادارية الجديدة بمصر:

- الانتهاء من تنفيذ الأسبقية الأولى من المرحلة الأولى بمشروع العاصمة الإدارية الجديدة نهاية ٢٠١٨.
- سوف يتم نقل مقرات الوزرات الآتية إلى العاصمة الجديدة: الصحة والإسكان والتعليم العالي والتربية والتعليم والتموين والإنتاج الحربي والأوقاف والعدل، بالإضافة إلى مبنى البرلمان ومبنى مجلس الوزراء إلى جانب مبنى رئاسة الجمهورية.

قناة السويس الجديدة

قناة السويس الجديدة هي تفريعة جديدة لقناة السويس من الكيلو متر 61 إلى الكيلو متر) 95 طبقاً للترقيم الكيلو متري للقناة). تم افتتاحها في ٦ أغسطس ٢٠١٥ بطول 35كم، بالإضافة إلى توسيع وتعميق تفريعات البحيرات المرة والبلاح بطول 37 كم ليصبح الطول الإجمالي للمشروع ٧٢ كم من الكيلو متر 50 إلى الكيلو متر.122

يهدف مشروع القناة الجديدة إلى تلافي المشكلات القديمة لقناة السويس من توقف قافلة الشمال لمدة تزيد عن ١١ ساعة في منطقة البحيرات المرة، ويسمح باستيعاب قناة السويس للسفن العملاقة بغاطس ٦٥ قدم بتكلفة بلغت ٤ مليار دولار، مما سيساهم في زيادة دخل القناة مستقبلاً بنسبة ٢٥٩% تمت عمليات الحفر من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والتي استعانت بـــ١٧ شركة وطنية مدنية تعمل تحت إشرافه

تعود فكرة المشروع لنهاية السبعينيات عندما طرحه المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان حينها على الرئيس أنور السادات، لكن المشروع لم يخرج للنور، ثم أعيد طرح المشروع على الرئيس حسني مبارك، لكن أيضاً لم يخرج المشروع للنور، ولم تتخذ أي خطوات تنفيذية تجاهه .في عام 2012 قدمت جماعة الإخوان المسلمينمشروع تنمية محور قناة السويس ضمن مشروعهم المسمى مشروع النهضة أثناء انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢ .

.

في عام 2013 أقامت حكومة الدكتور هشام قنديلمؤتمراً صحفياً في عهد الرئيس محمد مرسي أعلنت فيه أنه سيتم الاتفاق مع المكتب الاستشاري الذي سيتولى تنفيذ المخطط العام للمشروع والتعاقد معه بحلول الأول منسبتمبر2013 ، حيث سبق أن تم الطرح الأول لتنفيذ المخطط العام في نهاية أبريل2013 ، ومدة تنفيذ المخطط العام ستكون ٩ أشهر.[٥][٦]

بدء المشروع

في ٥ أغسطس 2014 أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن البدء فعلياً في إنشاء مجرى ملاحي جديد لقناة السويس وتعميق المجرى الملاحي الحالي وتنمية محور قناة السويس بالكامل، بهدف تعظيم دور إقليم قناة السويس كمركز لوجستى وصناعى عالمى متكامل اقتصادياً وعمرانياً ومتزن بيئياً، ويسعى إلي جعل الإقليم محوراً مستداماً ينقافس عالمياً فى مجال الخدمات اللوجستية والصناعات المتطورة والتجارة والسياحة .

يضم الإقليم ثلاث محافظات هي بورسعيد والسويس والإسماعيلية، يتوافر به إمكانيات جذب فى مجالات النقل واللوجستيات مجالات النقل واللوجستيات، والطاقة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والعقارات .

التمويل

في١٥ أغسطس 2014 أعلن أنه تقرر طرح شهادات استثمار باسم شهادة استثمار قناة السويس بهدف جمع ٦٠ مليار جنيه مصري لتمويل

مشروع محور قناة السويس من خلالالمصريين فقط. على أن تطرح الشهادات من البنوك القومية بفائدة سنوية ١٢ % تصرف كل ثلاثة أشهر على أن يسترد أصل المبلغ بعد خمس سنوات .في ١٩ أغسطس 2014 أعلن الفريق مهاب مميش،رئيس هيئة قناة السويس عن التحالف الفائز بتنفيذ مشروع تنمية قناة السويس، وهو تحالف دار الهندسة.

وفي ١٥ سبتمبر 2014 أعلن محافظ البنك المركزي المصري، أن حصيلة بيع شهادات استثمار قناة السويس وصلت إلى نحو ٦١ مليار جنيه مصري، منذ بداية الطرح عن طريق البنوك يوم ٠٤ سبتمبر2014 ، وهو المبلغ المطلوب لحفر القناة الجديدة، وأنه تقرر إغلاق الاكتتاب في الشهادات بالبنوك

الحفر الجاف

بدأت مرحلة الحفر الجاف بالمشروع في ٧ أغسطس ٢٠١٤، وشارك فيها ٤٤ ألف مواطن مصري، بمصاحبة ٤٥٠٠ معدة، وإجمالي ٨٤ شركة، وتمت إضافة كتيبتين من القوات المسلحة لإزالة الألغام ومخلفات الحرب، بالإضافة إلى كتيبتي طرق للمساعدة في عمليات الحفر. واستطاعوا إنهاء الحفر الجاف بنسبة ١٠٠% خلال ٩ شهور، عن طريق استخراج حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب من الرمال، وتلاها بدأ أعمال تكسيات وتدبيش الأجناب بطول ١٠٠ كيلو متر لضبط أجناب القناة الجديدة بهدف منع ترسب الرمال مرة أخرى للمجرى المائي ..

الحفر المائي

بدأت مرحلة الحفر المائي (التكريك) بعد انتهاء الحفر الجاف مباشرة، للوصول إلى العمق المطلوب، وشارك في هذه المرحلة ٢٠٠٠ عامل من هيئة قناة السويس، ٣٠٠٠ عامل من تحالف التحدي، ٧٥٠ عامل من تحالف الأمل، وذلك باستخدام إجمالي ٤٥ كراكة، إضافة إلى ٤ فنادق عائمة منذ بداية المشروع لاستراحة العاملين وتناوب الورديات. وانتهت أعمال التكريك المائي برفع ٢٥٨.٨ مليون متر مكعب من الرمال المشبعة بالمياه .

الإنشاءات

تم تركيب عدد ١٢٠ شمندورة على طول المجرى الملاحي للقناة الجديدة مزودة بإضاءة من الطاقة الشمسية ومرتبطة بنظام إلكتروني عبر الحاسب الآلي يحقق الربط والاتصال بين السفن العابرة ومراكز الإرشاد بهيئة قناة السويس، ومجهزة بمساعدات ملاحية لتساعد المرشد بإرشاد السفن في أمان وخاصة أثناء العبور وسط أجواء مناخية سيئة قد تحجب الرؤية. وذلك بالإضافة إلى إنشاء عدد ١٠ مراكز إرشاد .

الأنفاق

هي عملية إنشاء ٤ أنفاق أسفل قناة السويس تتضمن نفقين ببورسعيد ونفقين بالإسماعيلية كل نفق يخدم اتجاه مروري واحد.

ضاحية الأمل

هي منطقة تقع على مساحة ٢٧٤٤ فدان على الطريق الإقليمى القاهرة/بورسعيد، ويحدها من الجهة الشرقية المجرى الملاحي لقناة السويس أمام جزيرة البلاح على بعد ١٥كم شمال مدينة الإسماعيلية، و١٣٠ كم من مدينة القاهرة، و٦٥ كم من ميناء غرب بورسعيد، و١٠ كم من كوبري السلام، مما يجعلها من المناطق المتميزة جغرافياً بإقليمقناة السويس. ويهدف المشروع إلى إقامة مجتمع عمراني يكون مثلثاً عمرانياً مع مدينة الإسماعيلية غرب قناة السويس ومدينة الإسماعيلية الجديدة ووادي التكنولوجيا شرققناة السويس لتكوين كيان اقتصادي يلبي توجهات المخطط الإستراتيجي العام لمدينة الإسماعيلية . تنقسم الضاحية لمناطق متعددة منها ١٨٣٨.٦ فدان للمشروعات الصناعيةو٢٨٣.٥ فدان للسياحة و٤٩٩.٣ فدان للخدمات و١٣٣ فدان للإسكان .

ميناء شرق بورسعيد

يقع الميناء على المدخل الشمالي الشرقي للتفريعة الشرقية لقناة السويس مما يعد موقعا فريداً لتلاقي القارات الثلاث ولحركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب و لجذبالسفن العابرة لقناة السويس. يتميز الميناء بمعدل انحراف صفر ومساحة ضخمة تتعدى مساحة مدينة بورسعيد مع القابلية للتوسع ليتعدى مساحة المدينة مرة ونصف .

يتكون المخطط العام للميناء من ثلاث مراحل، تنضمن المرحلة الأولى إنشاء عدد ٨ محطة متنوعة بطول أرصفة تبلغ ٨ كم وتنتهي خلال عام2012 ، وتنضمن المرحلة الثانية إنشاء عدد ١٥ محطة متنوعة بطول أرصفة تبلغ ١٦ كم وتنتهي خلال عام2020 ، فيما تنضمن المرحلة الثالثة إنشاء عدد ٢١ محطة متنوعة بطول أرصفة تبلغ ٢٥كم وتنتهي خلال عام .2030

ميناء غرب بورسعيد

يقع الميناء على المدخل الشمالي لقناة السويس و يعتبر أحد أهم الموانئ المصرية نظرا لموقعة المتميز على مدخل أكبر ممر ملاحي في العالم .

تبلغ المساحة الكلية للميناء 2.9كم، المساحة المائية تبلغ ١.٧ كم والمساحة الأرضية تبلغ ١.٢ كم .يتميز الميناء بأن العمل فيه موزع على شكل محطات مستقلة فهناك محطة الصب الجاف (الغلال) ومحطة الحاويات .يبلغ عدد الأرصفة بالميناء 37 رصيف تنقسمإلى أرصفة للبضائع العامة ورصيف دحرجة ورصيف اليخوت ومحطة الركاب، وكل محطة عبارة عن مجموعة أرصفة مع منطقة العمل الخاصة بها بما في ذلك الساحات والمستودعات والمعدات ومراكز الصيانة .

ميناء السخنة

يقع الميناء على المدخل الجنوبي لقناة السويس على البحر الأحمر مما يجعله يملك ميزة استراتيجية للتعامل مع البضائع العابرة خلال أكثر

الممرات المائية التجارية ازدحاما وحيوية في العالم .
يبعد الميناء 120 كم من القاهرة، ويتم الوصول إليه بسهولة بواسطة الطريق البري سريع أو خطوط السكك الحديدية .

ميناء السويس

ميناء السويس أو بورتوفيق هو أحد الموانئ المصرية التابعة للهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، ويقع على ساحل البحر الأحمر بالمدخل الجنوبي لقناة السويس في مصر .تمتد حدود الميناء من منطقة رأس مسلة إلى رأس السادات. تبلغ مساحته الإجمالية ١٥٨٠٧٣ كم، وطاقته الاستيعابية ٣.٥ مليون طن سنوياً.[٢٩]

ميناء الأدبية

يقع الميناء على الشاطئ الغربي لخليج السويس وعلى مسافة حوالي ١٧ كم من مدينة السويس .يتبع الميناء الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، ويتكون من تسعة أرصفة تبلغ أطوالها حوالي ١٨٤٠ متر وغاطس يتراوح بين ٢٧ إلى ٤٢ قدم، بمساحة مائية تبلغ ١٥٨ كم) وهي مساحة مشتركة بين ميناء السويس، ميناء حوض البترول، ميناء الأدبية(، ومساحة أرضية تبلغ ٠.٨ كم .كما تصل الطاقة القصوى التصميمية للميناء 6.75 مليونطن سنوياً تتضمن (بضائع عامة ٢ مليون طن، صب جاف ٢ مليون طن، غلال ٢ مليون طن، زيوت ٧٥٠ ألف طن

□

انجازات أخرى للسيسى

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، الإنجازات التي تحققت في مصر، خلال فترة ولايته والتي امتدت في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨، وذلك خلال مؤتمر "حكاية وطن" والذي عقد مساء اليوم بأحد فنادق القاهرة.

– ارتفاع الاحتياط النقدي إلى حوالي ٣٧ مليار دولار بعد أن كان ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

– انخفاض ميزان العجز التجاري في العامين السابقين بمقدار ٢٠ مليار دولار منها ٤ مليارات دولار زيادة في الصادرات المصرية بالخارج.

– انخفاض الواردات بمبلغ ١٦ مليار دولار.

– انخفضت معدلات البطالة من ١٣.٤ % إلى ١١.٩ % ويأتى ذلك في ضوء توفير فرص عمل كثيفة في المشروعات القومية الكبرى وبما يصل إلى ٣.٥ مليون عامل.

– انخفاض معدلات التضخم من ٣٥% إلى ٢٢% خلال الشهر الحالي ونستهدف الوصول بها إلى نسبة ١٣%.

– تراجع عجز الموازنة العامة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي من ١٦.٧% عام ٢٠١٣ إلى ١٠.٩% عام ٢٠١٧.

– ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٤% في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث بلغ إجمالي حجم استثمارات مشروعات التنمية منذ منتصف ٢٠١٤ نحو تقريبا ٤٠٠ مليار جنيه

– بناء ٢٥ ألف وحدة سكنية لتوفير مسكن ملائم لقاطني المناطق العشوائية.

– تنفيذ ٢٤٥ ألف وحدة سكنية إسكان اجتماعي للمواطنين بتكلفة إجمالية بلغت ٣٢ مليار جنيه وجاري تنفيذ ٣٥٥ ألف وحدة بتكلفة٧١ مليار جنيه

– بلغ ما تم إنشاؤه وتطويره من طرق حوالي ٧ آلاف كيلومتر بتكلفة إجمالية تخطت ٨٥ مليار جنيه، وما يقرب من ٢٠٠ كوبري تكلفتهم حوالي ٢٥ مليار جنيه.

– إضافة قدرات كهربائية بلغت ٢٥ ألف ميجاوات من الطاقة التقليدية والمتجددة حتي يونيو ٢٠١٨ تكافئ حوالي ١٢ ضعف قدرة السد العالي

– توقيع ٦٢ اتفاقية بحث واستكشاف للبترول والغاز

– تضاعف اكتشافات الغاز الطبيعي ٨ أضعاف عن مثيلاتها خلال الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٦.٨ تريليون قدم مربع

– تنفيذ مشروعات لتنمية حقول الغاز الطبيعي بإجمالي استثمارات بلغت ١٢.٦ مليار دولار ليصل إنتاجها إلى ٥ ملايين قدم مربع في اليوم بزيادة قدرها ١٣٠% عن الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤.

– الإفراج عن ٣ مجموعات من الشباب المحبوسين تنفيذا لتوصيات مؤتمر الشبابز

– إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة و١٣ مدينة جديدة بالمحافظات

– إقامة مشروع عملاق هو استصلاح وزراعة مليون ونصف المليون فدان وذلك فى إطار خطة طموحة تستهدف استصلاح ٤ ملايين فدان

–إنشاء ١٠٠ ألف صوبة زراعية تعادل في إنتاجها مليون فدان.

– إقامة مشروعات كبرى للاستزراع السمكي بشمال الدلتا وشرق القناة بجانب مشروعات ضخمة لمزارع الإنتاج الحيواني والدجاجيارتفاع عدد الأبحاث العلمية بنسبة ٢٣٢%

– زيادة المعاشات بنسبة ١٥% فى ٢٠١٧

– زيادة الحد الأدنى فى معاش تكامل وكرامة بنسبة ٣٠%

– ارتفاع المستفيدين من معاش تكافل وكرامة إلى ٢.٥ مليون اسرة

– زيادة مخصصات التموين إلى ٥٠ جنيه للفرد بعد أ كان ٢١ جنيها فى ٢٠١٤

– تم تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه قروضا ميسرة للشباب من البنوك بفائدة مخفضة لا تتجاوز ٥% لتوفير التمويل اللازم لهم لإنشاء مشروعات صغيرة منتجة

- إنشاء ما يقرب من ١١ ألف مشروع على ارض مصر بمعدل ٣ مشروعات في اليوم الواحد وهو رقم قياسي غير مسبوق لأي دولة ناهضة وتبلغ تكلفة هذه المشروعات نحو ٢ تريليون جنيه .

- إنشاء الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب

- العمل على زراعة ٢٠٠ ألف فدان جديد بنهاية يونيو ٢٠١٨

- زراعة مليون فدان إضافى بخلاف مشروع الــ١.٥ مليون فدان فى أخر ٢٠١٨

- إجراء مسح طبى لــ٥ ملايين مواطن مصرى من فيروس سى وإعلان مصر خالية من المرض فى ٢٠٢٠

المصادر والمراجع

- السيسي يتلقى سيف الإسكندر الأكبر من وزير الدفاع اليوناني" .مصراوي.2014-04-28. Retrieved 2014-04-28 .
- القوة العربية المشتركة» تصطدم بمصالح الغرب.. وإسرائيل" .جريدة السفير .2015-02-24 .
- معاريف": المصريون لا يعرفون "السيسي" لكن قادة إسرائيل يعرفونه جيدا" .معاريف-2012-08-13. Retrieved 2012-08-13 .
- "الفريق السيسي الملحق العسكري بالسعودية ومدير المخابرات الحربية الذي أصبح أول وزير للدفاع في عهد مرسي" .جريدة البديل.2012-08-14. Retrieved 2012-08-14 .
- الفريق عبدالفتاح السيسي .. وزير الدفاع المصري الجديد في سطور" .جريدة الأهرام-2012-08-12. Retrieved 2012-08-12 .
- السيسي».. الرجل الذي ائتمنه مرسي على القوات المسلحة" .جريدة المصري اليوم .2012-08-12 . Retrieved 2012-08-12.

فهرس